International Islamic University
Islamabad
Faculty of Islamic Studies
Department of Hadith and its Sciences

الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد
كلية الدراسات الإسلامية
قسم الحديث وعلومه

أصول الحديث في الفتاوى الأردية

"دراسة تحليلية"

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

الباحث: محمد عبد الله الهاشمي

Reg No: ٧٨-FU/PhD/٠٧

CENTRAL LIBRARY ISLAMABAD

المشرف: الأستاذ الدكتور صاحبزاده ساجد الرحمن حفظه الله تعالى

Accession No. TH24731

PhD
٢٩٧٫١٢٤٠١
ف ١ ص

حدیث شریف - فتاوی
حدیث شریف - اردیہ

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه، كلية أصول الدين، قسم الحديث وعلومه،

الجامعة الإسلامية العالمية- إسلام آباد

أُجريت مناقشة البحث الذي قدّمه الطالب محمد عبد الله الهاشمي (٧٨-FU/PhD/٠٧)

بعنوان: **أصول الحديث في الفتاوى الأردية** (دراسة تحليلية) بتاريخ: ٢٠١٧-١٢-٢٨

أسماء أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل وتوقيعاتهم

ترقيم	أعضاء اللجنة	الإسم	التوقيع
١	رئيس اللجنة	فضيلة الأستاذ الدكتور فتح الرحمن القرشي حفظه الله رئيس قسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين	
٢	المناقش الخارجي	فضيلة الأستاذ الدكتور سهيل حسن حفظه الله المدير العام لأكاديمية الدعوة الجامعة الإسلامية العالمية إسلام أباد	
٣	المناقش الخارجي	فضيلة الأستاذ الدكتور السيد عبد الغفار شاه بخاري حفظه الله رئيس قسم الدراسات الإسلامية NUML إسلام آباد	
٤	المناقش الداخلي	فضيلة الأستاذ الدكتور فتح الرحمن القرشي حفظه الله رئيس قسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين	
٥	المشرف على الرسالة	فضيلة الأستاذ الدكتور صاحبزاده ساجد الرحمن حفظه الله نائب رئيس الجامعة الإسلامية العالمية إسلام أباد (سابقا)	
٦	المشرف المساعد	فضيلة الأستاذ الدكتور تاج الدين الأزهري حفظه الله رئيس قسم الدراسات الإسلامية جامعة هاي تيك تيكسلا	

ومُنح الطالب درجةَ الدكتوراه بتقدير: ممتاز

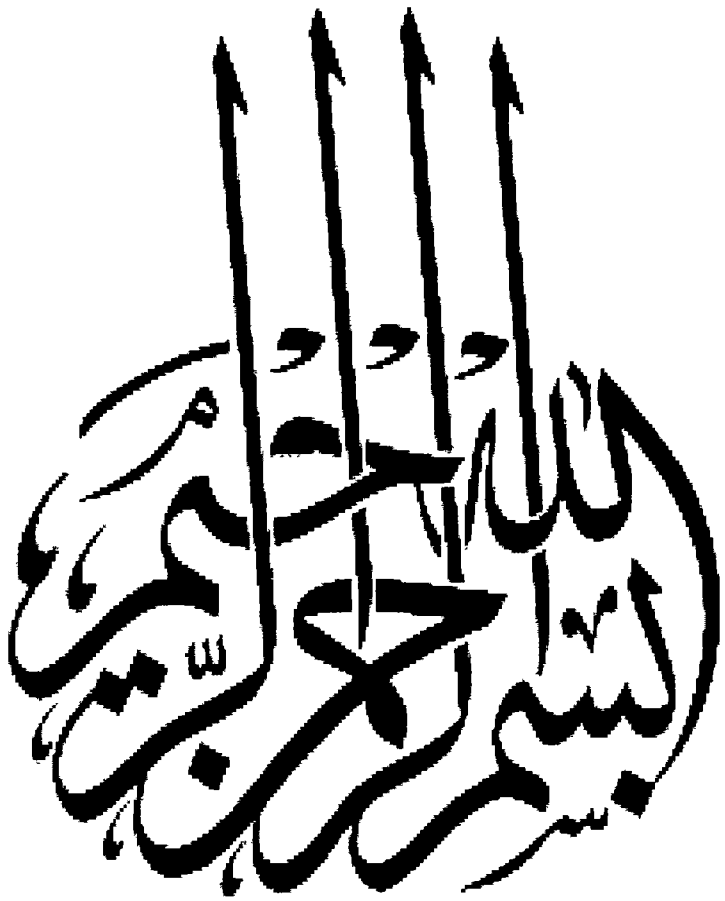
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والديّ اللذين رباني صغيرا وأدّباني كبيرا ولا ينساني في دعائهما قليلا.

أهدي إليهما هذا العمل المتواضع.

وأسأل الله لهما العافية في الدنيا والآخرة.

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة وخاصة أساتذتي في كلية أصول الدين.

وأتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور صاحبزاده ساجد الرحمن حفظه الله المشرف على الرسالة، حيث ساعدني بالإرشاد والتوجيه من أوقاته الثمينة. كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور تاج الدين الأزهري حفظه الله على مساعدته إرشادا وتوجيها خلال البحث.

كما أشكر الأستاذ الدكتور فتح الرحمن القرشي حفظه الله رئيس قسم الحديث على مساعدته الكاملة في الأمور الإدارية والتشجيج على إكمال البحث.

كما يجب أن لا أنسى تقديم الشكر إلى زملائي الأفاضل الذين ساعدوني في إتمام البحث، فجزاهم الله خيرا.

الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ، فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[1].

وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}[2]، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}[3]، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}[4].

أما بعد!

أهمية الموضوع:

إن الله تعالى أرسل رسوله ليبين للناس ما نزل إليهم، ويحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث، وأمرهم أن يردّوا إلى الله والرسول فيما تنازعوا أمرهم بينهم، وأن يجعلوا الرسول صلى الله عليه وسلم حكما فيما شجر بينهم، وأمرهم أن يأخذوا ما آتاهم الرسول وأن ينتهوا ما نهاهم عنه، وأخبرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بأن من عصاه، فلا يدخل الجنة، وأخبرهم بأن موسى عليه السلام لو كان حيا ما وسعه إلا اتباعه.

ومن أجل ذلك إن الأمة الشاهدة على الناس علمت باليقين أن مصدر الشريعة التي شرع الله لعباده هو ذات النبي صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا وتقريرا، أما وصول أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته إلينا من حيث الثبوت واليقين، فلابد لنا أن نعرف هذه الطرق والأسانيد من حيث الثبوت والعدم، كما قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[5].

١- رواه الإمام أحمد في المسند ح (٣٧٢١) ٣٩٣/١، عن عفان، حدثنا شعبة، أخبرنا أبو إسحاق، عن أبي عبيدة وأبي الأحوص عن عبد الله مسعود رضي الله عنه. مؤسسة قرطبة، القاهرة. وقال الشيخ الأرنؤوط: " إسناده من طريق أبي عبيدة بن عبد الله مسعود رضي الله عنه ضعيف، ومن طريق أبي الأحوص، وهو عوف بن مالك الجشمي، صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الأحوص فمن رجال مسلم" حاشية مسند أحمد ٢٦٥/٦، شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م. ورواه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ٥٩٣/٢، دون قوله: نستغفره وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا.

٢- آل عمران : ١٠٢.

٣- النساء : ١.

٤- الأحزاب: ٧١.

٥- رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ١٢/١.

فعلى كل مفتٍ أن يعرف أولا معرفة تامة أمور الأسانيد ليتضح له ثبوت الأحاديث، ثم يستنبط الحكم منها، ومسئولية المفتي من أهم المسئوليات في أمور الدين؛ لأن فتواه إما أن يوقع الناس في الضلال أو يغمسهم في الحرام، والحديث الشريف ناطق على خطورة منصبه، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: من أفتي بغير علم كان إثمه على من أفتاه[1]، فعلى المفتي أن يُبعد نفسه عن الجهل في أمور الدين وعدم المبالاة بها.

وأهل الإفتاء منقسمون على ثلاثة أقسام في عصرنا؛

ا- أهل التقيد بمذهب مخصوص.

ب- أهل الترجيح بين المذاهب الفقهية بدليل.

ج- أهل الأثر الذين يأخذون الآثار، ويفتون بها غير ناظرين إلى المذاهب الفقهية.

فهؤلاء الثلاثة في حاجة إلى المعرفة التامة بأصول الحديث، أما احتياج الطبقة الثانية والثالثة إلى معرفة أصول الحديث فظاهر، لأنهما محتاجتان في الترجيح بين المذاهب أو الفتوى بالآثار إلى معرفة أصول الحديث أكثر بكثير، وأما الطبقة الأولى أي: أهل التقيد بمذهب مخصوص، فهم لايجدون غناءا عن أصول الحديث أيضا؛ لأنهم يحتاجون إلى الحديث وأصوله في النوازل الفقهية المعاصرة إذا لم يجدوا في مذاهبهم المخصوصة عبارات الفقهاء وتصريحاتهم، وحينئذٍ يضطرون إلى تتبع الآثار وتمييز صحيحها من سقيمها بأصول الرواية.

وأهمية الموضوع يتجلّى بأهمية أصول الحديث وأهمية الفتوى والعلاقة بينهما.

أما الفتاوى فلها أهمية بالغة عند المسلمين المتدينين خاصة إذا صدرت من العلماء المعتمَدين علماً وعملاً عند أهل الدين المخلصين، وتلك الفتاوى عاملة مؤثرة في مجالات الحياة كلها، تغيّر سلوكيات المتدينين في العبادة والاقتصاد والاجتماع وغيرها، وأهمية الفتاوى الصادرة من العلماء الربانيين لاتزال قائمة مادام المتدينون المخلصون بدين الإسلام، وما داموا يقرؤون الآية المباركة: فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ[2].

إن دأب الناس من أهل الدين في شبه القارة الهندية بأنهم يستفتون العلماء المعروفين بالعلم والسُمعة الطيبة، وكان أولئك العلماء في قمة العلم والتديّن، ولم تكن عندهم الشهادات والإجازات في الإفتاء كاليوم، ولا شك بأنهم درسوا الدرسيات التي معظمها رائجة عندنا في المدارس الأهلية، ولكنهم كانوا على خبرة ومهارة كبيرة في علوم إسلامية شتى، كما أن مصنفاتهم وفتاواهم شاهدة على هذا.

١- رواه الإمام أبو داود في سننه ٣/٣٢١.

٢- الأنبياء: ٧.

ولكن أقول (الباحث) مع الأسف أن هذا المستوى العلمي العالي انحطّ إلى الدرجة السافلة المملوءة بطلب الشهرة والألقاب غيرِ واقعية وقصور العلم وقلة الاطلاع وقلة الاعتناء بالدرسيات، وقررت المدارس الأهلية الدينية الشهادات الإفتائية المشتملة على سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات، وبعد الحصول على هذا الشهادات يلقّب هؤلاء المتخرجون أنفسهم باسم المفتيين، ولا يكون عندهم وفور العلم وموهبة التفقه والخبرة بالعلوم الإسلامية، وإفتاؤهم نقل محض من فتاوى الأساتذة المعاصرين أو السابقين من غير معرفة المقام الملائم بها، ولا يعرفون الحديث وعلومه كمعرفة المفتي.

مشكلة البحث:

إذا نظرنا إلى تاريخ علماء شبه القارة الهندية في العلوم الإسلامية فنجد فيه ناحيتين بارزتين؛

أ- الناحية الحديثية.

ب- الناحية الفقهية.

أما الناحية الحديثية فكفى به دليلا ما قاله العلامة السيد رشيد رضا المصري: "ولولا عناية إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هذا العصر لقضي عليها بالزوال من أمصار الشرق، فقد ضعفت في مصر والشام والعراق والحجاز منذ القرن العاشر للهجرة، حتى بلغت منتهى الضعف في أوائل هذا القرن الرابع عشر"[1].

١- مقدمة مفتاح كنوز السنة ص ٥، أ. ي. فنسنك، طبعة سهيل اكادمي باكستان.

أقول (الباحث): وتوجد منها الجهود التالية: ١- كنز العمال للشيخ علاء الدين علي بن حسام الدين الملقب بالمتقي المتوفي ٩٧٥هـ. ٢- مجمع بحار الأنوار وتذكرة الموضوعات للشيخ المحدث محمد بن طاهر الفتني المتوفي ٩٨٦هـ. ٣- لمعات التنقيح شرح مشكاة المصابيح للشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي المتوفي ١٠٥٢هـ. ٤- حاشية على مسند أحمد للمحدث أبو الحسن محمد السندي المتوفي ١١٣٨هـ. ٥- المسوى والمصفى كلاهما على الموطأ للمحدث الشاه ولي الله الدهلوي المتوفي ١١٨٦هـ. ٦- إنجاح الحاجه على سنن ابن ماجه للمحدث عبد الغني الدهلوي المتوفي ١٢٩٦هـ. ٧- التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد للإمام عبد الحي اللكنوي المتوفي ١٣٠٤هـ. ٨- عون الباري في حل أدلة البخاري" وهو شرح على مختصر البخاري المسمى بـ"التجريد الصريح" للعلامة صديق حسن خان القنوجي المتوفي ١٣٠٧هـ. ٩- لامع الدراري على جامع البخاري للعلامة رشيد أحمد الكنكوهي المتوفي ١٣٢٣هـ. ١٠- غاية المقصود في حل سنن أبي داود، للعلامة الشيخ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفي ١٣٢٩هـ ثم اختصره تلميذه الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف العظيم آبادي وسماه: "عون المعبود شرح سنن أبي داود. ١١- بذل المجهود في حل سنن أبي داود للشيخ خليل أحمد السهارنفوري المتوفي ١٣٤٦هـ. ١٢- فيض الباري بشرح صحيح البخاري للمحدث محمد أنور شاه الكشميري المتوفي ١٣٥٢هـ. ١٣- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للعلامة محمد عبد الرحمن المباركفوري المتوفى ١٣٥٣هـ. ١٤- فتح الملهم لشرح صحيح مسلم للعلامة شبير أحمد العثماني المتوفى ١٣٦٩هـ. ١٥- التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح للعلامة محمد إدريس الكاندهلوي المتوفى

وأما الناحية الفقهية فلا تخفى على أهل العلم والمعرفة بأنّ شبه القارة الهندية بيئة فقهية، وعلماؤها جعلوا الفقه وسادتهم، والدليل البالغ عليه "الفتاوى الهندية" المعروف بالفتاوى العالمكيرية طبعت في سبع مجلدات كبيرة وضخمة باللغة العربية، ألفها جماعة من العلماء المشتملة على خمسمائة نفر تحت إشراف الشيخ عبد الرحيم الدهلوي والد الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي.

ومن هنا ينشأ السؤال:

أ- هل الفقهاء والمفتيون في شبه القارة الهندية كانوا من أهل المعرفة بعلوم الحديث، أم كان تفقّههم محصورا في عبارات الفقه وقواعده؟

ب- وكيف تعامل الفقهاء والمفتيون في شبه القارة الهندية مع أصول الحديث في مجال الفقه والفتاوى؟.

أما وجهة بحثنا إلى أصول الحديث دون شرح الحديث؛ لأن شرح الحديث استخدامه في المسائل الفقهية أكثر من أصول الحديث، فلو ننظر تعاملهم مع أصول الحديث في الفتاوى فنتيجة هذا النظر أكثر توضيحا وأبين مقصودا في إظهار علاقة الفقهاء المفتيين مع الحديث وعلومه، وهذا السؤال ذو أهمية بالغة؛ لأن مهارة الفقهاء المفتيين في علوم الحديث سبب لفتح باب الاجتهاد في المسائل الفقهية، والإعراضُ عن الحديث وأصولِهُ يغلق باب الاجتهاد؛ لأن علوم الحديث لها أهمية في مجال معرفة الحكم الشرعي في مسائل القديمة والحديثة؛ والاستدلال بالسنة لا يستقيم إلا بعد معرفة درجتها صحة وضعفاً.

كما يكون هذا الإعراض سببا للعكوف على العبارات الفقهية القديمة التي كتبت في الزمن القديم الساذج الواضح، فكيف تبنى عليها الضوابط لحلّ حوادث الزمن الجديد الملتبس العويص، فلا بد من الرجوع إلى مصادر الشريعة في هذا العصر مع النظر إلى استنباطات الفقهاء القديمة من المصادر الشرعية ليمكن الحل للمسائل النازلة التي لم تتصور في العصر القديم، وارتباط الأمة بمشكاة النبوة واجب، ولا حلّ لكشف الظلام المطبق المعاصر إلا الاهتداء بهدي الرسول الخاتم صلى الله عليه وسلم واتباع النور الذي أنزل معه صلوات ربي وسلامه عليه.

مجال البحث:

وهذه كتب الفتاوى في الأردية التي اخترتها مجالا للبحث أذكر أسماءها في السطور التالية، وكل واحد من هذه الكتب يشتمل على مجلدات عديدة:

- فتاوى نذيرية للشيخ محمد نذير حسين الدهلوي.

١٣٩٤هـ. ١٦- معارف السنن شرح جامع الترمذي للشيخ محمد يوسف البنّوري المتوفى ١٣٩٧ هـ. ١٧- أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي المتوفى ١٤٠٢هـ. وغيرها من الكتب.

- فتاوى رضوية للشيخ أحمد رضا خان القادري البريلوي.
- إمداد الفتاوى وتكملته للشيخ أشرف علي التهانوي.
- فتاوى أهل الحديث للشيخ عبد الله محدث روبري.

وقسمت الموضوع إلى مقدمة وتمهيد والبابين.

والمقدمة تشتمل على:

- أهمية الموضوع
- وسبب اختيار الموضوع
- وخطة البحث

والتمهيد يشتمل على:

- التعريف بالفتاوى
- التعريف بأصحاب الفتاوى
- التعريف بأصول الحديث
- حكم التقليد في الإفتاء
- حكم الإفتاء بمذهب غيره
- التعريف بأصحاب الفتاوى الأردية
- منهجي الإفتاء التفصيلي والإجمالي
- نموذج من مجموع الفتاوى للعلامة ابن تيمية
- نموذج من الفتاوى الحديثية للعلامة ابن حجر الهيتمي
- نموذج من الحاوي للفتاوى للحافظ السيوطي
- نموذج من فتاوى دار الإفتاء المصرية
- نموذج من فتاوى اللجنة الدائمة
- نماذج من فتاوى علماء شبه القارة الهندية

الباب الأول: أركان النظر في الحديث في الفتاوى

ويشتمل على الفصلين:

الفصل الأول: علم الرجال في الفتاوى

ويشتمل على المبحثين:

المبحث الأول: معرفة الرجال في الفتاوى

المبحث الثاني: مراتب الرجال في الفتاوى

الفصل الثاني: علم الجرح والتعديل في الفتاوى

ويشتمل على المبحثين:

المبحث الأول: تعديل الرواة في الفتاوى

المبحث الثاني: الجرح على الرواة في الفتاوى

الباب الثاني: أوصاف الحديث من جهة القبول والرد في الفتاوى

ويشتمل على الفصلين:

الفصل الأول: أوصاف الحديث من جهة القبول في الفتاوى

ويشتمل على المبحثين:

المبحث الأول: تصحيح الحديث في الفتاوى

المبحث الثاني: تحسين الحديث في الفتاوى

الفصل الثاني: أوصاف الحديث من جهة الرد في الفتاوى

ويشتمل على المبحثين:

المبحث الأول: تضعيف الحديث في الفتاوى

المبحث الثاني: حكم الوضع على الحديث في الفتاوى

والخاتمة: وفيها نتائج البحث

التمهيد

ويشتمل على:

- التعريف بأصول الحديث
- التعريف بالفتاوى
- التعريف بأصحاب الفتاوى
- حكم التقليد في الإفتاء
- حكم الإفتاء بمذهب غيره
- التعريف بأصحاب الفتاوى الأردية
- منهجَي الإفتاء التفصيلي والإجمالي
- نموذج من مجموع الفتاوى للعلامة ابن تيمية
- نموذج من الفتاوى الحديثية للعلامة ابن حجر الهيتمي
- نموذج من الحاوي للفتاوى للحافظ السيوطي
- نموذج من فتاوى دار الإفتاء المصرية
- نموذج من فتاوى اللجنة الدائمة
- نموذج من فتاوى علماء شبه القارة الهندية

أصول الحديث:

الأصول جمع أصل، وهو أساس الشيء[١]، والمراد بالأصول قوانين وقواعد يبنى عليها علم ما[٢].

والحديث في اللغة بمعنى الجديد وبمعنى الخبر[٣].

واصطلاحا ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[٤] من قول أو فعل أو تقرير، والسلف أطلقوا الحديث على أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وآثارهم وفتاواهم[٥].

وقيل: هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله[٦].

وعلم الحديث اصطلاحا: دراسة ما يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال أو أفعال. وأما أصول الحديث علم بأصولٍ تعرف بها أحوال حديث الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث صحة النقلِ عنه وضعفه والتحمل والأداء[٧]. أو: هو "علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن"[٨].

ويطلق عليه "علوم الحديث" أو "مصطلح الحديث" أو علم الحديث دراية أو علم دراية الحديث[٩].

الحديث[٩].

١- معجم مقائيس اللغة لابن فارس ١٠٩/١، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، الطبعة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣- الصحاح للجوهري ٢٧٨/١، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، القاموس المحيط للفيروز آبادى ص ١٦٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤- علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٧.

٥- الخلاصة في معرفة الحديث لشرف الدين الطيبي ص ٥٠، تحقيق: أبو عاصم الأثري، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

وقيل: أو وصف خلْقِيٌّ أو خُلُقِيٌّ، وقيل: أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي. انظر: أقصى الأمل والسول في علم حديث الرسول ص ٦، شهاب الدين محمد بن أحمد الخُوَيِّي الشافعي المتوفى ٦٩٣ هـ، دراسة وتحقيق: نواف عباس حبيب المناور، أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العُليا، الكويت، يونيو ٢٠١٥م، ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٦- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٢٧.

٧- الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي ص ٦، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر ص ١٨٥، لعلى القاري الهروي، دار الأرقم، بيروت.

٨- تدريب الراوي للسيوطي ٢٨/١، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض.

٩- انظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لأبي زكريا محمد الأنصاري ص ٩٢، عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ٧٩٢/١، لطاهر الجزائري الدمشقي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

أصول الحديث في الفتاوى:

المراد من أصول الحديث في الفتاوى مراعاة هذه الأصول واستخدامها عند الإفتاء عن المسائل وتخريجها، واختير دراسة أصول الحديث في كتب الفتاوى مجالا لهذا البحث في هذه الرسالة.

والغرض من دراسة أصول الحديث في هذه الفتاوى أن ينظر هل هؤلاء أصحاب الفتاوى كانوا من أهل المعرفة بعلوم الحديث، أم كان تفقّههم محصورا في عبارات الفقه وقواعده، وهم حينما يوردون الأحاديث فهل يذكرون أحوالها صحة وضعفا، ويعرفون الرواة ويتكلّمون فيها جرحا وتعديلا.

الفتوى لغة واصطلاحا:

الفتوى بالواو، تفتح الفاء وتُضَمّ، اسم من أفتى يُفتي إفتاء، أفتى العالم إذا بيّن الحكم واسْتَفْتَيْتُهُ سألته أن يفتي، ويقال: أصله من الفَتِيِّ، وهو الشاب القوي، والجمع الفَتَاوِي بكسر الواو على الأصل، وقيل يجوز الفتح للتخفيف [١].

والفتوى هي: بيان الحكم الشرعي للمسألة [٢]. أو هي جواب المفتي[٣]. أو الجواب عما يُشكل من من المسائل الشرعية [٤].

المفتي في الاصطلاح:

إذا تأملنا استعمالات الفقهاء والأصوليين لفظ المفتي، وجدنا أن هذا المصطلح يستعمل في أكثر من نطاق؛ بمعنى الفقيه والمجتهد، وبمعنى مُصدر الجواب عن مسئلة[٥].

فالمفتي في اصطلاح علماء الأصول هو الفقيه، ولذلك قيل: الإفتاء موقوف على التفقه، وليس مجرد الإخبار[٦]. فقيل هو المجتهد المطلق وهو الفقيه[٧]، والمجتهد المطلق إما أن يكون مستقلا، كالأئمة ونظرائهم من أصحاب المذاهب، وإما غير المستقل فأعلى مراتبه المجتهد المطلق المنتسب إلى أحد المذاهب، ويمثل ذلك تلاميذ الأئمة[٨].

١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ٤٦٢/٢، المكتبة المكتبة العلمية، بيروت.

٢- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ابن عابدين الشامي ٧٤١/٦، دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله القونوي الحنفي، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م/١٤٢٤هـ.

٤- القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ص ٢٨١، لسعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٥- ومن أهم ما كتب في ذلك: أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي، للنووي، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان، وشرح عقود رسم المفتي لابن عابدين.

٦- تيسير التحرير ٨٤/٣، لمحمد أمين البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، مصطفى البابي الْحلَبِي، مصر، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢ م.

٧- نسب هذا القول القرافي إلى صاحب تحرير الكمال، انظر: الفروق ١٨٣/٢، تحقيق: خليل المنصور، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٨- انظر لطبقات الفقهاء والمجتهدين: أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.

وقيل هو المجتهد، قال ابن الهمام: "وقد استقر رأي الأصوليين على أن المفتي هو المجتهد، وأما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفتٍ، والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد كأبي حينفة على جهة الحكاية، فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى، بل هو نقل كلام المفتي ليأخذ به المستفتي"[١].

قال الشاطبي: "المفتي قائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم"[٢].

وقال ابن الصلاح: "ولذلك قيل في الفتيا إنها توقيع عن الله تبارك وتعالى" [٣].

وقال ابن القيم: "فالمفتي مخبر عن الحكم الشرعي غير منفذ" [٤].

ويمكن تعريف المفتي بأنه من يتصدى للفتوى بين الناس ويجيب عما يشكل من المسائل الشرعية بناء على أصول مذهب إمامه[٥].

ومثّل أبو العباس القرافي المفتي بالترجمان، وقال: "فهذا هو المفتي يجبُ عليه اتِّباعُ الأدلّة بعد استقرائها، ويُخبرُ الخلائقَ بما ظهر له منها من غير زيادةٍ ولا نقص إن كان المفتي مجتهدًا، وإن كان مقلّداً كما في زماننا فهو نائبٌ عن المجتهد في نَقْلِ ما يَخُصُّ إمامَهُ لمن يَستفتيه، فهو كلسان إمامِه والمترجِمِ عن جَنَانه"[٦].

١- فتح القدير لابن الهمام ٧/ ٢٥٦، دار الفكر، بيروت.

٢- الموافقات ٥/٢٥٣، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي المتوفى : ٧٩٠هـ، المحقق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة : الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣- أدب المفتي والمستفتي ٧/١، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح، الصلاح، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.

٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ، تقديم وتخريج: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٥- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ١٢/٣، للقاضي عبد رب النبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٦- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي ص ٤٣، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

التقليد في الإفتاء:

اختلف العلماء في حكم الإفتاء لغير المجتهد أن يفتي بمذهب مجتهد على أربعة أقوال؛ فقيل: لا يجوز مطلقا، وقيل: يجوز مطلقا، وقيل: يجوز عند عدم المجتهد، وقال بجوازه أكثر أهل العلم إذا كان مطلعًا على مأخذ من يفتي بقوله[١].

ولكن لابد أن يكون المفتي عالما بما ينقل من أحكام بصيرا بمواردها متبحرا في مذهب إمامه ، فاهما لكلامه ، عالما لراجحه من مرجوحه [٢].

قال ابن جزي الغرناطي: "أما المفتي فيجب أن يجتمع فيه شروط الاجتهاد على القول بوجوب الاجتهاد، وأما على القول بعدم وجوبه فالمفتي ينقل أقوال إمامه الذي يقلد كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم، وهذا هو الشأن في زماننا، فيجب أن يحقق قول إمامه في النازلة التي أفتى بها"[٣].

وقد أيّد من قال بجوازه كلامَهم بأن اشتراط الاجتهاد في المفتي، يُفضي إلى حرج عظيم، واسترسال الخلق في أهوائهم .

قال العلامة ابن دقيق العيد: "توقيف الفتيا على حصول المجتهد يُفضي إلى حرج عظيم أو استرسال الخلق في أهوائهم، فالمختار أن الراوي عن الأئمة المتقدمين إذا كان عدلا متمكنا من فهم كلام الإمام ثم حكى للمقلّد قوله، فإنه يكتفي به"[٤].

١- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمد البابرتى الحنفي ٧٢٨/٢، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م، تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول ٣٤٣/١، لعلاء الدين المرداوي الحنبلي، تحقيق: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣م، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، ٦٠١/٤، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢- انظر: المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول لأبي المنذر المنياوي ص ٢٥٠، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٣٢ هـ/ ٢٠١١م.

٣- تقريب الوصول إلي علم الأصول لابن جزي الغرناطي ص ١٩٨، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.

٤- نقل قوله الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٥٨٦/٤، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

الإفتاء بمذهب غيره:

اختلف العلماء في جواز الإفتاء لمن ليس بمجتهد أن يفتي بمذهب إمام آخر غير الذي يقلده؟، فقيل: لا يجوز، وقيل يجوز بشرط أن يكون ذلك المفتي أهلا للنظر، مطلعا على مأخذ ذلك القول الذي أفتى به، وإلا فلا يجوز[1].

قال الآمدي عند ذكر حكم الإفتاء بمذهب غيره: "من ليس بمجتهد هل يجوز له الفتوى بمذهب غيره من المجتهدين كما هو المعتاد في زمننا هذا اختلفوا فيه؛ فذهب أبو الحسين البصري وجماعة من الأصوليين إلى المنع من ذلك لأنه إنما يسأل عما عنده لا عما عند غيره، ولأنه لو جازت الفتوى بطريق الحكاية عن مذهب الغير لجاز ذلك للعامي، وهو محال مخالف للإجماع، ومنهم من جوزه إذا ثبت ذلك عنده بنقل من يوثق بقوله، والمختار أنه إذا كان مجتهدا في المذهب بحيث يكون مطلعا على مأخذ المجتهد المطلق الذي يقلده وهو قادر على التفريع على قواعد إمامه وأقواله متمكن من الفرق والجمع والنظر والمناظرة في ذلك كان له الفتوى تمييزا له عن العامي[2].

١- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ٢٤٧/٢، تحقيق: الشيخ أحمد عزو، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢- الإحكام للآمدي ٢٤٢/٤، تحقيق : د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

منهج أهل الحديث في الفتاوى:

ذكر العلامة ابن تيمية في مقدمة مجموع الفتاوى ما قام به علماء الفقه وعلماء النقل، فقال: "وقام كل من علماء الدين بما أنعم به عليه وعلى المسلمين؛ فقام أهل الفقه الذين فقهوا معاني القرآن والحديث بدفع ما وقع في ذلك من الخطأ في القديم والحديث، وكان من ذلك الظاهر الجلي: الذي لا يسوغ عنه العدول؛ ومنه الخفي: الذي يسوغ فيه الاجتهاد للعلماء العدول، وقام علماء النقل والنقاد بعلم الرواية والإسناد"[١].

ويذكر العلامة ابن تيمية أن ما اجتمع عليه أهل العلم من القول يكون حقا، فيقول: "فإذا اجتمع أهل الفقه على القول بحكم لم يكن إلا حقا، وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث لم يكن إلا صدقا، ولكل من الطائفتين من الاستدلال على مطلوبهم بالجلي والخفي ما يعرف به من هو بهذا الأمر حفي، والله تعالى يلهمهم الصواب في هذه القضية، كما دلت على ذلك الدلائل الشرعية"[٢].

ويتكلم الشيخ محمد عزير شمس حول منهج الفتاوى عند علماء أهل الحديث قائلا: يظهر لنا من منهجهم طريقة أخرى، لأنهم يستفيدون من أقوال جميع العلماء دون تقليد إمام خاص، ويراجعون عند تحقيق المسائل إلى الكتاب والسنة مباشرة، ثم يجعلون أمامهم أراء السلف الصالحين من الصحابة والتابعين وتبع الأتباع، ويُفتون في ضوء ما ترجّح لديهم من قول باعتبار الأدلة[٣].

اعتماد أهل الحديث على الأحاديث الصحيحة فحسب:

قال الشيخ محمد عزير شمس: "ويهتمون اهتماما خاصا عند الاستدلال بالأحاديث والآثار بأن يُتَثبّت أولا، وأن يُعتمد على الأحاديث الصحيحة فحسب[٤].

منهج الحنفية وتعميم المرسل وقبوله:

أما الحنفية في شبه القارة الهندية فهم يفتون على مذهبهم الحنفي ويؤيدونه بالأحاديث والآثار، وإذا لم يجدوا المسئلة في المتون الفقهية فيستدلون من الأدلة الشرعية ، والسنة دليل ثان من الأدلة الشرعية، والمرسل قسم من أقسام الحديث، وللحنفية منهج خاص في تعريف المرسل وقبوله.

١- مجموع الفتاوى ٧/١، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.

٢- مجموع الفتاوى ١٠/١.

٣- مقدمة مجموعة مقالات وفتاوى العلامة شمس الحق عظيم آبادي ص ٤٦، تحقيق: محمد عزير شمس، دار أبي طيب، غوجرانواله، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٤- مقدمة مجموعة مقالات وفتاوى العلامة شمس الحق عظيم آبادي ص ٤٦.

والمرسل عند الحنفية ما انقطع سنده، سواءا كان الانقطاع في أوله أو آخره أو وسطه، واحدا كان أو أكثر[1]، فالمرسل عندهم يرادف المنقطع بالمعنى الأعم عند المحدثين، فيشمل المرسل والمعضل والمعلق والمنقطع عند المحدثين[2].

وحكم المرسل عند الحنفية هو القبول عمن كان من القرون الثلاثة، ومع بعض اختلاف إذا كان بعد القرون الثلاثة، فبعضهم يقبله مطلقا كأبي الحسن الكرخي، وبعضهم يقبله إذا كان من أئمة الدين وبعضهم يقبله إذا كان عمن اشتهر بأنه لا يروي إلا عن ثقة[3].

وأما حكم المرسل عند المحدثين فهو من أنواع الحديث الضعيف، وليس بحجة، وهو المسلك الراجح في حكم المرسل وحجيته.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"[4].

١- انظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين البخاري، ٣/٣، تحقيق: عبد الله محمود، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢- دراسات في أصول الحديث على منهج الحنفية ص ٣٧٥، لعبد المجيد التركماني، منشورات مدرسة النعمان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩.

٣- الفصول في الأصول للإمام أحمد بن علي الجصاص، ١٤٥/٣- ١٤٧، تحقيق: د.عجيل جاسم، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، وانظر: دراسات في أصول الحديث على منهج الحنفية ص ٣٨١- ٣٨٤.

٤- مقدمة صحيح مسلم ٢٣/١، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

منهجي الإفتاء التفصيلي والإجمالي:

الإفتاء هو بيان الحكم الشرعي للمسألة [1]، وقد سلك العلماء في بيان الحكم الشرعي للأسئلة مسلكين؛ التفصيلي والإجمالي.

والمنهج التفصيلي أن يبين المفتي الحكم الشرعي مع ذكر تفاصيل أدلة تلك المسألة الشرعية. ومن العلماء من سلك هذا المسلك الإمام ابن تيمية والحافظ السيوطي، وكذلك دار الإفتاء المصرية[2].

والمنهج الإجمالي هو أن يبين المفتي الحكم للمسألة دون ذكر الدليل، وقد يذكر شيئا من التوضيح على دليله، ونلاحظ هذا المسلك من خلال فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء[3] وفتاوى الشيخ ابن باز، وكذلك علماء شبه القارة الهندية سلكوا هذا المسلك، ولكن الاختصار عندهم أكثر من غيرهم، كما سنرى في الأمثلة من فتاويهم، وهذا مسلك الاختصار الذي سلكوه أشار إليه ابن الصلاح والإمام النووي.

قال الإمام ابن الصلاح: "لا ينبغي للعامي أن يطالب المفتي بالحجة فيما أفتاه به ولا يقول له لم؟ وكيف؟ فإن أحب أن تسكن نفسه لسماع الحجة في ذلك سأل عنها في مجلس آخر أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة عن الحجة، وذكر السمعاني: أنه لا يمنع من أن يطالب المفتي بالدليل لأجل احتياطه لنفسه، وأنه يلزمه أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعا به ولا يلزمه ذلك إن لم يكن مقطوعا به لافتقاره إلى اجتهاد يقصر عنه العامي، والله أعلم"[4].

وقال فيه الإمام النووي: "وينبغي للعامي أن لا يطالب المفتي بالدليل، ولا يقل: لم قلتَ؟ فإن أحبَّ أن تسكن نفسه لسماع الحجة طلبها في مجلس آخر، أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة[5].

١- رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين الشامي ٧٤١/٦.

٢- أنشئت في عام ١٨٩٥م_ ١٣١٣هـ في مصر، وتعدّ من أهم المؤسسات الدينية التي تدعم البحث الفقهي لكشف الأحكام الشرعية في كل ما استجد من المسائل المعاصرة. انظر: بوابة دار الإفتاء المصرية http://www.dar-alifta.org.

٣- هي إحدى اللجان العلمية في المسائل الفقهية، تضم نخبة من كبار أهل العلم في المملكة العربية السعودية.

٤- أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ٩٢/١، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي ص ٨٥.

والفتاوى الأردية مشتملة على الأحكام الشرعية عن المسائل العملية، ومنهجها الجامعية في بيان الحكم دون ذكر تفاصيل الأدلة، والمُفتي يكتب ما كان راجحاً عنده مع وسعة الاطلاع على الأقوال والمذاهب والأدلة، أما بيان الدليل فحسب السؤال ومقتضي المقام.

وهذا المنهج الذي سلكوه في الفتاوى قد يجهد نفس الباحث الذي يبحث في أصول الحديث فقط دون التعرض إلى شرح الحديث وفقهه، فيجد المباحث القليلة في أصول الحديث بعد التتبع التام والاستقراء الكامل، وخاصة في فتاوى العلماء بشبه القارة الهندية باللغة الأردية.

نموذج من مجموع الفتاوى للعلامة ابن تيمية

نموذج من الفتاوى الحديثية للعلامة ابن حجر الهيتمي

نموذج من الحاوي للفتاوى للحافظ السيوطي

نموذج من فتاوى دار الإفتاء المصرية

نموذج من فتاوى اللجنة الدائمة

التمهيد:

أوردنا ههنا بعض النماذج من فتاوى علماء العرب قديما وحديثا كي نظهر منهجهم التفصيلي في الفتاوى، ثم نردفها بنماذج من المنهج الإجمالي في فتاوى علماء شبه القارة الهندية، يتبين منها منهجين في الإفتاء من ناحية التفصيل والإجمال.

نموذج من مجموع الفتاوى للعلامة ابن تيمية:

العلامة ابن تيمية[1] من العلماء اللذين غلب عليه المنهج التفصيلي في الإفتاء حيث يذكر الحكم الشرعي للمسألة مع ذكر تفاصيل أدلتها، ويذكر تفاصيل أخرى متعلقة بها، وكتابه مجموع الفتاوى بتمامه دال على هذا الأمر، وهكذا في فتاويه أمثلة كثيرة أترك ذكرها خشية التطويل، وأشير إلى مثالين يظهر منها أن اختصاره ليس كاختصار العلماء الآخرين، بل فيه شيء من التفصيل.

المثال الأول:

وسئل: عن صحة هذا الحديث: { أول ما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل. ثم قال له: أدبر فأدبر. ثم قال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا أكرم علي منك: بك آخذ وبك أعطي؛ وبك أثيب وبك أعاقب}.

فلم يذكر الشيخ في الجواب حكم الوضع فحسب، بل أجاب بجواب طويل مشتمل على بضع وعشرين سطرا [2].

المثال الثاني:

وأجاب العلامة ابن تيمية عن مسئلة بجواب طويل، وتكلم فيه حول إسناد بعض الأحاديث، فقال: "ثم ذكر حكاية بإسناد غريب منقطع رواها عن غير واحد إجازة قالوا :

وسئل العلامة ابن تيمية عن إسناد حكاية: ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له مالك . يا أمير المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد فإن الله أدب قوما فقال : { لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي } الآية ومدح قوما، فقال : { إن الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله } الآية وذم قوما فقال : { إن الذين ينادونك من وراء الحجرات } الآية وإن حرمته ميتا كحرمته حيا . فاستكان لها أبو جعفر فقال : يا أبا عبد الله أستقبل القبلة وأدعو ؟ أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك

١- هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، تقي الدين أبو العباس، توفي سنة ٧٢٨هـ. نظر في الرجال والعلل وتفقه وصنف ودرس وأفتى وصار عجبا في سرعة الاستحضار والتوسع في المنقول والمعقول والإطالة على مذاهب السلف والخلف. انظر: الدرر الكامنة ١/ ١٦٨، تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢- مجموع الفتاوى ١٨/٣٣٦- ٣٣٨، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة ؟ بل استقبله واستشفع به فيشفعك الله قال الله تعالى : {ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما}.

فلم يكتف الشيخ بالحكم على الانقطاع، بل أجاب بجواب طويل مشتمل على ثلاث عشر أسطر[1].

١- مجموع الفتاوى ١/٢٢٨، ٢٢٩،.

نموذج من الفتاوى الحديثية للعلامة ابن حجر الهيتمي:

أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، ولد في مصر وتوفي بمكة سنة ٩٧٣هـ، وبرع في جميع العلوم خصوصا فقه الشافعي وصنف التصانيف الحسنة، وكان زاهدا متقللا، وهو فقيه مشارك في أنواع من العلوم، له الكثير من المؤلفات منها: تحفة المحتاج، والصواعق وغيرها[١].

وكتابه المسمى بالفتاوى الحديثية ذيل للفتاوى الفقهية لهذا الإمام، وهي مشتملة على المسائل المنثورة التي ليس لها تعلق بباب من الأبواب المذكورة في كتابه، والأسئلة التي سئل عنها عددها حوالي ثلاثمائة، والمسائل من رقم ٩٦ إلى ١٥٦ كلها مشتملة على الأسئلة عن حكم الحديث. والإجابات في هذه الفتاوى مفصلة من ناحية تخريج الحديث ودراسته[٢].

على سبيل المثال سئل العلامة ابن حجر الهيتمي: (أول ما خلق الله القلم) هل ورد ؟ فلم يكتف في الجواب بحكمه، بل أورد طرقه وتكلم على رجالها، فمن هذا يظهر التفصيل في الأجوبة عنده [٣].

١- البدر الطالع ١/١٠٩، ومعجم المؤلفين ٢/١٥٢،

٢- مقدمة الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي ص ٢.

٣- المرجع السابق ص ١١٥.

نموذج من الحاوي للفتاوى للحافظ السيوطي:

الحافظ السيوطي [1] سلك في فتاويه مسلك التفصيل غالبا، مثلا أجاب عن مسئلة حول التسميع، فأجاب بجواب طويل ذكر الخلاف في المسئلة بين علماء الشافعية، وذكر الدليل لكل مذهب، ثم ناقش الأدلة بالقرآن والسنة وأصول الفقه وفي ضوء أقوال علماء اللغة بالتفصيل، وحكم عليها من ناحية الصحة والضعف، وتكلم على الرواة[2].

١-عبد الرحمن بن أبى بكر الجلال السيوطى الشافعي، الإمام الكبير صاحب التصانيف وبرز في جميع الفنون وفاق الأقران واشتهر ذكره وبعد صيته وصنف التصانيف المفيدة كالجامعين فى الحديث والدر المنثور فى التفسير والاتقان في علوم القرآن وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة قد سارت في الأقطار مسير النهار. البدر الطالع، ٣٢٨/١، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

٢- الحاوي للفتاوى ٣٨/١- ٤٠.

نموذج من فتاوى دار الإفتاء المصرية:

سئل المفتي حسنين محمد مخلوف عن حكم إقامة مأتم الأربعين، فأثبت أنه ليس له أصل في الدين، ولا يستفيد منها الميت، ثم تكلم في إهداء الثواب للميت، فذكر فيه مذاهب العلماء، وذكر الفرق بين العبادات البدنية والمالية، وذكر حكم النيابة في العبادات، وحكم الاستجار على تلاوة القرآن، فأثبت بالجملة أن الميت ينتفع من إهداء الثواب إذا كان بطريق مشروع، وأجاب بإجابة طويلة استغرقت إحدى وعشرين صفحة [1].

وسئل المفتي عطية صقر عن حكم ليلة النصف من شعبان، فأجاب بجواب طويل استغرق خمس صفحات، فأثبت أن لهذه الليلة فضل ثابت، والدعاء والعبادة فيها من غير أسلوب معين مشروع ومندوب، لكنه بطريق شخصي دون طريق جماعي [2].

١- فتاوى دار الإفتاء المصرية ٥/ -٤٧١.

٢- فتاوى دار الإفتاء المصرية ١٠/١٣١.

نموذج من فتاوى اللجنة الدائمة:

سئلت اللجنة عن ثواب القراءة للميت، فأجابت أن الثواب لإهداء القرآن لم يثبت، إلا أن الميت ينتفع من الصدقة عنه والدعاء له والحج عنه، وكان الجواب مشتملا على صفحتين من الفتوى رقم (٢٢٣٢) [١].

وسئلت اللجنة عن فضيلة نصف شعبان وصيامه وإحياء ليلة النصف منه، فأجابت اللجنة أن الصيام في شعبان مندوب من غير تحري يوم من أيام الشهر، وأما الأحاديث في فضل قيام ليلة النصف من شعبان فضعيفة، وكان الجواب مشتملا على صفحتين: الفتوى رقم (٨٨٤) [٢].

TH 94231

١- فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى ٩/٤٢- ٤٤.

٢- فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى ٣/٦١- ٦٣.

نتائج النماذج من دار الإفتاء المصرية واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

قد ذكرنا نماذج من دار الإفتائين المعاصرين؛ دار الإفتاء المصرية واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (المملكة السعودية)، والتقطت النماذج من كليهما في نفس المسائل(إهداء الثواب للميت وليلة النصف من شعبان)، فتبين منها أن دار الإفتاء المصرية سلك مسلك التفصيل، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء سلك مسلك الاختصار، لكن في اختصاره تفصيل أكثر من فتاوى العلماء في شبه القارة الهندية، كما سنقارن في نماذجها.

نماذج من فتاوى علماء الشبه القارة الهندية

أما علماء شبه القارة الهندية فنرى في فتاويهم الاختصار أكثر من غيرهم من علماء العرب، وسأذكر الأمثلة من فتاويهم الدالة على الاختصار أكثر.

وأقدّم نماذج من عالمين كبيرين كانا على مذهب أصحاب الحديث، أولهما: الشيخ محمد نذير حسين الدهلوي، وثانيهما: الشيخ عبد الله روبري.

وعندما ننظر في فتاويهما فنجد فيهما منهج الاختصار، وحتى الشيخ سيد محمد نذير حسين الدهلوي اكتفى بذكر العبارة من كتب الفقه الحنفي في فتاويه، ولم يذكر دليلا من الحديث مع كونه إماما في مذهب أهل الحديث ومؤسسه في شبه القارة الهندية.

وأما الشيخ عبد الله روبري فلم يذكر عبارات الفقهاء في فتاويه، لكنه نهج منهج الاختصار حيث يقول في بعض الفتاوى: كذا في المشكاة، ويقول: ورد في الأحاديث.

من أجل ذلك المباحث في أصول الحديث في فتاويهما قليلة مع كونهما إمامان لمذهب أهل الحديث في شبه القارة الهندية، وأوضح هذا بالأمثلة الآتية من فتاويهم.

نماذج من فتاوى نذيرية للشيخ محمد نذير حسين الدهلوي:

المثال الأول:

سئل الشيخ محمد نذير حسين الدهلوي عن اتخاذ الصور وتعليقها على الجدران، فأجاب بقوله: اتخاذ صور ذوي الروح وتعليقها على الجدران حرام وممنوع شرعا[١].

المثال الثاني:

وسئل الشيخ محمد نذير حسين الدهلوي عن حكم الكفاءة في النكاح في صورة المسئلة الطويلة، فأجاب بقوله: إذا اشترطوا الكفاءة قبل النكاح، وتبين بعد النكاح أن الناكح في غير كفوها لكونه حجاما فولي المرأة بالخيار، (ثم ذكر الدليل بالعربية) إذا شرطوا الكفارة أو أخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كفء كان لهم الخيار، كذا في الدر المختار[٢] وغيره من كتب الفقه، والله أعلم بالصواب. حرره سيد محمد نذير حسين عفي عنه[٣].

المثال الثالث:

وسئل الشيخ محمد نذير حسين الدهلوي عن الأخ الأخيافي أو الأخت الأخيافية إذا كانا من الزنا هل يستحقان الإرث؟، فأجاب: الأخ الأخيافي أو الأخت الأخيافية إذا كانا من الزنا فلا يستحقان الإرث، لأنه موقوف على النكاح الصحيح، ولا يوجد النكاح ههنا، كما هو مكتوب في السؤال، (ثم ذكر الدليل بالعربية)، ويستحق الإرث بأحد ثلاثة؛ برحم ونكاح صحيح، فلا توارث بفاسد ولا باطل إجماعا كذا في التنوير الأبصار والدر المختار، والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

المثال الرابع:

وسئل الشيخ محمد نذير حسين الدهلوي عن تكبيرات الشريق هل يقولها الإمام والمؤتم جهرا أو سرا؟ فأجاب: الإمام والمؤتم كلاهما يكبران جهرا في أيام الشريق، هكذا يستفاد من كتب الأحاديث والفقه والله أعلم بالصواب[٥].

المثال الخامس:

وسئل الشيخ محمد نذير حسين الدهلوي عن صفات الله تعالى القرب والمعية والإحاطة وغيرهما من الصفات، هل هي بالذات أو بالعلم؟ فأجاب بقوله: هناك اختلاف كثير في القرب والمعية وغيرهما من صفاته تعالى بعضهم يقولون: بالذات ويؤولون، وبعضهم يقولون: بالعلم، ولكن مذهب الجمهور بالتحقيق أن الإيمان بجميع صفات الله تعالى واجب من غير تشبيه ومن غير سؤال عن الكيفية، قال

١- فتاوى نذيرية ٢٤٢/١.

٢- الدر المختار ١٨٦/١.

٣- فتاوى نذيرية ٥١٠/٢.

٤- المرجع السابق ٢٣٢/٣.

٥- المرجع السابق ٤/٢.

تعالى: ليس كمثله شيء، وقال أهل العلم: قد ثبت الروايات في هذا ونؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال: كيف؟، وهكذا روي عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا: في هذه الأحاديث أمرها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة كذا في الترمذي.

وهذا التحقيق مطابق لمذهب أهل السنة، وطول العلماء فيه وصنفوا فيه كتيبات شتى، ولكن خلاصة تحقيق المحققين هو الذي ذكرناه، ويلزم الاعتقاد به فقط، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب[1].

١- فتاوى نذيرية ١/٥.

نماذج فتاوى أهل الحديث للشيخ عبد الله روبري:

نهج الشيخ عبد الله روبري في فتاويه منهج الاختصار حيث يقول في بعض الفتاوى: كذا في المشكاة، ويقول: ورد في الأحاديث، ويتجلّى هذا المنهج من خلال إجاباته في فتاوى أهل الحديث في الأمثلة التالية:

المثال الأول:

عند ما سئل الشيخ عبد الله روبري عن غسل الجنابة هل هو فرض أو واجب أو سنة أو مستحب؟ وسئل في نفس السؤال هل يجوز التسحّر في الجنابة أم لا؟ وهل تجوز قرأة القرآن والصلاة فيها أم لا؟ فأجاب الشيخ: غسل الجنابة لازم، ولا تجوز قرأة القرآن ولا الصلاة في الجنابة، نعم يجوز التسحّر فيها" مشكاة كتاب الطهارة[1].

المثال الثاني:

عند ما سئل الشيخ عبد الله روبري عن الحكم في خطبة النكاح هل هي سنة أم بدعة؟ فأجاب الشيخ: الخطبة سنة في النكاح، والحديث موجود في المشكاة[2].

المثال الثالث:

عند ما سئل الشيخ عبد الله روبري عن الحكم في حق المقتدي هل يكتفي على التسميع أو التحميد؟ فأجاب الشيخ: المقتدي مخير بينهما؛ إن اكتفى على: سمع الله لمن حمده أو اكتفى على: ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه؛ لأن هذين الطريقين وردا في الأحاديث، ويجوز العمل على الطريقين[3].

قد ظهر من المثال الأول والثاني أن الشيخ المحدث عبد الله روبري اختار في أجوبته الاختصار حتى لم يذكر دليله من الحديث، بل اكتفى في الجواب الأول والثاني على الإحالة على المشكاة، وأما المثال الثالث فقد ثبت فيه أن الشيخ أجاب استدلالا بالحديث، لكنه أشار إليه دون ذكر ألفاظها ومصادرها حيث قال: وورد في الأحاديث.

المثال الرابع:

وسئل الشيخ عبد الله روبري في الحكم عن تقسيم الحلويات عند ختم القرأن في المساجد في شهر رمضان، فأجاب الشيخ: أن عمر رضي الله عنه ذبح عشر بدنة عند ختم سورة البقرة، كما في بعض كتب التفاسير، وعلم من هذا أن أحدا لو فعل هذا اظهارا للفرح عند ختم كتاب ديني، فلا حرج،

١- فتاوى أهل الحديث ٣٥٣/١.

٢- المرجع السابق ٣١٩/٢.

٣- المرجع السابق ٤٩٣/١.

ولكن الالتزام بهذا الأمر كما يفعل في الأيام الحاضرة، فلا يناسب؛ لأن الالتزام بهذا لم يثبت من السلف[1].

وثبت من هذا أن الشيخ عبد الله روبري ذكر الدليل اجمالا، ولم يذكر مصدره، ولم يذكر السند ولا تحقيقه.

المثال الخامس:

وسئل الشيخ عبد الله روبري عن زكاة العسل ونصابه، فأجاب: نصاب العسل عشرة أزقاق، وليس فيما دونها زكاة، وزق في كل عشرة أزقاق، كعشر فيما سقته السماء، وهكذا عشر العسل[2].

وفي هذا المثال لم يذكر الشيخ دليلا على الحكم، ولا قولا من أهل العلم، ولم يذكر مصدرا من الكتب.

١- فتاوى أهل الحديث ٦٧٦/١.

٢- المرجع السابق ١٩٨/٢.

نماذج من فتاوى رضوية للشيخ أحمد رضا خان:

الشيخ أحمد رضا خان كان حنفيا في المذهب الفقهي، وأعلن الشيخ في بداية الفتاوى الرضوية بأن الواجب على المفتي الحنفي المقلد أن يفتي بقول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الإطلاق، وسمى هذه الرسالة باسم "أحلى الأعلام أن الفتوى مطلقا على قول الإمام" وهي مشتملة على ١٣٥ صفحة[١].

وسلك الشيخ أحمد رضا خان في فتاويه على منهجين؛ منهج الاختصار، كما هو دأب العلماء في شبه القارة الهندية قديما، ومنهج التفصيل، والفقه غالب على المنهجين، حتى نجد في بعض فتاويه الطويلة عبارات الفقهاء ومناقشتها، ولم يذكر في الحديث وعلومه شيئا قط، كما ننظر في الأمثلة التالية:

تكلم الشيخ أحمد رضا خان في الفتاوى الرضوية في فرائض الوضوء وواجباته، وهذا الفتوى مشتملة على سبعين صفحة، وسماه الجود الحلو في أركان الوضوء[٢].

وتكلم حول أحكام الاحتلام والبلل في أحد فتاويه بمائة وخمسين صفحة، وسمى هذا الفتوى باسم الأحام والعلل في إشكال الاحتلام والبلل[٣].

وكتب البحث العلمي في أحد فتاويه حول أحكام قرأة القرآن للجنب في ثلاث وأربعين صفحة، وسماه بارتفاع الحجب عن وجوه قرأة الجنب [٤].

وكتب الشيخ أحمد رضا خان الفتوى في تحقيق حرف الضاد، وهذا مشتمل على ثمانية عشر صفحة، وسماه نعم الزاد لروم الضاد [٥].

وكتب الفتوى حول حكم بخور اللوبان والعود وغيره للصائم في إحدى وعشرين صفحة، وسماه الإعلام بحال البخور في الصيام[٦].

وكتب الشيخ أحمد رضا خان الفتوى في أحكام الإرث في تعدد الجهات والأبدان، ويشتمل هذا الفتوى على تسعة عشر صفحة، وسماه طيب الإمعان في تعدد الجهات والأبدان[٧].

١- الفتاوى الرضوية ١/١٠٣- ٢٣٨.

٢- المرجع السابق ١/٢٣٩- ٣٠٩.

٣- المرجع السابق ١/٦٢٣- ٧٧٣.

٤- المرجع السابق ١/١٠٧٧- ١١٢٠.

٥- المرجع السابق ٦/٢٨٣- ٣٠١.

٦- المرجع السابق ١٠/٤٨٩- ٥١٠.

٧- المرجع السابق ٢٦/١٨٩- ٢٠٨.

فهذه الفتاوى الطويلة مليئة بأحكام الفقه بأصولها وفروعها، ولا يوجد فيها شيئا قليلا عن الحديث وعلومه.

أما ذكر الحديث وعلومه في الفتاوى الرضوية فنجدها في معرض النقاش عامة حيث يردّ رأي الخصم، ويرجّح رأيه، فحينئذ يذكر الحديث وعلومه وعلوما إسلامية أخرى، فثبت أن أصول الحديث في الفتاوى الرضوية مبعثرة فيها وقليلة بنسبة ضخامة هذه الفتاوى، إذن استيعابها من هذه المجلدات الضخمة لا يمكن إلا بعد الاستيعاب الكامل في القرأة والتّتبع الجاد.

نماذج من إمداد الفتاوى للشيخ أشرف علي التهانوي:

الشيخ أشرف علي التهانوي أكثر اختصارا في الفتاوى، وننظر حرصه على الاختصار في الأمثلة التالية:

المثال الأول:

أجاب الشيخ عن السوال بلفظين حيث قال: فيه خلاف[١].

المثال الثاني والثالث:

أجاب الشيخ عن السوال بلفظ حيث قال: "لا"[٢].

المثال الرابع:

أجاب الشيخ عن السوال بلفظ "لا" فقط دون ذكر لفظ قبله ولا بعده[٣].

المثال الخامس:

أجاب الشيخ التهانوي رقّم أجزاء الجواب حسب أجزاء السوال، وقال: "الجواب: ١- لا يجوز البيع...٢- حرام.."[٤].

فتبين من هذه الأمثلة أن رغبة الشيخ التهانوي في الفتاوى إلى الاختصار أكثر من غيره.

مع هذه الرغبة يذكر الشيخ الدليل من الأدلة الشرعية حسب اقتضاء المقام، وأحيانا يناقش أدلة السائل أن ينظر ينظر المصلحة فيه، ولكن لا يبالغ في التفصيل، ولا يظهر على السائل العالم أن علمه أكثر، بل نرى فيه التواضع مع أهل العلم، ولا يتكلف معهم في إظهار علمه وتبحره حيث نرى في جواب السائل العالم الذي انتقد على بعض عبارات كتابه مع ذكر مراجعه في الانتقاد، فأجابه الشيخ التهانوي : لعله كذا (أي كما قال السائل الناقد)، وليس عندي تحقيق كثير[٥].

وفي الختام أقول (الباحث): قد ثبت أن منهج علماء شبه القارة الهندية في الفتاوى منهج الاختصار، فلا يستنكر القاري لهذه الرسالة بقلة الأمثلة في أصول الحديث في الفتاوى الأردية، فقد اجتهدت في تتبع الفتاوى الأردية المذكورة، واستخرجت الأمثلة بعد الاستقراء والاستيعاب حسب استطاعتي، والله ولي التوفيق.

١- إمداد الفتاوى، باب الإمامة والجماعة، رقم الفتوى ٢٧٩، ٢٤٧/١.

٢- المرجع السابق ، كتاب الطهارة، رقم الفتوى ١٠٤، ٦٥/١، وكذا في رقم الفتوى ١٠٥.

٣- المرجع السابق ، كتاب الزكاة والصدقات، رقم الفتوى ٦٨، ٤٠/٢.

٤- المرجع السابق ، كتاب الربا، رقم الفتوى ٢١٤، ١٦٥/٣.

٥- المرجع السابق ، رقم الفتوى ١٢١، ١١٠/٥.

التعريف بالفتاوى وأصحابها

ترجمة الشيخ السيد محمد نذير حسين الدهلوي والتعريف بفتاويه (الفتاوى النذيرية)

ترجمة الشيخ أحمد رضا الأفغاني الحنفي البريلوي والتعريف بفتاويه (الفتاوى الرضوية)

ترجمة الشيخ أشرف علي التهانوي والتعريف بفتاويه (امداد الفتاوى)

ترجمة الشيخ عبد الله الرُوبري والتعريف بفتاويه (فتاوى أهل الحديث)

ترجمة الشيخ السيد محمد نذير حسين الدهلوي
والتعريف بفتاويه (الفتاوى النذيرية)

هو الشيخ السيد محمد نذير حسين الدهلوي، العلامة المحدث المفسر الفقيه، وناشر السنّة في الديار الهندية، شيخ الحديث في عصره، ورئيس العلماء المحققين في وقته، ولُد رحمه الله في سور جكره بولاية بهِار شرقي الهند سنة ١٢٢٠هـ، وتوفي سنة ١٣٢٠هـ[١].

بعد الفراغ من مبادئ العلم وقرأة العلوم، لازم محدث عصره الشاه محمد إسحاق الدهلوي ملازمة تامة ثلاثة عشر عاما، قرأ عليه أمهات كتب الحديث كاملة، ثم تصدَّرالشيخ للتدريس والتذكير والإفتاء مكان شَيخه الشاه محمد إسحاق، ودرَّس جميع الفنون[٢].

وترجم له الشيخ شمس الحق أحد خاصة تلاميذه في مقدمة غاية المقصود ترجمة حافلة.

يقول الشيخ شمس الحق عند ذكر مكانته والثناء عليه: "وقد نفع الله تعالى بعلومه خلقه، أما رأيت أنه كيف نشر علم الحديث، وكيف روّج علم السنن، وإني صحبته ولازمته ثلاث سنين، واستفضت منه فيوضا كثيرة، ووجدته إماما في التفسير والحديث والفقه، عاملا بما فيها، حَسَن العقيدة، ملازما لتدريس القرآن والحديث ليلا ونهارا، كثير الصلاة والتلاوة والتخشع ومنكسر النفس"[٣].

وأفرد لترجمته المولوي فضل حسين المهدانوي المظفربوري كتابه الحياة بعد المماة، وهو كتاب حافل لأخباره في اللغة الأردوية[٤].

مصادر التخريج الحديثية وعلم المصطلح التي استفاد منها المؤلف في فتاواه:

كتب الحديث والشرح والتخريج:

١. صحيح الإمام البخاري
٢. صحيح الإمام مسلم
٣. الموطأ للإمام مالك
٤. الموطأ للإمام محمد
٥. الجامع للترمذي
٦. سنن أبي داود
٧. سنن النسائي

١- مقدمة غاية المقصود في شرح سنن أبي داود للعلامة شمس الحق ٥١/١، حديث أكادمي، فيصل آباد، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢- نزهة الخواطر وبهجة المسامع ١٣٩١/٨- ١٣٩٣، للشيخ عبد الحي الحسني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.

٣- مقدمة غاية المقصود ٥٤/١.

٤- نزهة الخواطر وبهجة المسامع ١٣٩٣/٨.

٨. سنن ابن ماجه

٩. المصنف لعبد الرزاق

١٠. المستدرك للإمام الحاكم

١١. سنن الدارقطني

١٢. مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي

١٣. جمع الجوامع للحافظ لسيوطي

١٤. البدر المنير للحافظ ابن الملقن

١٥. الأحكام لعبد الحق

١٦. الجامع الصغير للسيوطي

١٧. المقاصد الحسنة للسخاوي

١٨. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي

١٩. الدراية لابن حجر

٢٠. المنهاج شرح صحيح مسلم للإمام النووي

٢١. فتح الباري للحافظ ابن حجر

٢٢. عمدة القاري للعيني

٢٣. مرقاة المفاتيح لملا علي القاريء

٢٤. شرح المشكاة للعلامة الطيبي

٢٥. فيض القدير للحافظ المناوي

٢٦. اللمعات للشيخ عبد الحق الدهلوي

٢٧. منهاج السنة النبوية للعلامة ابن تيمية

٢٨. مجمع بحار الأنوار للطاهر الفتني

٢٩. نيل الأوطار للعلامة الشوكاني

٣٠. جامع العلوم والحكم لابن رجب

٣١. المسوى شرح الموطأ للشاه ولي الله

٣٢. سبل السلام للأمير الصنعاني

٣٣. بلوغ المرام لابن حجر

كتب المصطلح والعلل والرجال:

١. تدريب الراوي للحافظ السيوطي

٢. تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر

٣. تهذيب الكمال للمزي

٤. علل الحديث لأبي حاتم

منهج الشيخ نذير في الفتاوى ومكانتها العلمية:

يتكلم الشيخ محمد عزير شمس عن مكانة فتاوى الشيخ نذير ومنهجه ونواحي أهميته، ويقول: "يرجع أصحاب أهل الحديث عند كتابة الفتاوى إلى رأي الشيخ، وقد يوجد فيها أكثر المسائل الفقهية، ويكون البحث عليها أكثر تفصيلا، وكانت عادته أنه يأمر تلاميذه بأن يكتبوا الإجابة، فيجمع أحدهم المواد المطلوبة للإجابة بعد البحث والتحقيق من كتب الحديث والفقه، وكان يشتمل على الأقوال والعبارات النادرة، فيحرّر الجواب، ويكتب الشيخ عليه التقرير والتوضيح، ويرشد تلاميذه إلى الصواب في الجواب، ويوقّع على الجواب ويُرسل إلى السائل.

والناحية الثانية لأهمية فتاواه أنها تتجلّى منها الظروف العلمية والفكرية والمذهبية، وهو أول من أصدر الفتوى بتكفير غلام أحمد القادياني، ويوجد فيها النقد على أراء سر سيد أحمد خان والكلام حول الفرق والشخصيات الدينية، ويظهر منه مرجعيته وشهرته حيث يرجع إليه أصحاب جميع المذهب الفكرية، فلم تكن في وقته تعصّب فكري وتفرّق ديني ما يوجد اليوم عند الفرق الدينية، وهو ما يحول دون الإفادة والاستفادة العلمية"[١].

طبعت الفتاوى النذيرية في ثلاث مجلدات ضخمة بمكتبة أصحاب الحديث نيو أردو بازار لاهور باكستان.

١- مقدمة مجموعة مقالات وفتاوى العلامة شمس الحق عظيم آبادي ص ٤٧، ٤٨.

ترجمة الشيخ أحمد رضا الأفغاني الحنفي البريلوي
والتعريف بفتاويه (الفتاوى الرضوية)

هو الشيخ العلامة الأديب الفطين الفقيه أحمد رضا خان الأفغاني الحنفي البريلوي، ولد الشيخ في بريل بولاية اتر برديش سنة ١٢٧٢هـ الموافق ١٨٥٦م، وتوفي سنة ١٣٤٠هـ/١٩٢١م.

أخذ الشيخ حظا تاما في العلوم والفنون في زمانه على والده الشيخ نقي علي خان، واستفاد بجانب ذلك من العلماء المتبحرين في عصره، لكن سائر العلوم حلّها بموهبته بطريق المطالعة، وبكثرة مطالعته وَسَعة إطلاعه حصل مهارة علمية.

حظّي الشيخ بمنصب الإفتاء في الرابع عشر من عمره بعد فراغه من تحصيل العلوم الدينية، وقام بهذا المنصب إلى آخر عمره، وقدّم إلى الأمة الفتاوى الرضوية المشتملة على إثني عشر مجلدا ضخمة[١].

يقول الشيخ أبو الحسن علي الندوي: له قلم سيال وفكر حافل في التأليف، تبلغ مؤلفاته ورسائله على رواية بعض مترجميه إلى خمسمائة مؤلف، أكبرها الفتاوي الرضوية في مجلدات كثيرة ضخمة، كان قوي الجدل، شديد المعارضة، شديد الإعجاب بنفسه وعلمه، قليل الاعتراف بمعاصريه ومخالفيه، شديد العناد والتمسك برأيه، يندر نظيره في عصره في الاطلاع على الفقه الحنفي وجزئياته، يشهد بذلك مجموع فتاواه [٢].

مكانة فتاوى الشيخ أحمد رضا العلمية ومنهجه:

يقول أحد الباحثين في منهجه: "شروحه وفتاواه تتميز بسهولة الفهم ووضوح العبارة وبساطة الأسلوب،...وقد بذل الإمام أحمد رضا خان كل ما لديه من جهود وذكاء وفطانة في تحقيق هذا الهدف، لكي يستطيع الناس فهم المسائل الفقهية بسهولة، التزم فيها الإمام مراجعة الأصول المنقول عنها، وهو دليل على سعة اطلاعه وحسن تحقيقه، وزاد فيها كثيرا من الفروع والوقائع مع حلّ المعضلات ودفع الإيرادات فضلا عن ابتكاراته وإجادته وبيان ما هو الأقوى وما عليه الفتوى والراجح والمرجوح مما أطلق في الفتاوى والشروح، وإذا أمعنا النظر في كتبه يتبين منهجه في الشرح والفتيا، ذلك أنه قد يقارن أراء الفقهاء بغير أن يبدي رأيه هو، بل يعلق على أراء الفقهاء، ثم يأتي برأيه إن كان له رأي ثم يستدل لرأيه بالدلائل الوافرة، ويعتمد في الشرح والفتيا على أقوال الصحابة والأئمة

١- مقدمة فتاوى رضوية ١٢/١، وتوسعت هذه الفتاوى إلى ثلاثين مجلدا بعد التصحيح والتثبيت، وطبعت برضا فاونديشن بلاهور.

٢- نزهة الخواطر وبهجة المسامع ١١٨١/٨، ١١٨٢.

والعرف والعادة وعامة الناس، ولذلك تمتاز كتبه بالبسط والإفاضة مع حسن الجمع والترتيب والتنسيق"[1].

طبعت الفتاوى الرضوية في إثنان وثلاثين مجلدا بمكتبة رضا فاونديشن لوهاري دروازه لاهور باكستان، والجزءان الأخيران منها مشتملان على الفهارس.

مصادر التخريج الحديثية وعلم المصطلح التي استفاد منها المؤلف في فتاواه:

كتب الحديث والشرح والتخريج:

١. صحيح الإمام البخاري
٢. صحيح الإمام مسلم
٣. الموطأ للإمام مالك
٤. الموطأ للإمام محمد
٥. مسند أحمد
٦. سنن النسائي
٧. الجامع للترمذي
٨. سنن أبي داود
٩. سنن ابن ماجه
١٠. سنن الدرامي
١١. مسند الطيالسي
١٢. سنن الدارقطني
١٣. دلائل النبوة للبيهقي
١٤. المصنف لعبد الرزاق
١٥. مصنف ابن أبي شيبة
١٦. المعجم الكبير والأوسط للطبراني
١٧. المستدرك لإمام الحاكم
١٨. سنن الدارقطني
١٩. مشكاة المصابيح للعلامة التبريزي

١- الإمام أحمد رضا خان وأثره في الفقه الحنفي لمشتاق أحمد ص ٢٠٤، إداره تحقيقات الإمام أحمد رضا، كراتشي، الطبع الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٠. جمع الجوامع للحافظ لسيوطي
٢١. البدر المنير للحافظ ابن الملقن
٢٢. مشكاة المصابيح
٢٣. مجمع الزوائد للهيثمي
٢٤. المنهاج شرح مسلم للإمام النووي
٢٥. فتح الباري للحافظ ابن حجر
٢٦. عمدة القاري للعيني
٢٧. إرشاد الساري للقسطلاني
٢٨. شرح الصدور للسيوطي
٢٩. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية
٣٠. مرقاة المفاتيح لملا علي القاريء
٣١. التيسير على الجامع الصغير للمناوي
٣٢. فيض القدير للمناوي
٣٣. أشعة اللمعات لعبد الحق الدهلوي
٣٤. مدارج النبوة لعبد الحق الدهلوي
٣٥. مجمع بحار الأنوار للطاهر الفتني

كتب علوم الحديث والرجال:

١. معرفة علوم الحديث للإمام ابن الصلاح
٢. النكت على ابن الصلاح للزركشي
٣. فتح المغيث للسخاوي
٤. تدريب الراوي للسيوطي
٥. تنزيه الشريعة للعراقي
٦. العلل المتناهية لابن الجوزي
٧. التعقبات على الموضوعات للسيوطي
٨. اللآلي المصنوعة للسيوطي
٩. خلاصة الوفاء للسمهودي
١٠. تهذيب الكمال للمزي

١١. تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر

١٢. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر

١٣. الكامل لابن عدي

١٤. ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي

١٥. سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي

١٦. تاريخ بغداد للخطيب

١٧. الاستيعاب لابن عبد البر

١٨. بستان المحدثين للشاه عبد العزيز

ترجمة الشيخ أشرف علي التهانوي
والتعريف بفتاويه (إمداد الفتاوى)

هو العلامة شيخ المشايخ في البلاد الهندية حكيم الأمة أشرف علي التهانوي. ولد الشيخ سنة ١٢٨٠هـ الموافق ١٨٦٣م في قرية تهانه بون ولاية أتربرديش، وتوفي سنة ١٣٦٢هـ الموافق عام ١٩٤٣م.

بدأ الشيخ التهانوي دراسته في قريته وحفظ فيها القرآن الكريم ودرس الكتب الابتدائية، ثم التحق بدار العلوم ديوبند أكبر جامعة إسلامية في شبه القارة الهندية، وبقي فيها خمس سنوات، حتّى تخرج فيها ونال الشهادة[١].

الاهتمام البالغ بالإصلاح والإرشاد:

كان إصلاح الأمة همّه الأول، وقد خلقه الله لهذا الغرض النبيل، وقام به فعلا بكل صلاحياته وإمكاناته، وبتوفيق الله اهتدى بجهوده الدعوية أفواج من الناس، وهذه الجهود الدعوية تتناول الجانبين؛ العلمي والعملي، وتتجلّى لنا في تأليفاته ورحلاته وفتح المدارس وإلقاء المواعظ [٢].

وبعد الفراغ من دراسته بايع الشيخ العارف الكبير الحاج إمداد الله المهاجر المكي بيعة السلوك، ولازمه مدة، واستفاد من صحبته، وأخذ الطريقة عن شيخه[٣]. وبعد عودته إلى بلده بدأ يدرّس ويربّي الطلاب، ويفيد الناس بدروسه ومواعظه.

يقول الشيخ عبد الحي اللكهنوي: "وصار مرجعاً في التربية والإرشاد وإصلاح النفوس وتهذيب الأخلاق، تشد إليه الرحال ويقصده الراغبون في ذلك من أقاصي البلاد وأدانيها، وانتهت إليه الرياسة في تربية المريدين وإرشاد الطالبين، والإطلاع على غوائل النفوس ومداخل الشيطان، ومعالجة الأدواء الباطنة والأسقام النفسية"[٤].

مكانة إمداد الفتاوى العلمية:

تعدّ فتاوى الشيخ مأثرة كبيرة في التجديد وتراثا كبيرا في العلم ويعتبر مأخذا عظيما في الفُتيا لا يستغني عنه أصحاب العلم والفضل فضلا عن طلاب العلم وعامة الناس، وكان الشيخ رحمه الله أكبر مرجع للمسائل العملية والمشاكل العلمية في عصره[٥].

طبع إمداد الفتاوى في ستة مجلدات بمكتبة دار العلوم كراتشي باكستان، وتكملته المسمى بإمداد الأحكام طبع في أربعة مجلدات بمكتبة دار العلوم كراتشي باكستان، وهذه التكملة مشتملة على

١- أشرف علي التهانوي حكيم الأمة، للشيخ محمد رحمة الله الندوي ص ٢١- ٣٠، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢- المرجع السابق، ص ٦٢.

٣- نزهة الخواطر وبهجة المسامع ١١٨٨/٨.

٤- المرجع السابق ١١٨٨/٨.

٥- أشرف علي التهانوي حكيم الأمة، ص ٣٨٦.

الفتاوى التي كتبت تحت إشراف الشيخ أشرف علي التهانوي باستعانة تلميذيه الشيخ عبد الكريم كمتهلوي المتوفي ١٩٤٩م والشيخ ظفر أحمد العثماني المتوفى سنة ١٩٧٠م، وسبب تسميتها بالتكملة أنها طبعت بعد وفاة الشيخ أشرف علي التهانوي، وهذه التتمة يعتبر جزءا تكميليا لإمداد الفتاوى ويعدّ من فتاوى الشيخ أشرف علي التهانوي[١].

المصادر الحديثية وعلم المصطلح التي استقى منها المؤلف في فتاويه:

كتب الحديث والشرح والتخريج:

١. صحيح الإمام البخاري
٢. صحيح الإمام مسلم
٣. الصحيح لابن حبان
٤. الموطأ للإمام مالك
٥. الموطأ للإمام محمد
٦. الآثار للإمام محمد
٧. مسند أحمد
٨. مصنف ابن أبي شيبة
٩. المستدرك للإمام الحاكم
١٠. مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي
١١. جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد لابن الفاسي
١٢. الموضوعات للعلامة ابن الجوزي
١٣. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي
١٤. نيل الأوطار للشوكاني
١٥. التلخيص للذهبي على المستدرك
١٦. مجمع الزوائد للهيثمي
١٧. التلخيص الحبير لابن حجر
١٨. فتح الباري للحافظ ابن حجر
١٩. شرح الزرقاني على الموطأ لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني
٢٠. شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور للسيوطي

١- مقدمة إمداد الأحكام ٩٦/٦، مكتبة دار العلوم، كراتشي، باكستان.

٢١. مرقاة المفاتيح لملا علي القاريء

٢٢. الجامع الصغير للعزيزي

٢٣. مشكاة المصابيح مع حاشية المطبوعة في الهند

٢٤. ما ثبت بالسنة لعبد الحق الدهلوي

٢٥. اللمعات على المشكاة لعبد الحق الدهلوي

٢٦. زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم

كتب علوم الحديث والرجال:

١- الجرح والتعديل للإمام ابن أبي حاتم

٢- تهذيب الكمال للمزي

٣- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر

٤- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر

٥- خلاصة الوفاء للسمهودي

٦- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي

ترجمة الشيخ عبد الله الرُوبري
والتعريف بفتاويه (فتاوى أهل الحديث)

هو العلامة المحدثّ الحافظ الزاهد، شيخ الحديث في باكستان عبد الله بن روشن دين الرُّوبري[١].

ولُد في كمير فور قرية بمديرية أمرتسر سنة ١٣٠٤هـ، وتوفي سنة ١٣٨٤هـ الموافق ١٩٦٤م.

درس المذهب الحنفي لمدة سنة في المدرسة النعمانية، بعد ذلك ارتحل إلى أمرتسر حيث المدرسة السلفية الشهيرة للإمام عبد الجبار الغزنوي، وهناك تضلّع وتخرج، ثم ارتحل إلى رامفور في المدرسة العالية، ودرسَ فيه ، وأخذ شهادة الدرس النظامي في سنة ١٩١٤م [٢].

درّس الشيخ مدة أربع وعشرين سنة في قرية روبر إلى سنة ١٩٣٨م، ثم انتقل إلى أمرتسر وبدأ يدرّس ويفيد إلى سنة ١٩٤٧م.

انتقل الشيخ بعد استقلال باكستان إلى لاهور، وأسّس فيها جامع قدس لأهل الحديث، وجعله مركزا للدعوة والإرشاد، وأشرف عليه حتى وفاته، وتصاعد نشاطه الديني، من المسجد، إلى دار الإفتاء، إلى تأسيس جامعة أهل الحديث، إلى تنظيم أهل الحديث بلاهور، وصار من أبرز الشخصيات الدينية على مستوى البلاد من جميع التيارات المذهبية والسياسية، وكان مرجع العلماء ولا سيما في فقه الحديث[٣].

طبعت فتاوى أهل الحديث في مجلدين ضخمين بإدارة إحياء السنة سركودها باكستان.

مصادر التخريج الحديثية وعلم المصطلح التي استفاد منها المؤلف في فتاواه:

كتب الحديث والشرح والتخريج:

١. صحيح الإمام البخاري
٢. صحيح الإمام مسلم
٣. الموطأ للإمام مالك
٤. مسند أحمد
٥. سنن النسائي
٦. الجامع للترمذي
٧. سنن أبي داود
٨. سنن ابن ماجه

١- روبر قرية جامعة من أعمال أنباله من أرض بنجاب. نزهة الخواطر وبهجة المسامع ١٠٨٨/٧.

٢- محدثي روبره ص ١٧- ٢٢، إسحاق بهتي، أكادمي محدث روبري، لاهور، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م.

٣- المرجع السابق ص ٢٣- ٢٧.

٩. سنن الدارقطني
١٠. السنن الكبرى للإمام البيهقي
١١. عمل اليوم والليلة لابن السني
١٢. بلوغ المرام لابن حجر
١٣. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي
١٤. الدراية لابن حجر
١٥. شرح مسلم للنووي
١٦. عون المعبود لشمس آبادي
١٧. مرقاة المفاتيح لملا علي القاريء
١٨. شرح الشمائل للنووي
١٩. تحفة الأحوذي للمباركفوري
٢٠. السراج الوهاج لصديق حسن خان
٢١. زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم

كتب علوم الحديث والرجال:

١. تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر
٢. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر
٣. مقدمة ابن الصلاح
٤. ألفية العراقي
٥. شرح النخبة لابن حجر
٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ لذهبي
٧. لسان الميزان لابن حجر
٨. طبقات المدلسين لابن حجر
٩. أسد الغابة لابن الأثير
١٠. الإصابة لابن حجر
١١. تدريب الراوي للسيوطي
١٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر
١٣. شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي
١٤. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكهنوي

الباب الأول

أركان النظر في الحديث في الفتاوى

ويشتمل على الفصلين:

الفصل الأول: علم الرجال في الفتاوى

الفصل الثاني: علم الجرح والتعديل في الفتاوى

التمهيد:

إن علم الحديث من أشرف العلوم، لأنه دراسة ما يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال أو أفعال. وأما أصول الحديث فهو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن[1]، أما معرفة أحوال السند، والسند هو طريق المتن، ويقال : الإسناد[2]، ويعنون بالطريق سلسلة رواة الحديث.

والبحث في أحوال الرجال دعامة أساسية في علم أصول الحديث، وهو ما يوصل إلى المطلوب، وهو التمييز بين المقبول والمردود من الحديث.

الملاحظة:

الأمثلة للباب الأول المشتملة على علم الرجال وعلم الجرح والتعديل في هذه الفتاوى قليلة بالنسبة لأمثلة الباب الثاني المشتملة بأوصاف الحديث من جهة التصحيح والتحسين والتضعيف وبيان الوضع.

كما يلاحظ أن الأمثلة في بعض المطالب في بعض الفتاوى قليلة، وأحيانا لا يوجد في بعض الفتاوى منها مثالا واحدا.

١- الخلاصة في معرفة الحديث لشرف الطيبي ص ٦، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م. وانظر: تدريب الراوي للسيوطي ٢٨/١.

٢- المنهل الروي لابن جماعة ص ٢٩، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

الفصل الأول

علم الرجال في الفتاوى

ويشتمل على المبحثين:

المبحث الأول: معرفة الرجال في الفتاوى

المبحث الثاني: مراتب الرجال في الفتاوى

التمهيد:

البحث عن الرجال هي الوسيلة لمرفة درجة الحديث، وطريقه الجرح والتعديل، وهو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ[١].

وقيل: علم يتعلق ببيان مراتب الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية متعارف عليها عند علماء الحديث[٢].

وذلك يتوقّف على تحديد الراوي أولا ليتميّز عن غيره، ثم معرفة مرتبة حاله أمانةً وَثِقةً لتتبيّن مكانته حتى يتوصّل بها إلى تعيين درجة روايته.

١- أبجد العلوم، صديق حسن القنوجي، تحقيق : عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٩٧٨م.

٢- علم الرجال نشأته وتطوره ١/١١٥، لمحمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

المبحث الأول

معرفة الرجال في الفتاوى

التمهيد:

أول خطوة في البحث عن الرجال هو تحديد شخص الراوي كي يتميز عن غيره، حتى يُعرف حاله ويُحكم عليه جرحا وتعديلا.

. وأهم الأمور التي يُحتاج إليها في ذلك هي: أسمائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وطبقاتهم، وذلك يُحتاج إليه خاصة إذا كان الرواة مجهولين أو متشابهين في الاسم والنسب أو مبهمين أو كانوا مشهورين بكنيتهم.

المطلب الأول

معرفة الرواة في الفتاوى النذيرية

بيان طبقة الراوي:

سئل الشيخ نذير حسين الدهلوي عن رواية التي رواها الحسن بن الحسين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[١]، فقال الشيخ في جوابه: "الحسن بن الحسين ليس صحابيا، لأن راويا بهذا الاسم لم يذكر إلا في الميزان[٢]، والميزان ليس فيه ذكر الصحابة، كما صرّح صاحب الميزان[٣] في خطبته"[٤].

قلت (الباحث): والحسن بن الحسين العرني الكوفي: قال أبو حاتم فيه: لم يكن بصدوق عندهم كان من رؤساء الشيعة[٥]، وقال ابن عدي: لا يشبه حديثه حديث الثقات[٦]. وقال ابن حبان: يروي المقلوبات[٧].

والشيخ مصيب في قوله بأن الحسن بن الحسين ليس صحابيا، لأن راويا بهذا الاسم لم يذكر إلا في ميزان الاعتدال، والميزان ليس فيه ذكر الصحابة حيث قال الذهبي في مقدمة كتابه: ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة، فإني اسقطهم لجلالة الصحابة ولا اذكرهم في هذا

١- أخرجه ابن هشام في "السيرة" ٢٤٣/٢ ، عن زياد بن عبد الله البكائي عن ابن إسحاق قال: حُدثت عن الحسن رفعه، وأخرجه الإمام الطبري في تفسيره ٣٣٢/١٧، قال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا سلمة، قال: قال محمد بن إسحاق: ثني عمرو بن عبد الرحمن، عن الحسن بن أبي الحسن، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بينا أنا نائم في الحجر جاءني جبريل فهمزني بقدمه، فجلست فلم أر شيئا، فعدت لمضجعي، فجاءني الثانية فهمزني بقدمه، فجلست فلم أر شيئا، فعدت لمضجعي، فجاءني الثالثة فهمزني بقدمه، فجلست، فأخذ بعضدي فقمت معه، فخرج بي إلى باب المسجد، فإذا دابة بيضاء بين الحمار والبغل، له في فخذيه جناحان يحفز بهما رجليه، يضع يده في منتهى طرفه، فحملني عليه ثم خرج معي، لا يفوتني ولا أفوته". السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ. جامع البيان للإمام الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٢- ميزان الاعتدال للذهبي ٢٣١/٢، ٢٣٢، تحقيق: الشيخ علي محمد والشيخ عادل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٣- مقدمة ميزان الاعتدال للذهبي ١١٣/١.

٤- الفتاوى النذيرية ٤٧٩/٣.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٣.

٦- الكامل لابن عدي ١٨١/٣.

٧- المجروحين لابن حبان ٢٣٨/١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

المصنف فإن الضعيف إنما جاء من جهة الرواة إليهم[1]. وأما الحديث فضعفه بيّن لضعف راويه وللانقطاع.

الملاحظة:

أقول (الباحث): ما وجدت لبيان طبقة الراوي في الفتاوى النذيرية إلا هذا المثال.

١- مقدمة ميزان الاعتدال للذهبي ١/١١٣.

التعليق:

معرفة الرواة في علم الرجال علم أساسي لمعرفة حال الراوي جرحا وتعديلا، لأن معرفة اسم الراوي وطبقته وما إلى ذلك من الأمور الأساسية التي لا بد من علمها لمعرفة حال الراوي في الجرح والتعديل، فالشيخ نذير حسين الدهلوي ذكر تعريف الراوي في مقام يقتضيه ذلك، كما ذكر أن حسن بن حسين ليس صحابيا، وذكر على ذلك دليلا بأن راويا بهذا الإسم لم يذكر إلا في الميزان، والميزان ليس فيه ذكر الصحابة.

المطلب الثاني

معرفة الرواة في الفتاوى الرضوية

بيان معرفة الصحابي وتعين صاحب القصة:

قال الشيخ أحمد رضا خان في قصة جنازة معاوية بن معاوية: "روى في الاستيعاب عن أبي أمامة الباهلي مثل هذه القصة في حق معاوية بن مقرن، ومثلها أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المزني، وهذا يوهم أن ثلاثة من الصحابة مختلفون رويت عليهم صلاة الجنازة، لكن هذا جهل أو تجاهل، بل هو صحابي واحد باسم معاوية الذي وقع الاضطراب في اسمه ونسبته الاضطراب من الرواة، فقيل: المزني، وقيل: الليثي، وقيل: معاوية بن معاية، وقيل: معاوية بن مقرن، فرجّح أبو عمر[1] معاوية بن مقرن المزني، فعلى كل حال صاحب القصة رجل واحد، وتوهيم الشوكاني التثليث باطل"[2].

قلت (الباحث): قال الشوكاني عند إثبات مشروعية الصلاة على الغائب: "أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلّى على معاوية بن معاوية الليثي وهو مات بالمدينة، والنبي صلّى الله عليه وآله وسلم كان إذ ذاك بتبوك ذكر ذلك في الاستيعاب، وروي أيضا عن أبي أمامة الباهلي مثل هذه القصة في حق معاوية بن مقرن، وأخرج مثلها أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المزني"[3].

قال أبو نعيم: "معاوية بن معاوية المزني توفي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ذكره في حديث أنس بن مالك"[4].

وقال ابن عبد البر: "معاوية بن معاوية المزني، ويقال الليثي. توفي في حياة النبي صلى الله، روى حديثه أنس بن مالك وأبو أمامة، واختلفت الآثار في اسم والد معاوية هذا"[5].

رأي الباحث: قول الشيخ أحمد رضا خان أن صاحب القصة صحابي واحد صحيح، وأما فهم الشيخ أحمد رضا خان من كلام الشوكاني إيهام تثليث صاحب القصة والردّ عليه رداً شديداً، فهو في

١- هو ابن عبد البر القرطبي المالكي صاحب الاستيعاب، نقل قوله ابن الأثير في أسد الغابة ٤٣٨/٤.

٢- الفتاوى الرضوية ٣٥٨/٩.

٣- نيل الأوطار ٨٧/٤، إدارة الطباعة المنيرية.

٤- معرفة الصحابة ٢٥٠٦/٥، والحديث أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٢٥٠٦/٥، بسنده عن أنس رضي الله عنه، يقول: "كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك، فطلعت الشمس بضياء ونور وشعاع، لم نرها طلعت فيما مضى، فأتى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "يا جبريل: ما لي أرى الشمس اليوم طلعت بضياء ونور، وشعاع لم أرها طلعت فيما مضى؟ قال: ذاك أن معاوية بن معاوية مات بالمدينة اليوم...

٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٤٢٣/٣.

محل النظر؛ لأن الشوكاني لم يصرّح بالتثليث، وفهمُ الشيخ أحمد رضا خان مبني على التوّهم؛ لأن الشوكاني ذكر اسم هذا الراوي حسب ما ورد في الآثار، فورد مرة معاوية بن معاوية الليثي ومرة معاوية بن مقرن، ومرة معاوية بن معاوية المزني[1].

١- قال ابن عبد البر: "أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية، ولو أنها في الأحكام لم يكن في شيء منها حجة، ومعاوية بن مقرن المزني وإخوته: النعمان، وسويد، ومعقل وسائرهم- وكانوا سبعة- معروفون في الصحابة، مذكورون في كبارهم. وأما معاوية بن معاوية فلا أعرفه بغير ما ذكرت في هذا الباب". الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٤٢٥/٣.

بيان فضل الراوي بالإطالة ونقل أقوال الأئمة في الثناء عليه:

حماد بن زيد الأزدي:

قال الشيخ أحمد رضا خان فيه عند ما نقل مصافحة عبدِ الله بن المبارك حمادَ بن زيد لإثبات المصافحة باليدين: "هذا الإمام الكبير حماد بن زيد الأزدي البصري من كبار أئمة أتباع التابعين، أخذ العلم عن أنس بن سيرين وثابت البناني وعاصم بن بهدلة وعمرو بن دينار ومحمد بن واسع وغيرهم من علماء التابعين تلاميذ أنس بن مالك وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم، وتلمّذ عليه كبار الأئمة المحدثين والعلماء المجتهدون أمثال: الإمام سفيان الثوري والإمام يحيى بن سعيد القطان والإمام عبد الرحمن بن مهدي والإمام علي بن المديني وغيرهم الذين كانوا أساتذة وأساتذة الأساتذة للإمام البخاري والإمام مسلم " [١].

ثم نقل الشيخ أقوال الأئمة في ثناء حماد بن زيد، فقال: يقول عبد الرحمن بن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة؛ سفيان الثوري بالكوفة ومالك بالحجاز والأوزاعي بالشام وحماد بن زيد بالبصرة[٢]. ويقول: ما رأيت أعلم من مالك وسفيان وحماد بن زيد. ويقول أيضا: ما رأيت بالبصرة أفقه منه، ولم أر أحدا قط أعلم بالسنة منه[٣]. وقال الإمام أحمد بن حنبل: حماد بن زيد من أئمة المسلمين[٤].

قلتُ (الباحث): الشيخ قد أطال الثناء على بعض الرواة من غير طريق المحققين من أصحاب الحديث.

١- الفتاوى الرضوية ٢٢/٢٩٢، ٢٩٣.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/١٣٨، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٣- المرجع السابق ٣/١٣٩.

٤- تهذيب التهذيب ٣/٩- ١١، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

عبد الله بن المبارك:

قال الشيخ أحمد رضا خان فيه: "والثاني إمام الأنام علم الهدى شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك المروزي، من في العالم عنده حظ من العلم ولا يعرف جلالة شأنه ورفعة مكانه، وهو أيضا من أجلة الأئمة تبع التابعين سادة المحدثين كبار المجتهدين أستاذ أساتذة الإمام البخاري ومسلم، ومن خواص تلاميذ إمامنا الأعظم والمستفيدين منه [1].

قلتُ (الباحث): وعبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة والحفاظ، وروى له الجماعة، ولكن الشيخ أطال في الثناء عليه على طريق الأدباء[2].

١- الفتاوى الرضوية ٢٢/٢٩٣، ٢٩٤.

٢- ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/٢٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٣٧٢. تقريب التهذيب لابن حجر ١/٥٢٧.

تعيين الرواة المتشابهين:

قال الشيخ أحمد رضا خان عند تعين إسحاق بن أبي فروة لكون المسمى باسم إسحاق بن أبي فروة اثنين، فقال: "إسحاق إثنان؛ أحدهما إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك قال فيه الإمام البخاري: تركوه[١]، وهو متقدّم[٢]، فكيف أدركه يحيى بن معلى الذي من الطبقة العاشرة[٣]، والثاني: حفيد أخيه إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي من رجال البخاري والترمذي وابن ماجه، ومن أساتذة الإمام البخاري، ولم يكن متروكا، وكيف يقول فيه الإمام البخاري: تركوه، وقد روى عنه في صحيحه، ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال فيه أبو حاتم: صدوق ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث[٥].

قلت (الباحث): ويظهر أن راوي الحديث[٦] هو إسحاق بن محمد الفروي المتكلم فيه، وليس إسحاق بن عبد الله الفروي المتروك"[٧].

١- التاريخ الكبير ٣٩٦/١.

٢- قال الحافظ في التقريب ٨٣/١: من الرابعة مات سنة أربع وأربعين.

٣- تقريب التهذيب ٣١٦/٢.

٤- ١١٤/٨.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٣/٢.

٦- الحديث أخرجه الإمام ابن ماجه في السنن، كتاب النكاح، باب لا يحرّم الحرام الحلال، ٦٤٩/١ من طريق إسحاق بن محمد الفروي حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يحرم الحرام الحلال.

٧- الفتاوى الرضوية ٣٦٠/١١، ٣٦١.

التعليق:

قد تجلّى في هذا المطلب أن الشيخ أحمد رضا خان تكلم حول معرفة الرواة في الفتاوى الرضوية، والمثال الأول رأينا فيه أن الشيخ أحمد رضا خان عيّن الصحابي صاحب القصة، وبيّن أن صاحبها رجل واحد، والمثال الثاني رأينا فيه التطويل في فضل الراوي واستخدام عبارات المدح أفرط من طريق المحدثين، والمثال الثالث نشاهد فيه أن الشيخ أحمد رضا خان تكلم بكلام بين في تعيين الراوي ورفع الالتباس للتشابه في الأسماء.

المطلب الثالث

معرفة الرواة في إمداد الفتاوى وتكملته

معرفة الراوي الموصوف بالجهالة:

قال الشيخ التهانوي عند ما نقل كلام الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسين بن عبد الرحمن الجرجرائي[1]، فقال: روى عن الوليد بن مسلم وطلق بن غنام وابن نمير وخلف بن تميم وغيرهم، وعنه أبو داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: حدثنا عنه أهل واسط [2]. ونقل الشيخ قول أبي حاتم فيه: مجهول، لكن تعقبه بقوله: فكأنه ما أخبر أمره.

ثم قال الشيخ: "في هذه العبارة توثيق الراوي وأنه شيخ أبي داود، وفيه جواب لتجهيل أبي حاتم أن منشأه عدم خبرة، فالذي يروي عنه الأئمة الثقات أمثال أبي داود والنسائي كيف يكون مجهولا، وبرواية الإثنين ترتفع جهالة العين"[3].

قلتُ(الباحث): وتكلم الحافظ السخاوي عن تجهيل أبي حاتم، وقال: "على أن قول أبي حاتم في الرجل أنه مجهول لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي مجهول مع أنه قد روى عنه جماعة ولذا قال الذهبي عقبة هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولا عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات يعني أنه مجهول الحال وقد قال في عبد الرحيم بن كرم بعد أن عرفه برواته جماعة عنه أنه مجهول"[4].

وقال الشيخ التهانوي حول تجهيل أبي حاتم، وذكر أنه يريد به غالبا جهالة الوصف لا العين، ثم ذكر أمثلة من الرواة الذين جهلم أبو حاتم وعرفهم غيره[5].

قلتُ: قال الدكتور بشار بن عواد: هذا وهم من الحافظ ابن حجر وذهول، فكأنه اغتر بما في "الميزان": الحسين بن عبد الرحمن (د) عن سعد، وأسامة بن سعد. مجهول. ووثقه ابن حبان". والذي في كتاب ابن أَبي حاتم: الحسين بن عبد الرحمن، روى عن أسامة بن سعد بن أَبي وهب، روى عنه (فراغ) حَدَّثَنَا عبد الرحمن، سمعت أبي يقول: ذلك وسمعته يقول: هو وأسامة بن سعد مجهولان"، فهذا من غير شك ليس هو الجرجرائي الذي روى عنه أبو داود والنَّسَائي وابن ماجة[6].

١- إمداد الأحكام تكملة إمداد الفتاوى ٢٩٢/١.

٢- تهذيب التهذيب ٢٩٦/٢.

٣- إمداد الأحكام تكملة إمداد الفتاوى ٢٩٢/١.

٤- فتح المغيث للسخاوي ٣٢٠/١.

٥- قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٥- ٢٧٢،

٦- حاشية تهذيب الكمال ٣٨٨/٦، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.

تعيين أبي صالح الراوي عن ابن عباس رضي الله عنهما:

قال الشيخ التهانوي عند الإجابة عن قول المستفتي: إن أبا صالح لم يسمع ابن عباس رضي الله عنهما[١]: "فإن كان أبو صالح هذا اسمه ميزان البصري[٢]، فقد صحّح ابن حبان حديثه عن ابن عباس في زيارة النساء للقبور، وأورده في صحيحه[٣]، والمنقطع ليس بصحيح عندهم، ففيه دليل على سماع أبي صالح عن ابن عباس، وإن كان هو باذام، أو باذان مولى أم هانئ، فعدم سماعه عن ابن عباس ليس بمجمع عليه، وإنما هو قول البعض"، وأبو صالح باذام: قال أبو حاتم[٤]: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حجر[٥]: ضعيف يرسل، وقال الإمام ابن حبان[٦]: يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه[٧]، قال الشوكاني في النيل[٨] انتهى[٩].

قلتُ الباحث: تكلم الشيخ التهانوي عند تعين أبي صالح باذام عن ابن عباس رضي الله عنهما بالتفصيل؛ هل هو ميزان البصري أو باذام أم هاني حتى يمكن تعين الحكم على الرواية، فإن كان أبو صالح هذا اسمه ميزان البصري، فقد صحّح ابن حبان حديثه عن ابن عباس، وأورده في صحيحه، والمنقطع ليس بصحيح عندهم، واستدل من ذلك على سماع أبي صالح عن ابن عباس رضي الله

١- أخرج البيهقي في السنن الكبرى ٣٤٩/٥، من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في رجل كان له على رجل عشرون درهما، فجعل يهدى إليه، وجعل كلما أهدى إليه هدية باعها حتى بلغ ثمنها ثلاثة عشر درهما، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: لا تأخذ منه إلا سبعة دراهم.

٢- قال ابن حبان ٤٥٢/٧ بإثر حديثه: أبو صالح ميزان ثقة، وليس بصاحب الكلبي ذاك اسمه باذام.

وقال الإمام ابنُ حبان عقب الحديث أن أبا صالح هذا اسمه: ميزان، ووثقه. ولم يتابعه أحدٌ على ذلك، كما قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف". انظر: نثل النبال بمعجم الرجال ٢٦٥/٤، الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢ م.

٣- أخرج ابن حبان ٤٥٢/٧ بسنده عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور، والمتخذات عليها المساجد، والسرج.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٣٢/٢.

٥- تقريب التهذيب ١٢١/١.

٦- المجروحين ١٨٥/١.

٧- وقال المغلطائي في إكمال تهذيب الكمال ٣٤٥/٢: وزعم المزي أنه روى عن ابن عباس رضي الله عنهما الرواية المشعرة عنده بالاتصال.

٨- نيل الأوطار ١١٠/٤، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٩- إمداد الفتاوى ٢٧٢/٣.

عنهما، وإن كان هو باذام مولى أم هانئ، فعدم سماعه عن ابن عباس رضي الله عنهما ليس بمجمع عليه، وإنما هو قول البعض، حيث لم ينقل عدم سماعه عن ابن عباس رضي الله عنهما إلا عن ابن حبان كما مرّ، وهذا يدل على دقة نظره في علم الرجال واستخدامه في إجاباته عن الفتاوى.

التعليق:

يظهر من المثال الأول أن الشيخ التهانوي نظر إلى رجال الحديث في فتاويه كنظر المحدث الناقد، وعرّف رواة الحديث تعريفا حقيقيا، كما نظرنا في المثال الأول، ويتجلّى من المثال الثاني التثبت عند الشيخ التهانوي في معرفة الرجال وتعيينهم حيث اجتهد في تعيين أمر أبي صالح هل هو ميزان البصري أو باذان مولى أم هاني، وفي كلا الأمرين حتى يمكن تعين الحكم على الرواية.

المطلب الرابع

معرفة الرواة في فتاوى أهل الحديث

بيان وصف الراوي:

نقل الشيخ عبد الله روبري[1] قول الحافظ ابن حجر في قتادة: "قتادة بن دعامة السدوسي البصري صاحب أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه كان حافظ عصره"[2].

قلتُ (الباحث): وظهر من هذا المطلب أن الشيخ عبد الله روبري عرف الراوي حيث احتاج إليه المقام.

١- فتاوى أهل الحديث ١/٤٦٨، ٤٦٩.

٢- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ٤٣.

المبحث الثاني

مراتب الرجال في الفتاوى

التمهيد:

إن المعرفة بأحوال الرواة وسيلة هامة إلى معرفة درجة حديثه، وأهم أحوال الرواة هي مرتبتهم أمانة وثِقَةً، لأنها تعيّن مكانتهم العلمية، ثم إن مراتب الرواة معيار معرفتها عبارات الجرح والتعديل التي استعملها النقّاد عند الكلام على الرجال.

وقد فصّل الأئمة النقاد ورتّبوها مراتب من ناحيتين؛ ناحية الجرح وناحية التعديل[1].

فأما مراتب التعديل: فالأولى: وهي أعلاها شرفا، مرتبة الصحابة رضي الله عنهم.

والثانية: ما جاء التعديل فيها بما يدل على المبالغة، كقولهم، أوثق الناس، وأثبت الناس.

والثالثة: إذا كرّر لفظ التوثيق، كقولهم: ثبت حجة، أو ثبت حافظ، أو ثقة ثبت، أو ثقة متقن،

والرابعة: ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق، كثقة أو ثبت أو متقن، أو حجة.

والخامسة: ليس به بأس، أو لا بأس به، أو مأمون، أو محله الصدق.

والسادسة: كقولهم: شيخ، أو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو صدوق له أوهام.

وأما مراتب الجرح: فالأولى: كقولهم: فيه مقال، أوضعف، أو ليس بالقوي، أو لين الحديث، أو سيئ الحفظ.

والثانية: لا يحتج به، أو ضعفوه، أو مضطرب الحديث، أو ضعيف، أو منكر.

والثالثة: مردود الحديث، أو ضعيف جدا، أو ليس بثقة، أو طرحوه، أو ليس بشيء.

والرابعة: كقولهم: متهم بالكذب أو الوضع، أو ساقط، أو متروك، أو ذاهب الحديث.

والخامسة: كدجال، وكذاب، ووضاع.

والسادسة: ما يدل على المبالغة كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، ونحو ذلك.

١- وهذه المراتب رتّبها الإمام عبد الرحمن بن الإمام أبي حاتم الرازي، وهذبها وزاد فيها الحفاظ الذهبي والعراقي والسخاوي وابن حجر. انظر: مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/١٠، ونخبة الفكر ص ٢٣٢، دار إحياء التراث العرب، بيروت.

المطلب الأول

مراتب الرجال في الفتاوى الرضوية

ذكر طبقة الراوي:

قال الشيخ أحمد رضا خان في عبيد الله بن محمد بن عائشة: "هذا الإمام ابن عائشة العيشي ليس صحابيا ولا تابعيا ولا تابع التابعي، بل من طبقة عاشرة[١] من أتباع تبع التابعين" [٢].

عبيد الله بن محمد التيمى المعروف بالعيشي وبالعائشي[٣]، وبابن عائشة؛ لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله [٤].

قال فيه أبو حاتم: صدوق ثقة[٥]. وقال ابن سعد: توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين[٦]، وقال ابن حبان: وكان عالما بأنساب العرب حافظا مستقيم الحديث[٧].

قال ابن حجر: من كبار العاشرة، وهي طبقة الآخذين عن تبع الأتباع[٨].

قلتُ (الباحث): هذه الأقوال تؤيّد ما قاله الشيخ أحمد رضا خان أن ابن عائشة لم يكن صحابيا ولا تابعيا ولا تابع التابعي، بل كان من طبقة متأخرة أي طبقة الآخذين عن تبع أتباع التابعين كما قاله الحافظ ابن حجر.

١- تقريب التهذيب ٦٣٨/١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢- الفتاوى الرضوية ٦٢/٥.

٣- تهذيب الكمال للمزي ١٤٧/١٩، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤- تاريخ بغداد ١٧/١٢، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢ م.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٣٥/٥.

٦- الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٢٠/٧، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.

٧- كتاب الثقات ٤٠٥/٨.

٨- تقريب التهذيب ٦٣٨/١.

ذكر مرتبة الإمام أبي يوسف القاضي:

قال الشيخ أحمد رضا خان في الإمام أبي يوسف: " أئمة الجرح والتعديل يقولون فيه: صاحب حديث منصف في الحديث وأتبع القوم للحديث، وذكره الذهبي في حفاظ الحديث، وقال فيه: الإمام العلامة فقيه العراقيين" [1].

كلام الأئمة في ثناء الإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي:

قال ابن سعد: وكان يعرف بالحفظ للحديث[2]. وقال ابن معين: كان يميل إلى أصحاب الحديث كثيرا وكتبنا عنه[3]. وقال المزني: أتبع القوم للحديث[4]. وقال ابن حبان: وكان شيخا متقنا، وقال أيضا: "أدخلنا زفرا وأبا يوسف بين الثقات لما تبين عندنا من عدالتهما في الأخبار"[5].

قلت (الباحث): الإمام أبو يوسف لا يحتاج إلى التعريف عند الفقهاء، لكن الشيخ ذكر مرتبته عند المحدثين.

١- الفتاوى الرضوية ٢٢/٢٩٦.

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٣٩.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٤٧٤.

٤- تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٢١٤، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٥- كتاب الثقات ٧/٦٤٦.

ذكر مرتبة الراوي وتفسير العبارات:

قال الشيخ أحمد رضا خان في علي بن يوسف بن حريز الشطنوفي: وصفه الذهبي في كتابه طبقات المقرئين[١] بالإمام الأوحد المقرئ النحوي شيخ القراء بالديار المصرية، ثم فسّر الشيخ أحمد رضا عبارة الذهبي "الإمام الأوحد": "وهو جامع لجميع المدائح ومدراج التوثيق والتعديل والثقة والتعويل"[٢].

قلتُ (الباحث): وعلى بن يوسف بن حريز نور الدين الشطنوفى اللخمي الشافعي:

قال الذهبي فيه بعد وصفه بالإمام الأوحد: "وكان ذا غرام بالشيخ عبد القادر الجيلي جمع أخباره ومناقبه في نحو من ثلاث مجلدات، وكتب فيها عمن أقبل وأدبر، فراج عليه فيها حكايات كثيرة مكذوبة"[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: القاريء المشهور بالشيخ [٤].

رأي الباحث:

أما وصف الراوي بالإمام الأوحد، فالمراد إمامته في القراءة، وأما التوثيق في الحديث، فليس في كلام الحافظ الذهبي تصريح لذلك، كما لم يوجد فيه أدنى توثيق لآخر، فضلاً عن أن يُعتبر كلامُ الذهبي جامعاً لجميع مدراج التوثيق.

١- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ٧٤٢/٢، تحقيق : بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.

٢- الفتاوى الرضوية ٣٧٤/٢٨.

٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ٧٤٢/٢.

٤- الدرر الكامنة ١٦٧/٤، تحقيق مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

التعليق:

قد ظهر في هذا المطلب أن الشيخ أحمد رضا خان ذكر المراتب لبعض الرواة في الفتاوى الرضوية حيث نشاهد في المثال الأول أن الشيخ ذكر طبقة الراوي بقوله: هذا الإمام ابن عائشة العيشي ليس صحابيا ولا تابعيا ولا تابع التابعي، بل من طبقة عاشرة من أتباع تبع التابعين.

وننظر في المثال الثاني أن الشيخ ذكر مرتبة الإمام أبي يوسف في ضوء أقوال أئمة الجرح والتعديل، ونرى في المثال الثالث أن الشيخ أحمد رضا خان ذكر مرتبة أحد من القراء الكبار، لكن الأمر التبس عليه حيث فهم أن هذه مرتبته في علم الحديث، بل هذه مرتبته في القرأة دون الحديث.

المطلب الثاني

مراتب الرجال في فتاوى أهل الحديث

بيان طبقات المدلسين:

قال الشيخ عبد الله روبري: ذكر الحافظ ابن حجر خمس مراتب للمدلسين" [1]. ونقل حكم المرتبة الثالثة منهم، ويقول: "الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي[2].

قلتُ (الباحث): الفائدة من ذكر الطبقات أن التدليس ليس له حكم واحد، بل يتوقف ذلك على أمور، منها: نوعية التدليس وكون المدلس مكثرا أو مقلا.

قال العلائي: "هذه أسماء من ظفرت به أنه ذكر بالتدليس، ثم ليعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حد واحد بحيث أنه يتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم عن ولم يصرح بالسماع، بل هم على طبقات"[3].

١- فتاوى أهل الحديث ٤٦٨/١.

٢- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ١٣، تحقيق : د.عاصم القريوني، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى.

٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١١٣، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

بيان مراتب الجرح:

ذكر الشيخ عبد الله روبري مراتب الجرح عند الحافظ العراقي[1]، فقال: قال الحافظ العراقي: "مراتب ألفاظ التجريح على خمس مراتب: المرتبة الأولى: أن يقال : فلان كذاب، أو وضاع. المرتبة الثانية: أن يقال: متهم بالكذب، أو الوضع، وفلان ساقط ، وفلان هالك، وفلان متروك، أو متروك الحديث. المرتبة الثالثة : أن يقال مردود الحديث، وفلان ضعيف جدا، وفلان واه، وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث لا يحتج به ولا يستشهد به ولا يعتبر به. المرتبة الرابعة : فلان ضعيف، فلان منكر الحديث، أو مضطرب الحديث. المرتبة الخامسة : أن يقال: فيه ضعف، وليس بالقوي، وسيئ الحفظ، ولين، أو لين الحديث، أو فيه أدنى مقال، وحديث هؤلاء ينظر فيه ويكتب للاعتبار وللاستشهاد"[2].

وقال الحافظ ابن حجر عند ما ذكر مراتب الجرح: "أسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير، بأفعل، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب، ونحو ذلك. ثم: دجال، أو وضاع، أو كذاب؛ لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها. وأسهلها، أي: الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: فلان لين، أو سيء الحفظ، أو: فيه أدنى مقال، وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى. قولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال"[3].

قلت(الباحث):

ظهر من هذا المثال أن الشيخ عبد الله روبري اعتنى بمراتب الرواة في فتاويه، وفصّل تفصيلا في مراتب المدلسين عند الحافظ ابن حجر ومراتب الجرح عند الحافظ العراقي، وهذا دليل على حبه وممارسته بعلوم الحديث حيث ذكر بعض المسائل المتعلقة بعلوم الحديث خاصة بالتفصيل في فتاويه.

١- شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ص ١٢٤.

٢- فتاوى أهل الحديث ٢/٧٠٠.

٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص ١٧٥، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ، وتدريب الراوي للسيوطي ١/٥٩.

الفصل الثاني

علم الجرح والتعديل في الفتاوى

ويشتمل على المبحثين:

المبحث الأول: تعديل الرواة في الفتاوى

المبحث الثاني: جرح الرواة في الفتاوى

المبحث الأول

تعديل الرواة في الفتاوى

التمهيد:

التعديل لغة الإقامة والاستواء، يقال عدَلته وعدّلته أي أقمته[١].

نقل الخطيب عن القاضي أبي بكر الباقلاني: "والعدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر هى العدالة الراجعة الى استقامة دينه وسلامة مذهبه وسلامته من الفسق وما يجرى مجراه"[٢].

ثم قال الخطيب: "العدل هو من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به وتوقى ما نهى عنه وتجنب الفواحش المسقطة والتوقى في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ومعروف بالصدق في حديثه"[٣].

وقال الإمام الغزالي: والعدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة"[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: "والمراد بالعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة" [٥].

ويمكن أن يستخلص من هذه الأقوال بأن التعديل في الاصلاح: وصف الراوي باستقامته في الدين وسلامته من الفسق.

١- تهذيب اللغة، للأزهري الهروي ١٢٤/٢، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ٢٤٧/٤، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، الطبعة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢- الكفاية في علم الرواية ص ٨٠.

٣- المرجع السابق ص ٨٠.

٤- المستصفى ص ١٢٥، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٥- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٢٠٥.

المطلب الأول

تعديل الرواة في الفتاوى النذيرية

توثيق رواة الإسناد إجماليا:

ما رواه جابر بن يزيد بن الأسود العامري، عن أبيه، قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، فلما سلّم انحرف.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي : "رواة هذا الحديث كلهم ثقات" [١].

تخريج الحديث:

أخرجه الأئمة الطيالسي[٢]، من طريق شعبة، وأحمد[٣]، من طريق أبي عوانه، والترمذي[٤]،وابن حبان[٥]، من طريق هشيم، وأبو داود من طريق سفيان الثوري[٦]، كلهم،

عن يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد عن أبيه رضي الله عنه.

كلام الأئمة في الرواة:

يعلى بن عطاء العامري الليثي:

قال ابن معين[٧]، والنسائي[٨]: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٩]، وقال ابن حجر: ثقة[١٠].

وجابر بن يزيد:

ذكره ابن حبان في الثقات[١]، ووثقه النسائي[٢]، وقال ابن حجر: صدوق[٣].

١- الفتاوى النذيرية ٥٦٦/١.

٢- المسند ٥٧٥/٢.

٣- ١٦١/٤.

٤- الجامع، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي ٢٩٥/١، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م.

٥- الصحيح ٤٣٤/٤.

٦- السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده، ١٦٧/١، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٧- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ٣٠٢/٩.

٨- تهذيب التهذيب ٣٥٤/٢١١.

٩- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٠٢/٩.

١٠- تقريب التهذيب ٣٤١/٢.

ويزيد بن الأسود الخزاعي رضي الله عنه[٤]، قال أبو حاتم: له صحبة [٥].

حكم الحديث:

قال الإمام الترمذي: "حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح"[٦].

وقال الشيخ شعيب وزملاؤه: "إسناده صحيح"[٧].

قلتُ (الباحث):

الشيخ وثّق رواة الحديث توثيقا اجماليا، وهو مصيب في هذا التوثيق.

١- ١٠٢/٤.

٢- الكاشف ٢٨٨/١.

٣- تقريب التهذيب ١٥٤/١.

٤- الإصابة لابن حجر ٦٤٨/٦.

٥- الجرح والتعديل ٢٥٠/٩.

٦- السنن ٢٩٦/١.

٧- حاشية المسند ٢١/٢٩.

نقل القول الإجمالي في توثيق رواة الإسناد:

حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: طهور كل أديم دباغه.

نقل الشيخ نذير حسين الدهلوي في توثيق رواة هذا الحديث قول الدارقطني أنه قال: "إسناد كلهم ثقات" [١].

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني[٢]، من طريق محمد بن مخلد وآخرين، والبيهقي[٣]، من طريق محمد بن عبد الله الشافعي، كلهم،

عن إبراهيم بن الهيثم نا علي بن عياش نا محمد بن مطرف نا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عائشة رضي الله عنها.

أقوال الأئمة في حكم الإسناد:

قال الدارقطني: "إسناد كلهم ثقات[٤].

وقال البيهقي: رواته كلهم ثقات[٥].

كلام الأئمة في الرواة:

علي بن عياش الحمصي:

قال العجلي[٦] والنسائي: ثقة، وقال الدارقطني: ثقة حجة[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان كان متقنا[٨].

محمد بن مطرف أبو غسان الليثي:

قال أبو حاتم[١]، وأحمد ويعقوب بن شيبة: ثقة[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

١- الفتاوى النذيرية ١٢٨/٢.

٢- السنن ٧٢/١.

٣- السنن الكبرى ٢١/١.

٤- السنن ٧٢/١.

٥- السنن الكبرى ٢١/١.

٦- الثقات ١٥٦/٢، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٧- تهذيب التهذيب ٣٢٣/٧.

٨- ٤٦٠/٨.

زيد بن أسلم المدني:

قال الإمام أحمد[٤] وأبو حاتم وأبو زرعة[٥]: ثقة.

عطاء بن يسار المدني:

قال أبو زرعة[٦] وابن سعد[٧] والعجلي[٨]: ثقة.

أقول (الباحث): تبين من الدراسة في حكم الحديث وأقوال العلماء فيه ومن أقوال النقاد في الرواة أن الشيخ نذير حسين الدهلوي مصيب في تعديله لرواة الحديث بأنهم ثقات.

١- الجرح والتعديل ١٠٠/٨.

٢- تهذيب التهذيب ٤٠٨/٩.

٣- ٤٢٦/٨٧.

٤- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ٤٠٩/١.

٥- الجرح والتعديل٥٥٥/٣.

٦- المرجع السابق ٣٣٨/٦.

٧- الطبقات الكبرى ١٧٣/٥.

٨-الثقات ١٣٧/٢.

التعليق:

ظهر من هذين المثالين منهج الشيخ نذير حسين الدهلوي في تعديل الرواة في مجال الإفتاء أنه استدل بالأحاديث في إجاباته عن الأسئلة الفقهية، ولم يكتف بذكر الأحاديث والاستدلال منها، بل تكلم على رواته وبين ثقاهتهم وعدالتهم ليحكم دليله، وليعلم أن مبنى الأحكام عنده الأحاديث الثابتة بأسانيد قوية، وهذا هو شأن المفتي المحقق.

المطلب الثاني

تعديل الرواة في الفتاوى الرضوية

إيراد العبارات الشاذة في التعديل:

يورد الشيخ أحمد رضا خان في تعديل علي بن ظبيان عبارة شاذة حيث قال: "وقد تظافرت كلمات أئمة الشان على تضعيفه، بل قال أبو حاتم[1] ثمّ النسائي: متروك، بل بالغ ابن معين فيما روي عنه، فقال: كذاب. أقول: وليس كذك، بل رجلٌ خيّرٌ ديِّن فقيه ضعيف عند المحدثين [2].

قلت (الباحث): أورد الشيخ أحمد رضا خان في علي بن ظبيان أقوال الأئمة على تضعيفه، وذكر قول أبي حاتم[3] والنسائي: متروك، وقول ابن معين: كذاب. ثم تعقبه بقوله: أقول: وليس كذك، بل رجلٌ خيّرٌ ديِّن فقيه ضعيف عند المحدثين، وهذا انحراف عن طريق الاعتدال في الجرح والتعديل.

١- الجرح والتعديل ٦/١٩١.

٢- الفتاوى الرضوية ٣/٣٥٣، ٣٥٤.

٣- الجرح والتعديل ٦/١٩١.

التفرّد في توجيه وتفسير عبارات الجرح والتعديل:

نقل الشيخ أحمد رضا خان في علي بن يوسف اللخمي الشطنوفي عبارة "الإمام الأوحد"، وعزى الشيخ هذه العبارة إلى الإمام الذهبي في طبقات المقرئين، ثم فسّرها بقوله: "قول الإمام الذهبي "الإمام الأوحد" جامع لجميع المدائح ومدراج التوثيق والتعديل والثقة والتعويل" [1].

قلت (الباحث): قال الحافظ الذهبي: علي بن يوسف اللخمي الشطنوفي الإمام الأوحد المقرئ النحوي...وكان ذا غرام بالشيخ عبد القادر الجيلي جمع أخباره ومناقبه في نحو من ثلاث مجلدات وكتب فيها عمن أقبل وأدبر فراج عليه فيها حكايات كثيرة مكذوبة[2].

والشيخ أحمد رضا خان تفرّد في توجيه وتفسير عبارة "الإمام الأوحد" حيث لم ينقل هذا التوجيه عن أحد من الأئمة المعتبرين في الجرح والتعديل، كما أنه لم ينقل عبارة الذهبي بتمامه، بل قطعها، ونقلها ناقصة.

١- الفتاوى الرضوية ٢٨/٣٧٤.

٢- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ٢/٧٤٢، تحقيق : بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.

الإطالة والتناقض في تعديل الراوي وجرحه:

أطال الشيخ أحمد رضا خان في توثيق وتعديل محمد بن إسحاق، حتى ملأ عشر صفحات، وقال فيه: ثقة صدوق إمام[١].

وقال الشيخ في ابن إسحاق نفسه في مقام آخر: "فلم لا يُسلّم قول الأئمة الكرام؛ الإمام مالك والإمام هشام بن عروة وغيرهم حيث كانوا تبع التابعين وأفضل من الإمام البخاري في علم الحديث وعلم الفقه وكل شيئ وأعلى منه بدرجات، وأقسموا بذلك أنّ ابن إسحاق دجّال كذاب"[٢].

أقوال الأئمة في الراوي:

محمد بن إسحاق المطلبي المدني قال شعبة: صدوق في الحديث، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه [٣]، وقال الإمام أحمد: حسن الحديث[٤]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٥]، وقال ابن حجر: صدوق يدلّس ورمي بالتشيع [٦].

رأي الباحث:

من العجيب أن الشيخ أحمد رضا خان أطال في توثيق محمد بن إسحاق كما مرّ، وقال فيه: ثقة صدوق إمام، لكنه قال فيه في مقام آخر: "فلم لا يُسلّم قول الأئمة الكرام أي في ابن إسحاق بأنّ ابن إسحاق دجّال كذاب"[٧].

قلتُ (الباحث): وهذا تناقض من الشيخ أحمد رضا خان في ابن إسحاق، والقول الفصل فيه هو ما قاله الحافظ الذهبي: "فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق وما انفرد به ففيه نكارة فإن في حفظه شيئا وقد احتج به أئمة، فالله أعلم"[٨].

وقال أيضا: "الذي تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية مع أنه يشذ بأشياء وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام"[٩].

١- الفتاوى الرضوية ٢٨/٦٦- ٧٧.

٢- المرجع السابق١٢/٣٩٦.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٩٢.

٤- علل أحمد رواية المروزي ص ٢٥، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الدارس السلفية، بومباي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥- الضعفاء والمتروكين، للنسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٦- تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٥٤.

٧- الفتاوى الرضوية ١٢/٣٩٦.

٨- ميزان الاعتدال ٦/٦٢.

٩- تذكرة الحفاظ للذهبي ١/١٣٠.

تثبيت الراوي وإجلاله:

قال الشيخ أحمد رضا خان في حفص القاريء: "والصواب عندنا في "الإمام الجليل" حفص القاريء تثبيته، فقد قال وكيع: إنه ثقة، وقال الذهبي: هو في نفسه صادق، واختلف فيه عن أحمد؛ فروى حنبل بن إسحاق عنه: ما به بأس، وروى عنه أخرى: متروك الحديث، هكذا روى ابن أبي حاتم عن عبد الله بن أحمد عن أبيه، وروى أبو علي بن الصواف عن عبد الله عن أبيه: صالح"[1].

أقوال الأئمة في الراوي المثبّت عند الشيخ:

حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر القارئ:

قال ابن معين: ليس بثقة[2]، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[3]، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: متروك الحديث، وروى عنه أخرى: صالح[4]، وقال البخاري: تركوه[5]. وقال الذهبي: وكان ثبتا في القراءة واهيا في الحديث لأنه كان لا يتقن الحديث ويتقن القرآن ويجوده وإلا فهو في نفسه صادق[6]، وقال ابن حجر: متروك الحديث مع إمامته في القراءة[7].

قلتُ (الباحث): وصَف الشيخ أحمد رضا خان حفص بن سليمان القاريء "بالإمام الجليل" وصوّب تثبيته، واستند في تثبيته إلى توثيق وكيع وقول الذهبي: هو في نفسه صادق. أما صدقه في نفسه فهو كذلك، وهو المراد من توثيق وكيع، وأما درجته في الحديث فقد تبين من أقوال الأئمة النقاد فيه أنه متفقون على تضعيفه، وأما إمامته وجلالته فهو في القرأة وليستا في الحديث.

١- الفتاوى الرضوية ٢٣/ ٥٥٧، ٥٥٨.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٩٧.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/١٨٦.

٤- العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٢٠.

٥- التاريخ الكبير ٢/٣٦٣.

٦- ميزان الاعتدال ٢/٣١٩.

٧- تقريب التهذيب ١/٢٢٦.

التعليق:

قد ظهر في هذا المطلب أن الشيخ أحمد رضا خان تكلم في تعديل الرواة أثناء فتاويه، لكنه جانب مسلك الاعتدال، ووقع في المبالغة والتناقض.

كما ننظر في المثال الأول أن الراوي مجروح عند المحدثين بالترك والكذب، لكن الشيخ أحمد رضا خان قال فيه: بل رجلٌ خيّرٌ ديِّن فقيه ضعيف عند المحدثين.

وننظر في المثال الثاني أن الشيخ أحمد رضا خان تفرّد في توجيه وتفسير عبارة "الإمام الأوحد" حيث لم ينقل هذا التوجيه عن أحد من الأئمة المعتبرين في الجرح والتعديل، كما أنه لم ينقل عبارة الذهبي بتمامه، بل قطعها، ونقلها ناقصة.

ونجد في المثال الثالث التناقض في أمر الراوي حيث ملأ عشر صفحات في تعديل وتوثيق محمد بن إسحاق، ولكنه أقرّ في فتوى آخر بأن ابن إسحاق دجال كذاب.

وفي المثال الرابع ظنّ الشيخ أحمد رضا خان أن توثيق الأئمة لحفص القاري توثيق له في الحديث، ولكن الأمر ليس كذلك، بل هو توثيق في القرأة، وليس توثيقا في الحديث.

المطلب الثالث

تعديل الرواة فى إمداد الفتاوى

توثيق الراوي:

تكلّم الشيخ التهانوي في توثيق أبي بكرة شيخ الطحاوي[1]، ونقل عن السيوطي أنه قال: بكار بن قتيبة الثقفي أبو بكرة الفقيه قاضي الديار المصرية، سمع أبا داود الطيالسي وأقرانه، روى عنه أبو عوانة في صحيحه وابن خزيمة[2].

وقال الشيخ التهانوي: وأخرج الحاكم حديثه في المستدرك، وقال: إن أبا بكرة ثقة مأمون، وأقره الذهبي في تلخيصه للمستدرك[3].

قلتُ (الباحث): بكار بن قتيبة أبو بكرة ذكره ابن حبان في الثقات[4].

١- إمداد الأحكام تكملة إمداد الفتاوى ٢٩٤/١.

٢- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ٤٦٣/١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧ م.

٣- المستدرك مع التلخيص ٢٦٤/١، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٤- الثقات ١٥٢/٨.

التحرّي في تعديل الراوي في ضوء طبقات الأئمة:

يعتمد الشيخ التهانوي في تعديل الرواة على أقوال الأئمة مع مراعاة طبقاتهم تشدداً وتساهلاً واعتدالاً في الجرح والتعديل.

قال الشيخ التهانوي في عتبة بن حميد[1]: " قال أبو حاتم مع تشدده: هو صالح الحديث[2].

كلام الأئمة في عتبة بن حميد:

قال الإمام أحمد: ضعيف ليس بالقوى، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[4].

قلتُ (الباحث): قول الإمام أحمد: ليس بالقوى، قول تليين يكتب حديث الموصوف بها[5]، ويعتبر به ، وليس بجرح مفسد كما قال الذهبي[6].

١- إمداد الفتاوى ٣/٢٦٦.

٢- الجرح والتعديل ٦/٣٧٠.

٣- ٧/٢٧٢.

٤- تقريب التهذيب١/٦٥٢.

٥- تحرير علوم الحديث ١/٥٩٨، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.

٦- الموقظة في علم مصطلح الحديث ص٨٢، للذهبي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

التعديل المقيّدُ للراوي:

والتعديل المقيّد أن يُحكم على الراوي بالتعديل في جانب معين دون الحكم عليه بصفة عامة مطلقة بأن يوثق في روايته في بعض الأوقات أو في بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ[١].

قال الشيخ التهانوي في إسماعيل بن عياش: "وإسماعيل بن عياش ثقة في حديثه عن الشاميين، قلت: وقد وثّق بعضهم إسماعيل بن عياش مطلقا، وفصل أكثرهم الرواية عن أهل بلده عن روايته عن غيره[٢]، كما يظهر من تهذيب التهذيب"[٣].

كلام الأئمة في تعديل الراوي:

قال الإمام أحمد: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح، وقال أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين[٤]. وقال يعقوب بن سفيان: إسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام[٥]. وقال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده ضعيف في غيرهم [٦].

قلتُ (الباحث): أن الشيخ قد يراعى في الحكم على الرواة التعديل المقيّد بأن يوثق في روايته في بعض الأوقات أو في بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ.

١- فقد ذكر ابن رجب طائفة من الثقات عن أهل إقليم فحفظوا حديثهم وحدثوا عن غيرهم فلم يحفظوا. انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٧٧٣/٢، الدكتور همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢- إمداد الفتاوى ٢٦٦/٣، إعلام الموقعين ١٧١/٣.

٣- تهذيب التهذيب ٢٨١/١.

٤- الجرح والتعديل ١٩٢/٢.

٥- تهذيب التهذيب ٢٨١/١.

٦- تقريب التهذيب ٩٨/١.

التعليق:

تبين لنا في هذا المطلب أن الشيخ التهانوي تكلم في توثيق الرواة في فتاويه عند ما يحتاج إليه كما ثبت في المثال الأول.

والمثال الثاني يدل على أن الشيخ التهانوي تكلم في توثيق الرجال مع مراعاة طبقات الأئمة النقاد تشددا وتساهلا واعتدالا.

ويظهر من المثال الثالث أن الشيخ التهانوي تكلم في توثيق الرجال بدقة النظر من نواحي شتى، ونظر هل هذا التوثيق في رواية الراوي عن بلد معين أو شيوخ معينة أو توثيق مطلق، وهذا التدقيق من شأن أهل التحقيق.

المطلب الرابع

تعديل الرواة في فتاوى أهل الحديث

توثيق رواة الإسناد إجماليا:

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: من يصلي عليك يا رسول الله؟ فبكي وبكينا وقال: مهلا غفر الله لكم وجزاكم عن نبيكم خيرا إذا غسلتموني و حنطتموني فضعوني على شفير قبري ثم أخرجوا عني ساعة، فإن أول من يصلي علي خليلي وجليسي جبريل وميكائيل ثم إسرافيل ملك الموت مع جنود من الملائكة ثم ليبدأ بالصلاة علي رجال أهل بيتي ثم نساؤهم ثم أدخلوا أفواجا أفواجا وفرادى، ولا تؤذوي بباكية ولا برنة ولا بصيحة، ومن كان غائبا من أصحابي فابلغوه مني السلام، فإني أشهدكم على أني قد سلمت من دخل في الإسلام إلى يوم القيامة.

قال الشيخ عبد الله روبري: "رواة الحديث كلهم ثقات غير عبد الملك، وهو مجهول"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الحاكم[2]، وأبو نعيم[3]، من طريق سلام بن سليم المدائني، عن عبد الملك بن عبد الرحمن عن الحسن العرني عن الأشعب بن طليق عن مرة بن شراحيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

دراسة رواة الإسناد:

عبد الملك بن عبد الرحمن: مجهول لا يعرف بعدالة ولا جرح كما قال الحاكم[4]، ولا يعلم له راو راو غير سلام الطويل[5].

قال الحاكم: "عبد الملك بن عبد الرحمن الذي في هذا الإسناد مجهول لانعرفه بعدالة ولا جرح والباقون كلهم ثقات"[6].

وقال الذهبي: "عبد الملك مجهول[1].

١- فتاوى أهل الحديث ١٢٨/٢.

٢- المستدرك ٦٢/٣.

٣- حلية الأولياء ١٦٨/٤.

٤- المستدرك ٦٢/٣.

٥- عبد الملك بن عبد الرحمن أبو العباس، ضعفه الفلاس جدا وقيل إنه كذبه، وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال الفلاس: كذاب. وقال البخاري: منكر الحديث، انظر: الجرح والتعديل ٣٥٦/٥، التاريخ الأوسط ٢٤٥/٢، ميزان الاعتدال ٤٠٢/٤

٦- المستدرك ٦٢/٣.

وتعقبه ابن الملقن: "عبد الملك كذبه الفلاس، وسلام بن سليمان المدائني قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وسلام بن سليمان الطويل تركوه، والعرني ليس بشيء كما قاله الأزدي، فأين الثقة في هؤلاء"[٢].

والحديث أعله أبو نعيم بالغرابة وقال: "هذا حديث غريب من حديث مرة عن عبد الله، لم يروه متصل الإسناد إلا عبد الملك بن عبد الرحمن وهو ابن الأصبهاني"[٣].

سلام الطويل:

سلام بن سليم أو سليمان الطويل المدائني، وهو متروك [٤].

الحسن العرني:

الحسن بن عبد الله العرني الكوفي ثقة[٥].

مرة بن شراحيل:

مرة بن شراحيل الهمداني أبو إسماعيل الكوفي ثقة عابد[٦].

رأي الباحث: عبد الملك بن عبد الرحمن، وهو مجهول لا يعرف بعدالة ولا جرح كما قال الحاكم، ولا يعلم له راو غير سلام الطويل، ويبدو أنه ليس الشامي ولا الذماري[٧]، لأنهما من الطبقة التاسعة كما قال ابن حجر[٨]، وهي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، ورويا عن الأوزاعي[٩]، وروى عنهما عَمرو بنُ عليّ، هو مات سنة تسع وأربعين ومئتين[١٠].

١- حاشية المستدرك ٣/٦٢.

٢- البدر المنير لابن الملقن ٥/٢٧٩، تحقيق: مصطفى وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣- حلية الأولياء ٤/١٦٩، دار السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٤- تقريب التهذيب ص ٤٠٥.

٥- المرجع السابق ص ٢٠٥.

٦- المرجع السابق ص ٥٢٥.

٧- قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ونقل أبو حاتم عن عَمرو بن عليّ الفلاس أنه قال: وكان ثقةً، ونقل المزيّ أن الفلاس قال في موضع آخر: كان صدوقًا، وذكره ابنُ حبان في الثقات انظر: الجرح والتعديل ٥/٣٥٦، كتاب الثقات ٨/٣٨٦، تهذيب الكمال ١٨/٣٣٧.

٨- تقريب التهذيب ص ٦١٧.

٩- ولد سنة ثمان وثمانين، ومات سنة سبع وخمسين ومئة. تهذيب الكمال ١٧/٣١٥.

١٠- التاريخ الكبير ٦/٣٥٥.

والذي في هذا الإسناد يروي عنه سلام الطويل، وهو متروك ومن الطبقة السابعة مات سنة سبع وسبعين ومائة، بل هو غيرهما كما ذكره المزي في تلاميذ سلام الطويل، وقال: "وعبد الملك بن عبد الرحمن شيخ لسلام الطويل"[1].

قلت (الباحث): تبين من هذا أن قول ابن الملقن: "عبد الملك كذبه الفلاس"، في غير محلّه؛ لأن عبد الملك هذا ليس الشامي الذي كذبه الفلاس، وأما كلامه في تضعيف سلام بن سليمان الطويل، فهو كما قال، إذن رواة الحديث ليسوا كلهم ثقات، كما ادعاه الشيخ عبد الله روبري، واستند في ذلك إلى قول الحاكم: "عبد الملك بن عبد الرحمن الذي في هذا الإسناد مجهول، والباقون كلهم ثقات"[2]، وكأن المحدث روبري اعتمد على قول الحاكم، ولم ينظر إلى قول ابن الملقن حيث تعقب تعقب على قول الحاكم.

١- تهذيب الكمال ١٩٦/٦.

٢- أخرجه الحافظ البزار في المسند ٣٩٤/٥، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م، وأخرجه الإمام الحاكم في المستدرك ٦٢/٣.

التعليق:

يظهر من هذا المثال أن الشيخ عبد الله روبري تكلم في توثيق الرجال وتجريحهم إثناء إفتائه، لكنه لم يبحث فيه بالتفصيل أحيانا، كما وجدنا في هذا المثال أنه اكتفى بقول الإمام الحاكم في الرجال، ولم ينظر في تحقيق قوله مع شهرة الحاكم بالتساهل.

المبحث الثاني

جرح الرواة في الفتاوى

المطلب الأول

جرح الرواة في الفتاوى النذيرية

تضعيف راو في الإسناد:

الحديث : اذا أضل أحدكم شيئا أو أراد أحدكم عونا وهو بأرض ليس بها أنيس، فليقل يا عباد الله أغيثوني يا عباد الله أغيثوني، فان لله عبادا لا نراهم، وقد جرّب ذلك.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي: "أحد رواة الحديث وهو ابن حسان ضعيف كما قال الهيثمي، وفيه عتبة بن غزوان، وهو مجهول الحال كما قال في التقريب من كتب أسماء الرجال، فلا يصحّ الاستدلال به"[1].

تخريج الحديث:

رواه الطبراني من طريق زيد بن علي عن عتبة بن غزوان [2].

وأخرج أبو يعلى الموصلي[3]، والطبراني[4]، من طريق معروف بن حسان السمرقندي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد : يا عباد الله! احبسوا علي يا عباد الله! احبسوا علي، فإن لله في الأرض حاضر سيحبسه عليكم.

معروف بن حسان:

معروف بن حسان السمرقندي، قال ابن عدي: منكر الحديث[5].

عتبة بن غزوان:

عتبة بن غزوان الرقاشي مجهول الحال[6].

الحكم الإجمالي للحديث:

قال الحافظ البوصيري: "هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف معروف بن حسان"[1].

١- الفتاوى النذيرية ١/٥٤.

٢- المعجم الكبير ١١٧/١٧.

٣- المسند ١٧٧/٩. وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ١٠٣/٦حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "إذا نفرت دابة أحدكم أو بعيره بفلاة من الأرض لا يرى بها أحدا، فليقل: أعينوني عباد الله، فإنه سيعان.

٤- المعجم الكبير ٢١٧/١٠.

٥- الكامل ٣٠/٨.

٦- تقريب التهذيب ٦٥٣/١.

وقال الحافظ الهيثمي: "رواه الطبراني، ورجاله وثقوا على ضعف في بعضهم، إلا أن زيد بن علي لم يدرك عتبة"[٢].

قلتُ (الباحث): ظهر من هذا المثال أن الشيخ لم يستنبط الحكم من الحديث الضعيف، ولو وجد رواية ضعيفة بين ضعفها.

١- إتحاف الخيرة المهرة ١٢٣/٦.

٢- مجمع الزوائد ١٣٢/١٠.

ذكر الجرح الشديد في الراوي:

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي أثناء الحكم على الحديث الذي ذكره صاحب الهداية الإمام المرغيناني في امرأة المفقود فقال: ما في الهداية قال عليه الصلاة والسلام: هي امرأته حتى يأتيها البيان[1]، ثم حكم عليه الشيخ حيث قال: قلت: قال أبو حاتم[2] في محمد بن شرحبيل: "متروك الحديث يروي عن المغيرة أحاديث مناكير أباطيل" [3].

الكلام في جرح الراوي:

محمد بن شرحبيل: يروي عن مغيرة سعيد: قال أبو حاتم: متروك الحديث يروى أحاديث بواطيل مناكير[4].

قلتُ (الباحث): الشيخ ذكر في الراوى جرحا شديدا.

١- أخرج الإمام الدارقطني ٤٨٣/٤، والإمام البيهقي في الكبرى ٤٤٥/٧ من طريق محمد بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها الخبر.

٢- علل الحديث ١١٩/٤.

٣- الفتاوى النذيرية ٥٦٦/٢.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٥/٧.

التعليق:

قد ثبت من هذين المثالين أن الشيخ نذير حسين الدهلوي نظر في فتاويه إلى الأحاديث كنظر المحدث الناقد، فلا يجيز الاستدلال بحديث ضعيف لا في العقائد ولا في الأحكام كما تشاهد في المثال الأول والثاني على ترتيب لف ونشر مرتب.

ففي المثال الأول في حديث يا عباد الله أغيثوني يا عباد الله أغيثوني...الحديث حيث بين ضعفه برواة مجروحين ورَدّ الاستدلال بهذا الحديث الضعيف.

ولا يستدل الشيخ برأي الإمام الفقيه إلا بعد النظر في مستدله، وإذا كان مستدله حديثا، فينظر الشيخ في ثبوت ذلك الحديث كنظر المحدث الناقد، فإن كان الرواة مجروحين أو متروكين بين جرحهم، ورَدّ استدلال هذا الفقيه رغم عظمته في الفقه.

المطلب الثاني

جرح الرواة فى الفتاوى الرضوية

الجرح الشديد في الرواة مستندا إلى أقوال الأئمة:

قال الشيخ أحمد رضا خان في عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي: "عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي الذي هو حفيد عمر بن سعد قاتل سيدنا الإمام حسين رضي الله عنه[1]. قال الإمام البخاري: تركوه[2]، وقال الإمام أبو داود: ليس بشيء، وقال الإمام ابن المديني: ضعيف جدا، وقال النسائي[3] والدارقطني: متروك، وحتى قال ابن معين: يكذب[4].

عبد الرحمن بن يوسف بن خراش:

وقال الشيخ أحمد رضا خان في ابن خراش: " قال أبو زرعة[5]: خرّج مثالب الشيخين وكان رافضيا[6]، وقال الذهبي[7]: مات إلى غير رحمة الله [8].

داود بن الزبرقان:

قال الشيخ أحمد رضا خان: " داود بن الزبرقان متروك [9].

قلتُ (الباحث): قال ابن معين: ليس بشيء[10]، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث[11]، وقال أبو زرعة: متروك، وقال أبو داود: ترك حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة[12].

١- قال ابن الأثير في قاتل الحسين رضي الله عنه: قتله سنان بن أنس النخعي، وقيل: قتله شمر بن ذي الجوشن، وقيل: قتله عمر بن سعد، وليس بشيء، والصحيح أنه قتله سنان بن أنس النخعي. وأما قول من قال: قتله شمر وعمر بن سعد، لأن شمر هو الذي حرض الناس على قتله وحمل بهم إليه، وكان عمر أمير الجيش، فنسب القتل إليه، أسد الغابة ٤٩٨/١.

٢- التاريخ الكبير ٢٣٨/٦.

٣- الضعفاء والمتروكون ص٧٥.

٤- الفتاوى الرضوية ٣٥٧/١١.

٥- محمد بن يوسف الجرجاني الكشي أبو زرعة محدث حافظ. سير أعلام النبلاء ٤٤/١٧.

٦- روى قول أبي زرعة الخطيبُ في تاريخه ٢٨٠/١٠.

٧- تذكرة الحفاظ ١٨٦/٢.

٨- الفتاوى الرضوية ٦٥٨/٢٣، ٦٥٩.

٩- المرجع السابق ٦٤٤/١٠.

١٠- التاريخ رواية الدوري ٢٥٣/٤.

١١- الجرح والتعديل ٤١٣/٣.

١٢- الضعفاء والمتروكون ص٣٨.

حكم سوء الحفظ على الراوي ونسبته إلى الأئمة:

قال الشيخ أحمد رضا خان في يحيى بن مسلم: " يحيى بن مسلم الطائفي الذي عليه مدار الحديث قال الأئمة المحدثون أنه سيء الحفظ [1]، كما في التقريب"[2].

قال أبو حاتم: شيخ محله الصدق ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به[3]. وقال النسائي: ليس بالقوي[4].

قلت (الباحث): وصفَ الشيخ أحمد رضا خان الراوي بسوء الحفظ، ونسبَ القول إلى الأئمة المحدثين، وأحال على تقريب التهذيب، فأما إحالته على التقريب فهو كما قاله الشيخ، وأما نسبة القول إلى الأئمة المحدثين فلا يوجد في أقوالهم تصريح أنه سيء الحفظ، إلا أنه قيل فيه: لم يكن بالحافظ، وقيل فيه: ليس بالقوي، فهذين الكلمتين تستعملان غالبا لتليين الراوي وتوسط حاله[5].

١- الفتاوى الرضوية ٢٢/٢٧٩.

٢- تقريب التهذيب ٢/٣٠٤.

٣- الجرح والتعديل ٩/١٥٦.

٤- الضعفاء والمتروكون ص١٠٨.

٥- وكلمة "لم يكن بالحافظ " قال ابن القطان: وهذا قد يقال لمن غيره أحفظ منه. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٤/٣٣٦، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. وقال عبد الله الجديع: وممن يكثر استعماله لها: أبو أحمد الحاكم، ولفظه بها: " ليس بالحافظ عندهم "، وقد يعني بها ما ذكرت من دلالتها على المنزلة المتوسطة للراوي، وربما عنى الضعف الذي لحق الراوي بسبب سوء الحفظ والوهم والخطأ، وقد يكون أثر ذلك في حديثه قليلاً، وقد يكون كثيراً. تحرير علوم الحديث ١/٥٩٠، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣ م.

طعن الشيخ على المحدثين:

قال الشيخ أحمد رضا خان: "ومن عادتهم استنكار ما لا يعرفون، فيذكرون عندهم أنه مدار الحديث على فلان، ثم سمعوا من يرويه عن غيره أنكروه، فإذا تكرّر ذلك منه قالوا: مثل الحديث، وربما تعدّوا إلى الحكم بالكذب، وما هو إلا القضاء بالنفي على الإثبات، والصواب عليه – والله تعالى أعلم – لم يجتمع كلّ العلم في أحد بعد نبيّه صلى الله عليه وسلم، وهذا جهل لحفظ البخاري هو وغيره من الحفاظ. كان عندهم أنّ حديث: المؤمن يأكل في مِعاً واحد لم يروه عن أبي أسامة غير أبي كريب، ورواه الترمذي عن أربعة"[1].

ثم نقل الشيخ أحمد رضا خان قول الإمام الترمذي: حدّثنا به أبي كريب وأبو هشام وأبو السائب وحسين بن بن أسود عن أبي أسامة، سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبى كريب عن أبى أسامة، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبى كريب عن أبى أسامة، ولم نعرفه إلا من حديث أبى كريب...[2].

قلت (الباحث): نقد الشيخ أحمد رضا خان على الأئمة المحدثين غير مرضي، لأن خفاء شيءٍ على فرد القوم وعدم خفائه على باقي القوم لا يصلح أن يكون طعنا في القوم؛ لأن مجموع العلم لا يجتمع في واحد، كما أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كانوا أولوا معرفة في الدين، ومع هذا قد خفي بعض الأمور على بعض الأفراد في بعض الأحيان، فلا يجوز لأحد أن يبني عليه الردّ على إنكار جماعة الصحابة لشيء، لأن إنكار الجميع يدل على عدم ثبوته في الدين، وهكذا المحدثون إذا أنكروا على شيء أو بينوا فيه عدم معرفتهم، فهذا دليل على عدم ثبوته في علم الحديث الشريف، إذن يبدو من عبارة الشيخ أحمد رضا عدم مراعاة الأدب مع الأئمة المحدثين.

١- الفتاوى الرضوية ٢٣/٦٦٢، ٦٦٣.

٢- الجامع ٦/٢٥٦، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

نقل الشيخ إلى هنا، ولم يكمل قول الإمام الترمذي، وبعد هذه العبارة: فقلت (الإمام الترمذي) له: حدثنا غير واحد عن أبى أسامة بهذا، فجعل يتعجب، وقال ما علمت أن أحدا حدّث بهذا غير أبى كريب.

التعليق:

قد تبين في هذا المطلب أن الشيخ أحمد رضا خان تكلم في جرح الرواة من خلال فتاويه، ونرى في المثال الأول والثاني والثالث بأن الشيخ أحمد رضا خان تكلم في الرواة بجرح شديد حسب أقوال أئمة الجرح والتعديل عند ما يحتاج إليه.

ونرى في المثال الرابع بأنه ذكر الجرح في الراوي، كما يوجد في تقريب التهذيب، لكنه زاد عليه بلفظ الأئمة المحدثون، إلا أن هذه النسبة إلى الأئمة المحدثين لم تثبت، ويظهر من ذلك عدم تثبت الشيخ أحمد رضا خان في النقل.

وفي المثال الخامس نجد عند الشيخ أحمد رضا خان عدم مراعاة الأدب مع الأئمة المحدثين.

المطلب الثالث

جرح الرواة فى إمداد الفتاوى

تفسير عبارات الجرح:

قال الشيخ التهانوي: "منكر الحديث في غير كلام البخاري ليس بجرح"[1].

قلتُ (الباحث): وتكلم الشيخ اللكهنوي في الفرق بين قولهم حديث منكر ومنكر الحديث، ونقل أقوال الأئمة النقاد في الفرق بين هذه الأقوال وتفسيرها، ثم قال بعد ذكر الأقوال: ما كلّ من روى المناكير يضعّف[2].

ونقل الشيخ عبد الحي اللكهنوي قول الزين العراقي في تخريج أحاديث إحياء العلوم: كثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثا واحدا انتهى[3].

ونقل قول الحافظ السخاوي: "وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء"[4].

ونقل قول الحاكم: قلت للدارقطني: سليمان بن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فهو ثقة"[5].

وقال العلامة التهانوي في تفسير منكر الحديث عند غير الإمام البخاري: "وأما عند غيره فمنكر الحديث في درجة ضعيف الحديث، وهو المرتبة الثالثة من الجرح، فيكتب حديثه اعتبارا[6].

١- إمداد الفتاوى ٣/٢٧٤.

٢- الرفع والتكميل ص ٢٠١، تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ.

٣- وهذا القول نسبه الحافظ السخاوي في فتح المغيث ١/٣٧٣، إلى الشارح في تخريجه الأكبر للإحياء، وكذا نسبه الشيخ اللكهنوي في الرفع والتكميل ص ٢٠١ إلى الزين العراقي في تخريج أحاديث إحياء العلوم، قلتُ (الباحث): ولكن لم أجده في تخريج أحاديث الإحياء.

٤- فتح المغيث ١/٣٧٣.

٥- سؤالات الحاكم ص ٢١٧، تحقيق: د. موفق بن عبدالله، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦- قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٨.

بيان مرتبة الجرح:

قال الشيخ التهانوي: " لين الحديث من أدنى مراتب الجرح، وهو قريب من التعديل"[1].

قلتُ (الباحث):
قال الدارقطني لما قال له حمزة بن يوسف السهمي: إذا قلت: "فلان لين" أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة[2].

وقال الحافظ ابن حجر عند ما ذكر مراتب الجرح: "وأسهلها، أي: الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: فلان لين، أو سيء الحفظ، أو: فيه أدنى مقال"[3].

وقال الحافظ السيوطي: "وأما ألفاظ الجرح فمراتب أيضا أدناها ما قرب من التعديل، فإذا قالوا: لين الحديث كتب حديثه، وينظر فيه اعتبارا[4].

أقول (الباحث): ظهر من هذه الأقوال أن الشيخ مصيب في تفسير عبارة الجرح عند المحدثين.

١- تكملة إمداد الفتاوى ٦٩٨/١.

٢- سؤالات حمزة للدارقطني ص ٧٢، موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٧٥.

٤- تدريب الراوي ٤٠٨/١.

نقل الجرح الشديد في الراوي:

قال الشيخ التهانوي: " محمد بن السائب الكلبي متروك متهم بالكذب، ورمي بالرفض"[1].

كلام الأئمة في جرح الراوي:

قال الإمام البخاري: تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي، ونقل الإمام البخاري قول سفيان الالثوري قال: قال لي الكلبي: قال لى أبو صالح: كل شئ حدثتك فهو كذب [2]، وقال أبو حاتم: الناس مجتمعون على ترك حديثه هو ذاهب الحديث[3]، وقال النسائي: متروك الحديث [4]، وقال ابن حجر: متروك متهم بالكذب، ورمي بالرفض"[5].

قلتُ (الباحث): قد تبين من أقوال المحدثين أن الشيخ مصيب في ذكر الجرح الشديد على الراوي المذكور.

١- إمداد الفتاوى ٣/٢٢٤.

٢- التاريخ الكبير ١/١٠١.

٣- الجرح والتعديل ٧/٢٧١.

٤- الضعفاء والمتروكون ص ٩٠.

٥- تقريب التهذيب ٢/٧٨.

ذكر الجرح على الراوي لبيان سبب رد روايته:

نقل الشيخ التهانوي قول السيوطي[1]: "موضوع فيه مجاهيل، عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديث أبي شحمة ليس بصحيح، وقد روى من طريق عبد القدوس بن الحجاج عن صفوان عن عمر رضي الله عنه، وعبد القدوس كذاب يضع"[2].

كلام الأئمة في تضعيف الحديث:

قال الجوزقاني: هذا حديث باطل موضوع، وهو من موضوعات القصاص، ومتن هذا الحديث مختلف مضطرب[3].

وقال ابن الجوزي: "وفى الإسناد الأول من هو مجهول ثم هو منقطع، وكذلك الإسناد الثاني فيه مجاهيل، وأما الإسناد الثالث؛ فإن عبد القدوس كذاب، وأما صفوان الراوى عن عمر فبينه وبين عمر رجال، والمتهم بهذا الحديث الرجال الذين في أول الاسناد، ولا طائل في الإطالة بجرح رجاله، فإنه لو كان رجاله من الثقاة علم أنه من الدساسين لما فيه مما يتنزه عنه الصحابة، فكيف، وليس إسناده بشئ"[4].

قلتُ (الباحث): قد تبين من أقوال المحدثين أن الشيخ مصيب في رد الرواية للجرح الشديد في الراوي.

١- أورده السيوطي في اللآلي المصنوعة ١٦٥/٢-١٦٧، قال: حدثت عن أبي محمد هارون بن ظاهر أنبأنا أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد بن صالح في كتابه أنبأنا أبو عبد الله الحسن بن علي حدثنا محمد بن عبيد الأسدي حدثنا محمد بن الصلت حدثنا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق قال: كانت امرأة تدخل على آل عمر، ومعها صبي، فقال عمر: ما الصبي معك، قالت: هو ابنك وقع على أبو شحمة، فهو ابنه، فأرسل إليه عمر، فأقر، فقال: عمر لعلي أجلده، فضربه عمر خمسين، وضربه علي خمسين، فأتى به، فقال لعمر: يا أبت قتلتني، فقال: إذا لقيت ربك فأخبره أن أباك يقيم الحدود.

٢- إمداد الفتاوى ٤٧٧/٤.

٣- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجوزقاني ٢٣٤/٢.

٤- الموضوعات ٢٦٩/٣.

التعليق:

قد ثبت في هذا المطلب بأن الشيخ التهانوي قد تكلم في بعض قواعد الجرح أثناء كتابة فتاويه، كما قال في المثال الأول: "منكر الحديث في غير كلام البخاري ليس بجرح.

وهو أمر أصولي هام يكاد يخفى من نظر الباحثين في هذا العلم الحديث النبوي الشريف، لكن الشيخ التهانوي كشف الغطاء عن وجهه.

ونشاهد في المثال الثاني بأن الشيخ التهانوي بين مرتبة لفظ من ألفاظ الجرح، وهو لين الحديث، وقال: هذا من أدنى مراتب التعديل.

وننظر في المثال الثالث والرابع بأن الشيخ التهانوي تكلم في جرح الرواة عند الحاجة، وذكر سبب رد الرواية، وهو الجرح الشديد في الراوي.

المطلب الرابع

جرح الرواة في فتاوى أهل الحديث

جرح الراوي مع بيان نوعه وقدره:

قال الشيخ عبد الله روبري: "صرّح الإمام البيهقي بضعف يحيى بن أبي سليمان، فقول الذهبي: "لم يذكر فيه جرح من إمام" ليس بصحيح، نعم لم يفسر الذهبي الجرح أي: لم يبين سبب الضعف، لكنه لم يذكر أعلى مراتب التعديل، إذن صحة هذا الحديث[1] غير مرضيٍّ"[2].

كلام الأئمة في يحيى بن أبى سليمان:

قال أبو حاتم في يحيى بن أبى سليمان: ليس بالقوى، مضطرب الحديث يكتب حديثه[3]. وقال ابن عدي: هو ممن تكتب أحاديثه، وإن كان بعضها غير محفوظة [4]. وقال ابن حجر: لين الحديث[5]. وقال البيهقي: "تفرد به يحيى بن أبي سليمان وليس بالقوي"[6].

رأي الباحث:

أقول حكم الشيخ عبد الله روبري بعدم صحة قول الذهبي غير مرضيٍّ؛ لأن قول الإمام أبي حاتم والبيهقي: ليس بالقوى لا يدلّ على التضعيف المطلق، بل ينفي الدرجة الكاملة من القوة بخلاف قولهم: ليس بقوي حيث ينفي القوة مطلقا.

كما فسر الحافظ الذهبي قول أبي حاتم: "ليس بالقوي"، وقال: "إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي"، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت"[7].

١- الحديث أخرجه الإمام الحاكم المستدرك ٤٠٧/١ والإمام البيهقي في السنن الكبرى ٨٩/٢، من طريق يحيى بن أبى سليمان عن ابن المقبرى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا، ولا تعدوها شيئا، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة. وقال الحاكم: "حديث صحيح قد احتج الشيخان برواته غير يحيى بن أبي سليمان، ولم يذكر بجرح"، وأقره الذهبي.

٢- فتاوى أهل الحديث ٤٩٨/١.

٣- الجرح والتعديل ١٥٥/٩.

٤- الكامل ٨٥/٩.

٥- تقريب التهذيب ٣٠٤/٢.

٦- السنن الكبرى ٨٩/٢.

٧- الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٨٣، اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ.

الكلام في تعارض الجرح والتعديل عند المحدثين:

بيّن الشيخ عبد الله روبري القاعدة المقررة عند المحدثين أن الجرح مقدّم على التعديل، ونقل قول الحافظ ابن حجر في تعارض الجرح والتعديل[١]، وقال: "والجرح مقدم على التعديل إن صدر مبينا من عارف بأسبابه، فإن خلا عن التعديل: قبل مجملا، على المختار"[٢].

ثم قال المحدث: "في هذه العبارة جواب لما سألت أنه يعتبر قول الحاذق في النقد من أهل هذه الصناعة بشرط أن يبين سبب الجرح، فلا يقبل الجرح مبهما، وهذا عند الاختلاف، أما إذا لم يكن هناك اختلاف، فيكفي أن يكون ماهرا، وكلما كانت مهارته أوسع كان قوله أولى بالقبول سواء كان من أصحاب الستة أو من غيرهم أمثال الإمام أحمد وابن المديني ويحيى بن سعيد القطان"[٣].

قلتُ الباحث: الجرح والتعديل إذا تعارض في راوٍ واحد بأن ورد فيه الجرح والتعديل، فالصحيح الذي نقله الخطيب البغدادي عن جمهور العلماء، وصححه ابن الصلاح وغيرهما أن الجرح مقدّم على التعديل، ولو أن المعدلون أكثر[٤].

قال الخطيب: "اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والإثنان وعدّله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى"[٥].

قال ابن الصلاح: "إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم؛ لأن المعدّل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل، فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل: التعديل أولى، والصحيح والذي عليه الجمهور: أن الجرح أولى، لما ذكرناه، والله أعلم"[٦].

لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح، بل مقيدة بأن يكون الجرح مفسرًا، وأن لا يكون الجارح متعصبًا على المجروح أو متعنتًا في جرحه، وأن لا يبين المعدل أن الجرح مدفوع عن الراوي[٧].

١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٢- فتاوى أهل الحديث ١/٥٠٧.

٣- المرجع السابق ٢/٦٩٤.

٤- انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ١٠٠.

٥- الكفاية في علم الرواية ص:١٠٥.

٦- مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢١.

٧- انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ١٠٠.

قال الحافظ ابن حجر: "والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن، محله إن صدر مبينا من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به، أيضا"[1].

١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٢٥٨.

التعليق:

قد تجلى من هذا المطلب بأن الشيخ عبد الله روبري اعتنى بجرح الرواة لبيان درجة الأسانيد كما نشاهد في المثال الأول أنه ذكر الجرح في يحيى بن أبي سليمان مع بيان نوعه وقدره. لأن الأحاديث مبنى للأحكام الشرعية، ولا تعرف درجة الأحاديث صحة وسقما إلا بعد معرفة حكم الأسانيد، وحكم الأسانيد لا تعرف إلا بعد معرفة أحوال الرواة جرحا وتعديلا.

والشيخ عبد الله روبري لم يكتف ببيان الرواة المجروحة في مكان الحاجة بها، بل بين بعض قواعد الجرح عند المحدثين كما نشاهد في المثال الثاني أنه بين القاعدة المقررة عند المحدثين أن الجرح مقدّم على التعديل، وهذه من أهم الميزات الحديثية في فتاويه.

الباب الثاني

أوصاف الحديث من جهة القبول والرد في الفتاوى

ويشتمل على الفصلين:

أوصاف الحديث من جهة القبول في الفتاوى

أوصاف الحديث من جهة الرد في الفتاوى

الفصل الأول

أوصاف الحديث من جهة القبول في الفتاوى

ويشتمل على المبحثين:

المبحث الأول: تصحيح الحديث في الفتاوى

المبحث الأول: تحسين الحديث في الفتاوى

المبحث الأول

تصحيح الحديث في الفتاوى

التمهيد:

الحديث ينقسم باعتبار القوة والضعف إلى مقبول ومردود، والمقبول هو الصحيح والحسن، والمردود هو الضعيف[١].

والحديث الصحيح: هو المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا مردوداً، ولا معللاً [٢]، والحسن ما يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان[٣]، والحديث الحسن إذا روي من غير وجه فيجتمع له القوة من الجهتين، وبذلك يرتقي من درجة الحسن إلى درجة الصحيح[٤].

والمراد من تصحيح الحديث الحكم عليه بالصحة، ثم إن صحة الإسناد أو حسنه لا تقتضي صحة الحديث أو حسنه، قولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حديث حسن؛ لأنه قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذا أو معللا[٥].

فإذا قال المحدث: هذا حديث صحيح، فقد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث أما إذا قال: هذا حديث صحيح الإسناد، فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة وهي: الاتصال، والعدالة والضبط، ولم يتكفل بنفي الشذوذ ونفى العلة عنه؛ لأنه لم يتثبت منهما، لكن لو اقتصر حافظ مُعتمَد على قوله: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُذكر له علة، فالظاهر صحة المتن[٦].

الملاحظة: الأمثلة للباب الثاني في هذه الفتاوى أكثر من الباب الأول، لكن في بعض المطالب لم يوجد مثال واحد كما لا يوجد مثال لتحسين الحديث في الفتاوى النذيرية، وكما لم يوجد إلا مثال واحد لبيان وضع الحديث في فتاوى أهل الحديث.

١- انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص ٥٥، وتدريب الراوي للسيوطي ٥٩/١.

٢- الباعث الحثيث لابن كثير ص ٢٢.

٣- مقدمة ابن الصلاح ص ٩٩.

٤- المرجع السابق ص ١٠٤.

٥- المرجع السابق ص ١٠٤، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر طاهر الجزائري الدمشقي ٣٧٦/١.

٦- انظر: التقريب والتيسير للنووي ص ٢٩، تدريب الراوي للسيوطي ١٧٥/١، تيسير مصطلح الحديث ص، الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

المطلب الأول

تصحيح الحديث في الفتاوى النذيرية

الحكم على الإسناد بالصحة:

من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي: "إسناده صحيح، وصحّح إسناده الشاه عبد العزيز كما في فتاوى عزيزي[١]، لكن الحافظ ابن تيمية قال عن هذا الحديث[٢]: هذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه"[٣].

تخريج الحديث:

أورده العلامة ابن تيمية في منهاج السنة النبوية[٤].

ورواه الشيخ الطوسي [٥].

والحديث المعروف ما رواه نافع قال: جاء عبد الله بن عمر رضي الله عنه إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله سمعته يقول: من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية[٦].

جاهلية[٦].

١- فتاوى عزيزي للشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي ص ٤٤٧، كراتشي، ايج ايم سعيد كمبني، ١٣٨٧هـ.

٢- منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٥٩/١.

٣- الفتاوى النذيرية ٤٩/١، ٥٠.

٤- منهاج السنة النبوية ٥٩/١.

٥- تلخيص الشافي للطوسي ١٣١/٤، ١٣٢، مؤسسة انتشارات المحبين، إيران، الطبعة الأولى. والطوسي هو محمد بن الحسن أبي جعفر شيخ الشيعة وعالمهم، له تفسير كبير عشرون مجلداً، وعدة تصانيف مشهورة، قدم بغداد وتفقه للشافعي، ولزم الشيخ المفيد فتحول رافضياً، توفي بالمشهد سنة تسع وخمسين وأربع مائة. ترجمته في الوافي بالوفيات للصفدي ٢٥٨/٢، صلاح الدين خليل المتوفى ٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦- أخرجه الإمام مسلم في الصحيح، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة، ١٤٧٨/٣.

الحكم على الحديث:

تكلّم العلامة ابن تيمية على الحديث، وقال: "يقال له: أولا من روى هذا الحديث بهذا اللفظ؟ وأين إسناده؟ وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله؟ وهذا لو كان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث، فكيف؟ وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه"[1].

وقال الذهبي: "وأما قولك في الحديث من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، فنقول: من روى هذا؟ وأين إسناده؟ بل والله ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم هكذا"[2].

رأي الباحث:

هذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف له إسناد كما ثبت من كلام الإمام ابن تيمية والحافظ الذهبي، لكن الشيخ نذير حسين الدهلوي اعتمد في تصحيحه لهذا الحديث على فتاوى المحدث عبد العزيز الدهلوي، ولا شك أنه كان محدثا كبيرا في زمانه ومسندا للحديث الشريف في شبه القارة الهندية، لكن فتاواه المطبوعة لم تطبع في زمانه، وإنما جمعها أحد بعد وفاته وطبعها، ولا يعرف جامعها، ولهذا لم يعتمد عليه أهل التحقيق؛ لأن إمكان التحريف والتصحيف فيه غير بعيد.

١- منهاج السنة النبوية ١/٥٩.

٢- المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي ص ٢٨، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

الحكم بصحة السند حتما:

ما رواه السائب بن يزيد أنه قال: أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبي بن كعب وتميما الداري رضي الله عنهما أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي: "قال الحافظ السيوطي في المصابيح: سنده في غاية الصحة" [1].

تخريج الحديث:

رواه الإمام مالك [2]، ومن طريقه الإمام النسائي [3]، عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد رضي الله عنه.

وأخرجه عبد الرزاق[4]، عن داود بن قيس وغيره عن محمد بن يوسف وهو ابن أخت السائب، عن السائب بن يزيد رضي الله عنه " أن عمر رضي الله عنه: جمع الناس في رمضان على أبي بن كعب، وعلى تميم الداري على إحدى وعشرين ركعة.

وأخرجه ابن الجعد [5]، والبيهقي[6]، من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد رضي الله عنه كانوا يقومون في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعشرين ركعة والوتر.

وأخرجه عبد الرزاق[7]، من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن السائب بن يزيد رضي الله عنه كان القيام على عهد عمر رضي الله عنه ثلاثة[8] وعشرين ركعة.

١- الفتاوى النذيرية ١/٦٤١.

٢- الموطأ ١/١١٥.

٣- السنن الكبرى ٣/١١٣.

٤- المصنف ٤/٢٦٠.

٥- المسند ابن الجعد ص ٤١٣، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٦- السنن الكبرى في كتاب الصلاة، باب ما روى في عدد ركعات القيام في شهر رمضان ٢/٤٩٦، معرفة السنن والآثار ٤/٤٢.

٧- المصنف ٤/٢٦٠.

٨- وقال ابن عبد البر: وهذا محمول على أن الثلاث للوتر التمهيد ٨/١١٤.

حكم إسناد الحديث:

قال الحافظ السيوطي: "في الموطأ وفي مصنف سعيد بن منصور بسند في غاية الصحة عن السائب بن يزيد إحدى عشرة ركعة"[١].

وقال ابن إسحاق: وما سمعت في ذلك حديثا هو أثبت عندي ولا أحرى بأن يكون من حديث السائب[٢].

حكم الشيخ نذير حسين الدهلوي على سند الحديث من طريق الإمام مالك عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد رضي الله عنه، ونقل قول الحافظ السيوطي، واعتمد عليه أن سنده في غاية الصحة، والشيخ مصيب في حكمه؛ لأن محمد بن يوسف المدني، وهو ابن أخت السائب رضي الله عنه ثقة ثبت[٣]، والإمام مالك إمام لا يسئل عن مثله، لكن الحديث اختلف فيه كما سيأتي.

الاختلاف في الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على السائب بن يزيد رضي الله عنه، فيروي الإمام مالك في هذا الحديث: إحدى عشرة ركعة، ويخالفه غيره، فيقول في موضع إحدى عشرة إحدى وعشرين، فرواه داود بن قيس وغيره عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد، وكذلك رواه يزيد بن خصيفة والحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن السائب بن يزيد رضي الله عنه عشرين ركعة.

قال الحافظ ابن عبد البر بإثر رواية الإمام مالك: "ولا أعلم أحدا قال في هذا الحديث إحدى عشرة ركعة غير مالك"[٤].

دفع الاختلاف في الحديث:

ويمكن أن يقال بطريق الجمع كما سلك ابن عبد البر هذا المسلك أولا: "يحتمل أن يكون القيام في أول ما عمل به عمر بإحدى عشرة ركعة، ثم خفّف عليهم طول القيام، ونقلهم إلى إحدى وعشرين ركعة يخففون فيها القراءة ويزيدون في الركوع والسجود[٥].

١- الحاوي للفتاوي ٣٣٧/١، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد اللطيف حسن، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢- مختصر قيام الليل للمروزي ص ٢٢٠، حديث أكادمي، فيصل آباد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣- تقريب التهذيب ١٤٩/٢.

٤- الاستذكار لابن عبد البر ٦٨/٢، تحقيق: سالم محمد ومحمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٥- المرجع السابق ٦٨/٢.

لكن ابن عبد البر حكم على رواية الإمام مالك بالوهم، وقال: "إلا أن الأغلب عندي في إحدى عشرة ركعة الوهم، والله أعلم"[1].

١- المرجع السابق ٢/٦٨.

التعليق:

يتجلّى من هذين المثالين أن الشيخ نذير حسين الدهلوي تكلم في فتاويه عن صحة الأسانيد عند الحاجة أثناء ذكر الأدلة من الحديث النبوي الشريف.

واعتمد الشيخ على تصحيح المحدثين كما نشاهد في المثالين أنه اعتمد على تصحيح الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي في المثال الأول، واعتمد على تصحيح الحافظ جلال الدين السيوطي في المثال الثاني.

المطلب الثاني

تصحيح الحديث في الفتاوى الرضوية

ذكر مراتب وأقسام الكتب الحديثية:

قال الشيخ أحمد رضا خان: الصحاح: كصحاح الشيخين، والمنتقى وابن السكن والمختارة، وعندي منها موطأ مالك، ويتلوها ابن حبان لا كالمستدرك.

والسنن: كسنن أبي داود والنسائي والترمذي وفي مرتبتها مسند الروياني، ومثلها بل فوق بعضها شرح معاني الآثار للطحاوي وكتاب الآثار لمحمد والحجج لعيسى بن أبان عن محمد وكتاب الخراج لأبي يوسف رضي الله تعالى عن الجميع.

والمسانيد أجلّها مسند الإمام أحمد، ومن هذه الدرجة مصنفان ومعاجيم الطبراني لا كمسند الفردوس وأمثاله[1].

وقد أورد السيوطي ترتيب الكتب الحديثية التي ذكرها ابن حزم، فقال: "وأما ابن حزم فإنه قال: أولى الكتب الصحيحان، ثم صحيح ابن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، ومصنف الطحاوي، ومسانيد أحمد والبزار وابني أبي شيبة أبي بكر وعثمان، وابن راهويه والطيالسي والحسن بن سفيان والمسندي.

ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل، مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف بقي بن مخلد، ومصنف سعيد بن منصور، وموطأ مالك، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب، ومسائل ابن حنبل[2].

قلتُ (الباحث): ذكر الشيخ أحمد رضا خان ترتيب الكتب الحديثية ومراتبها، وهو مصيب في بعضها، كما في تقديم الصحيحين ومثل ترتيب سنن أبي داود والنسائي والترمذي، لكنه جرى في ذكر بعضها حسب ما ظهر له في ذلك، كما في في قوله: وعندي منها موطأ مالك، وما في قوله: والمسانيد أجلّها مسند الإمام أحمد، ومن هذه الدرجة مصنفان ومعاجيم الطبراني، فإن المصنفات والمعجم ليس من درجة مسند الإمام أحمد؛ لأن المصنفات دونه من ناحية أنها مشتملة على الأحاديث المرفوعة والآثار، والمعاجم أيضا دونه في المرتبة لاشتمالها على الأحاديث المعلولة والغرائب.

١- الفتاوى الرضوية ٤/٢١٠، ٢١١.

٢- تدريب الراوي ١/١١٦.

تصحيح الحديث بتلقي العلماء وعدم الاحتياج إلى ملاحظة الإسناد بعد التلقي:

قال الشيخ أحمد رضا خان: "اعتمد وعوّل على هذا الحديث[١] واستند إليه أئمة الدين الأجلة؛ مثل الإمام القسطلاني[٢] والإمام ابن حجر المكي[٣] والعلامة الزرقاني[٤] والعلامة ديار بكري خميس[٥] وقد نال تلقّي الأمة بالقبول المكانة الجليلة، فلاشك أن الحديث حسنٌ صالحٌ مقبولٌ معتمدٌ عليه، وتلقّي العلماء بالقبول شيء عظيم لاحاجة بعده إلى ملاحظة الإسناد، بل لا حرج وإن كان السندُ ضعيفا"[٦].

قلتُ (الباحث): قال الشيخ عبد الحي اللكهنوي: "وقد اشتهر بين القصاص حديث أول ما خلق الله نوري وهو حديث لم يثبت بهذا المبنى وإن ورد غيره موافقا له في المعنى"[٧].

رأي الباحث:

هذه القاعدة التي بينها الشيخ أحمد رضا خان في تصحيح الحديث اعتمادا واستنادا إلى قبول الأئمة دون الملاحظة إلى الإسناد، ففيه نظر؛ لأن هذه القاعدة ليست على الإطلاق، بل مقيدة، والمراد في

١- حديث: أول ما خلق الله نوري، لم أقف على من خرجه مسندا، وأورده القسطلاني في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٤٩/١، المكتبة التوفيقية، القاهرة، وأورده ابن حجر المكي في أشرف الوسائل إلى فهم الشّمائل، تحقيق: أحمد بن فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.

٢- هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري، أبو العباس، شهاب الدين، المتوفى ٩٢٣هـ، وأورده في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٤٩/١.

٣- هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس المتوفى ٩٧٤هـ، قال الشوكاني: وبرع في جميع العلوم خصوصا فقه الشافعي، وصنف التصانيف الحسنة، ثم انتقل من مصر إلى مكة المشرفة...وكان زاهدا متقللا على طريقة السلف. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ١٠٩/١، دار المعرفة، بيروت.

٤- هو الإمام الحافظ محمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري المالكي، المتوفى ١١٢٢ هـ، وقد شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني، وشرحه من أجل الشروح تعرض فيه لنقد المرويات، وبيان صحيحها من ضعيفها، وبيان الراجح من الأقوال. انظر ترجمته في سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٣٢/٤، ٣٣، لأبي الفضل محمد خليل المرداوي، دار ابن حزم، بيروت.

٥- هو حسين بن محمد بن الحسن الدِّيار بَكْري، مؤرخ، نسبته إلى ديار بكر. ٩٦٦هـ، ترجمته في الأعلام للزركلي ٢٥٦/٢، والحديث أورده في تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، دار صادر، بيروت.

٦- الفتاوى الرضوية ٦٥٨/٣٠.

٧- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ٤٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

قولهم: تلقي العلماء، العلماء المعتبرين والمعتمدين بكونهم الأئمة المجتهدين أو المحدثين النقاد، والمعتمدين والمعولين اللذين ذكرهم الشيخ أحمد رضا خان ليسوا كذلك، بل هم من العلماء المتأخرين، إذن تطبيق الشيخ أحمد رضا خان هذه القاعدة في تصحيح هذا الحديث غير مستقيم.

تصحيح المرسل عند الشيخ أحمد رضا خان وفق أصول الحنفية:

الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن السائب واللفظ لابن ماجه قال: حضرت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى بنا العيد، ثم قال: قد قضينا الصلاة، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب.

قال الشيخ أحمد رضا خان: إرسال الحديث غير مؤثر عندنا بعد ثقة الرجال، فالحديث صحيح على أصولنا[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود [٢]، والنسائي[٣]، وابن ماجه[٤]، من طريق الفضل بن موسى السيناني، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه.

دراسة الإختلاف في الحديث:

الحديث روي موصولا ومرسلا، لكن الصحيح هو المرسل كما قال الأئمة أبو داود وأبو زرعة، وأما من رواه موصولا، فقد حكم الإمام ابن معين عليه بالخطأ.

قال أبو داود: "هذا مرسل عن عطاء، عن النبي صلى الله عليه وسلم"[٥].

وقال أبو زرعة: "الصحيح ما حدثنا به إبراهيم بن موسى، عن هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء: أن النبي (ص) ... مرسل"[٦].

وقال ابن معين: "عبد الله بن السائب الذي يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم العيد هذا خطأ، إنما هو عن عطاء فقط، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى السيناني يقول: عن عبد الله بن السائب"[٧].

دراسة الحكم على الحديث:

الفضل بن موسى السيناني المروزي ثقة ثبت [١]. وعطاء بن أبي رباح ثقة[٢]. وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي ثقة فقيه[٣].

١- الفتاوى الرضوية ٥٤٧/٨.

٢- السنن ٣٠٠/١، كتاب الصلاة، باب الجلوس للخطبة يوم العيد.

٣- السنن ٥٤٨/١، كتاب صلاة العيدين، باب الجلوس للخطبة يوم العيد.

٤- السنن ٤١٠/١، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة.

٥- السنن ٣٠٠/١.

٦- علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٦٠/٢.

٧- تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٥/٣.

إذن رواة الحديث كلهم ثقات، وروي موصولا عن عطاء، عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه، ومرسلا عن عطاء، عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن الصحيح هو المرسل كما تبين من أقوال الأئمة أبي داود وأبي زرعة وابن معين.

والشيخ أحمد رضا خان اعتبر إرسال الحديث غير مؤثر بعد ثقة الرجال، وصحّح الحديث على أصول الأئمة الحنفية، وأصول الحنفية قبول المرسل وكونه حجة خاصة إذا كان من القرن الثاني والثالث.

قال العلامة السرخسي: "فأما مراسيل القرن الثاني والثالث حجة في قول علمائنا رحمهم الله"[٤].

حجية المرسل في ميزان المحدثين:

قلت (الباحث): وحجية المرسل سواء كان من القرن الثاني والثالث أو بشروط أخرى هو عند الأصوليين، أما حكم المرسل عند المحدثين فهو من نوع الضعيف، وليس بحجة، وهو المسلك الراجح في حكم المرسل وحجيته.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"[٥].

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة"[٦].

وقال العلائي: "وهو الذي عليه جمهور أهل الحديث أو كلهم، فهو قول عبد الرحمن ابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وعامة أصحابهما كابن المديني وأبي خيثمة زهير بن حرب ويحيى بن معين وابن أبي شيبة، ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من أئمة الحديث"[٧].

١- تقريب التهذيب ٢/١٣.

٢- المرجع السابق ١/٦٧٤.

٣- المرجع السابق ١/٦١٧.

٤- أصول السرخسي ص ٣٦٢.

٥- مقدمة صحيح مسلم ١/٢٣.

٦- المراسيل لابن أبي حاتم ص ٧، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٧- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص ٣٦.

تصحيح الحديث باستدلال المجتهد:

قال الشيخ أحمد رضا خان: أما الحديث: إذا تبايعتم بالعينة، رواه أحمد وأبو داود والبزار وأبو يعلى والبيهقي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، قال ابن حجر: إسناده ضعيف، وله عند أحمد إسناد آخر أمثل من هذا [١].

ثم قال الشيخ: "أقول: وظاهر كلام الفتح أن محمدا (أي: محمد بن الحسن) احتج بهذا الحديث، فإذن هو صحيح، ولا شكّ أن المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحا له[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أبو داود[٣]، والبزار[٤]، والبيهقي[٥]، من طريق حيوة بن شريح عن إسحاق أبي عبد الرحمن، أن عطاء الخراساني حدثه: أن نافعا مولى ابن عمر حدثه عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه الإمام أحمد[٦]، والبيهقي[٧]، من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن عطاء بن أبي رباح رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه أبو يعلى[٨]، من طريق ليث عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أقوال الأئمة في تضعيف الحديث من طريق أبي عبد الرحمن الخراساني :

الحديث يرويه أبو عبد الرحمن الخُراساني عن عطاء، لكن أعله النقاد بتفرد الخُراساني هذا، وضعفوه لأجله.

قال الحافظ البزار في تعليله: "ولا نعلم أسند عطاء الخراساني، عن نافع غير هذا الحديث"[٩].

وأعله أبو نعيم بالغرابة بقوله: "غريب من حديث عطاء، عن نافع، تفرد به حيوة، عن إسحاق"[١٠].

وضعّف إسناد الحديث به ابن القطان، وقال: "فالحديث من طريقه لا يصحّ"[١].

١- الفتاوى الرضوية ١٧/٤٦٧.

٢- المرجع السابق ١٧/٤٦٨.

٣- السنن، أبواب الإجارة، باب في النهي عن العينة ٣/٢٧٤.

٤- المسند ١٢/٢٠٥.

٥- السنن الكبرى ٥/٥١٦.

٦- المسند ٢/٢٨.

٧- شعب الإيمان ٤/١٢.

٨- المسند ١٠/٢٩.

٩- المسند ١٢/٢٠٥.

١٠- حلية الأولياء ٥/٢٠٩.

وعدّه الحافظ الذهبي من مناكير الخراساني هذا[٢]، كما ضعّف إسناده الحافظ ابن حجر[٣].

حكم طريق ليث بن أبي سليم، عن عبد الملك، عن عطاء:

قال ابن القطان بعد تضعيف طريق عبد الرحمن الخُراساني: "وله طريق أحسن من هذا عن عطاء رواه علي بن عبد العزيز"[٤].

حكم طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن عطاء:

قال ابن القطان: "وللحديث طريق أحسن من هذا ، بل هو صحيح"[٥].

ثم قال بعد عزوه إلى الإمام أحمد وإيراد إسناده: "وهذا الإسناد كل رجاله ثقات"[٦].

قلت (الباحث): الحديث صححه الشيخ أحمد رضا خان باستدلال الأئمة المجتهدين، لكن تبين من تخريجه ودراسته أنه روي من عدة طرق، وإن كان في بعضها مقال، لكنه بعضها أحسن وأمثل، كما تبين من أقوال المحدثين، فالحديث يتقوى بمجموع الطرق، ويظهر من هذا أنه لا حاجة في تصحيح هذا الحديث إلى هذه القاعدة.

١- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٢٩٥/٥، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢- ميزان الاعتدال ٣٩٣/٧.

٣- الدراية ١٥١/٢، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

٤- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٢٩٥/٥.

٥- المرجع السابق ٢٩٥/٥.

٦- المرجع السابق ٢٩٦/٥.

تصحيح إسناد الحديث دون بيان علته:

قال الشيخ أحمد رضا خان: وهكذا ورد حديث حذيفة رضي الله عنه ما رواه النسائي بسند صحيح والحاكم بإفادة التصحيح والطبراني وابن منده، وهو: يجمع الناس في صعيد واحد فلا تكلّم نفس، فيكون أوّل مدعو محمد صلى الله عليه وسلم، فيقول: لبيك وسعديك والخير في يديك، الحديث[١].

ثم نقل الشيخ أحمد رضا خان قول ابن منده في حكم الحديث: "حديث مجمع على صحة إسناده وثقة رجاله"[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي[٣]، ومن طريقه أبو نعيم[٤]، والنسائي[٥]، من طريق شعبة، والحاكم[٦]، من طريق إسرائيل، والآجري[٧]، من طريق سفيان الثوري، وابن أبي زمنين[٨]، من طريق يونس بن أبي إسحاق، كلهم عن أبي إسحاق سمعت صلة بن زفر عن حذيفة رضي الله عنه موقوفا.

ورواه الطبراني[٩]، وأبو نعيم[١٠]، من طريق ليث بن أبي سليم عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعا.

الاختلاف في الحديث:

الحديث يرويه أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي وهو ثقة مكثر عابد اختلط بأخرة[١١].

١- الفتاوى الرضوية ٢٢/٢٨١.

٢- المواهب اللدنية ٣/٦٤٥، لأحمد بن محمد القسطلاني.

٣- المسند ١/٣٣٠.

٤- حلية الأولياء ١/٢٧٨.

٥- السنن في كتاب الفسير، باب قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ٦/٣٨١.

٦- المستدرك ٢/٣٩٥.

٧- الشريعة للآجري ٤/١٦٠٤، الدكتور عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م.

٨- رياض الجنة بتخريج أصول السنة ص ١٧٦، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥ هـ.

٩- المعجم الأوسط ٢/٩، تحقيق : طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

١٠- حلية الأولياء ٤/٣٤٩.

١١- تقريب التهذيب ١/٧٣٩.

ورواه عنه جماعة من الثقات موقوفا من قول حذيفة رضي الله عنه، وخالف هؤلاء الثقات ليثُ بن أبي سليم، فرواه مرفوعا، وليثُ بن أبي سليم، وهو صدوق، لكنه اختلط، ولم يتميز حديثه فترك[1].

ولذلك حكم الطبراني على رواية ليث بالتفرد، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن ليث إلا موسى"[2].

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه بهذه السياقة، ووافقه الذهبي وقال: على شرط البخاري ومسلم"[3].

قلتُ (الباحث): والحديث نقل الشيخ أحمد رضا خان ونقل حكم تصحيحه، وثقة رجاله، وهو كما قال من حيث الإسناد والرجال لكن رفعه معلول، والمعروف الموقوف، وهو الصحيح، والمرفوع خطأ، كما تبين من الدراسة، والشيخ لم يبين هذا الإعلال، أما وقف الرواية فلا ضرر فيه؛ لأنه في حكم المرفوع، ومثل هذا الخبر لا يقوله الصحابي من قبل رأيه، وهو في حكم المرفوع.

١- تقريب التهذيب ٢/٤٨.

٢- المعجم الأوسط ٢/٩.

٣- المستدرك مع تعليقات الذهبي ٢/٣٩٥.

التعليق:

قد ظهر في هذا المطلب بأن الشيخ أحمد رضا خان تكلم في تصحيح الحديث إثناء كتابة فتاويه، وذكر مراتب الكتب الحديثية كما نشاهد في المثال الأول.

وذكر بعض القواعد في تصحيح الحديث، كما ننظر في المثال الثاني: وتلقّي العلماء بالقبول شيء عظيم لاحاجة بعده إلى ملاحظة الإسناد، بل لا حرج وإن كان السندُ ضعيفا، لكن تطبيق هذه القاعدة على الرواية المذكورة غير مستقيم، كما أنه صحح الحديث المرسل في المثال الثالث وفق أصول الحنفية دون طريق جمهور المحدثين.

وذكر في المثال الرابع القاعدة في تصحيح الحديث بأن المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحا له، وصحح الحديث المذكور في المثال وفق هذا الأصول، لكن في الحقيقة لهذه الرواية طريق آخر الذي هو أحسن منه وصحيح من حيث الحكم، فلم تكن الحاجة فيه إلى تطبيق هذه القاعدة، ويظهر من هذه القاعدة أن نظر الشيخ أحمد رضا خان إلى أصول الحنفية أكثر من نظره إلى طرق الحديث وروايته.

وننظر في المثال الخامس بأن الشيخ أحمد رضا خان صحح الحديث بدقة النظر في بيان درجته.

المطلب الثاني

تصحيح الحديث فى إمداد الفتاوى

مدار صحة الحديث وضعفه:

قال الشيخ التهانوي: "مدار التصحيح والتضعيف للحديث ليس على الإسناد فقط" ثم نقل كلام: "فإذا قيل: هذا حديث صحيح، فمعناه قبلناه عملا بظاهر الإسناد لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وإذا قيل: هذا حديث ضعيف، فمعناه لم يصح إسناده، لا أنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ"[1].

قلتُ (الباحث): قال ابن الصلاح: "ومتى قالوا: هذا حديث صحيح، فمعناه: أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعا به في نفس الأمر، وكذلك إذا قالوا في حديث: إنه غير صحيح، فليس ذلك قطعا بأنه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقا في نفس الأمر، وإنما المراد به: أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور، والله أعلم"[2].

وقال السيوطي: وإذا قيل: هذا حديث صحيح، فهذا معناه أي: ما اتصل سنده مع الأوصاف المذكورة، فقبلناه عملا بظاهر الإسناد لا أنه مقطوع به في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وإذا قيل: هذا حديث غير صحيح، لو قال: ضعيف لكان أخصر، وأسلم من دخول الحسن، فمعناه لم يصح إسناده على الشرط المذكور، لا أنه كذب في نفس الأمر؛ لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ[3].

أقول (الباحث): قد تبين من أقوال المحدثين إصابة الشيخ في بيان معنى صحة الحديث.

١- إمداد الفتاوى ١٨١/٣، وانظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص ١٨٩، عبد الحي اللكنوي، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ.

٢- مقدمة ابن الصلاح ص ٨٠.

٣- تدريب الراوي ٧٦/١.

ارتقاء الضعيف إلى الصحيح بالقرائن:

لايخفى أن أقوى الطريق لتقوية الضعيف مجيئه من وجه آخر يعتبر به، لكن هناك أمور أخرى يستدل بها على تقوية الضعيف.

قد تكلّم الشيخ التهانوي عن القرائن لتقوية الضعيف، ونقل عن ابن الهمام[١] قوله[٢]:" إذا تأيد الضعيف بما يدلّ على صحته من القرائن كان صحيحا"[٣].

قلتُ (الباحث): قال الإمام الغزالي:"والمختار أن العلم قد يستفاد من القرائن المنضمّة إلى قول واحد"[٤].

١- ومحمد بن عبد الواحد الكمال ابن الهمام السيواسى الأصل ثم القاهرى الحنفى ولد سنة ٧٩٠هـ، وتوفي سنة ٨٦١هـ، قال الحافظ السخاوي في حقه: "وكان إماماً علامة عارفاً بأصول الديانات والتفسير والفقه وأصوله والفرائض والتصوف والنحو والصرف والمعاني والبيان والجدل والأدب وجلّ علم النقل والعقل عالم أهل الأرض ومحقّق أولى العصر". وقال العلامة الشوكاني فيه: "تفرد في عصره بعلومه وطار صيته واشتهر ذكره وأذعن له الأكابر عن الأصاغر وفضّله كثير من شيوخه على أنفسهم". ترجمته في البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢٠١/٢، ٢٠٢، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٣١/٨، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢- فتح القدير ١٢٤/٢.

٣- إمداد الفتاوى ١٨١/٣.

٤ - المنخول ص ٣٢٨، تحقيق: الدكتور محمد حسن، دار الفكر المعاصر، بيرت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

تلقي العلماء الحديث بالقبول:

قال الشيخ التهانوي: "وقد يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح،"[1]، ثم نقل الشيخ قول ابن عبد البر نقلا عن السيوطي: " قال ابن عبد البر في الاستذكار لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر هو الطهور ماؤه، وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده، لكن الحديث عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقّوه بالقبول"[2].

قلتُ (الباحث): التلقي عند العلماء لحديث بالقبول من الأمور التي يستدل بها على تقوية الضعيف، فيخرج الحديث من حيز الرد الى العمل، بل ذهب بعض العلماء الى أن له حكم الصحة، وأول من أشار الى تقوية الضعيف بتلقي العلماء الإمام الشافعي[3].

ثم إن الامام الشافعي قد أشار إلى ذلك عند كلامه عن شروط قبول المرسل فقال : وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روي عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم[4].

كما أشار الشيخ التهانوي إلى هذه القرينة في قول الإمام الترمذي: وعليه العمل عند أهل العلم: "والقبول يكون تارة بالقول، وتارة بالعمل عليه، ولذا قال المحقق في الفتح: وقول الترمذي: العمل عليه عند أهل العلم" يقتضي قوة أصله، وإن ضعّف خصوص هذا الطريق[5].

وقال الحافظ السخاوي في تقوية الحديث الضعيف بتلقي العلماء: احتج رحمه الله (أشار إلى الإمام أحمد) بالضعيف حتى لم يكن في الباب غيره وتبعه أبو داود، وقدماه على الرأي والقياس ، ويقال عن أبي حنيفه أيضا ذلك وإن الشافعي يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره، وكذا إذا تلقت الأمه الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح[6].

١- إمداد الفتاوى ١٨٢/٣.

٢- تدريب الراوي ص ٦٧.

٣- قال الإمام في الرسالة ص ١٤٢: فاستدللنا بما وصفت من نقل عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا وصية لوارث على أن المواريث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع وإجماع العامة على القول به.

٤- الرسالة ص ١٤٢.

٥- قواعد في علوم الحديث ص ٦١.

٦- فتح المغيث ٢٨٨/١.

تصحيح الحديث:

ما رواه عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أكرموا أصحابي، فإنهم خياركم.

قال الشيخ التهانوي: "إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح، إلا إبراهيم بن الحسن الخثعي، فإنه لم يخرج له الشيخان، وهو ثقة ثبت، حاشية المشكاة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام النسائي[٢]، عن إبراهيم بن الحسن حدثنا حجاج بن محمد حدثنا يونس بن أبي إسحاق عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الزبير عن عمر رضي الله عنه قال: أكرموا أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب.

وأخرجه عبد بن حميد[٣]، من طريق معمر عن عبد الملك بن عمير به، ولفظه: أكرموا أصحابي، فإنهم خياركم.

دراسة الإسناد والحكم على الحديث:

حجاج بن محمد المصيصي الأعور ثقة ثبت [٤]. وإبراهيم بن الحسن الخثعي ثقة ثبت [٥]. ويونس بن بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي صدوق روى له الإمام مسلم [٦]. وعبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي ثقة [٧].

قلتُ (الباحث): إسناد الحديث صحيح، يونس بن أبي إسحاق خرج حديثه الإمام مسلم في صحيحه، ووثقه غير واحد، وباقي رجال الإسناد ثقات، كما تبين من الدراسة، والشيخ التهانوي مصيب في حكمه على الحديث حيث قال: إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح.

١- إمداد الفتاوى ٦٠٤/٤.

٢- السنن الكبرى ٢٥٨/٨.

٣- المسند ص ٣٧.

٤- تقريب التهذيب ١٨٩/١.

٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٢١١/١، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.

٦- تقريب التهذيب ٣٤٨/٢.

٧- المرجع السابق ٦١٨/١.

والحديث حكم عليه صدر الدين المناوي بالصحة وقال: "رواه النسائي في عشرة النساء بسند صحيح، ليس في رجاله إلا من روى له الشيخان أو أحدهما إلا إبراهيم بن الحسن الخثعمي فإنه لم يرو له إلا أبو داود والنسائي، قال الذهبي: وهو ثقة ثبت"[1].

١- كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح ٢٥٨/٥، محمد بن إبراهيم السلمي المُنَاوِي صدر الدين، أبو المعالي، تحقيق: د. محمّد إسحَاق، الدار العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م.

التعليق:

يظهر في هذا المطلب أن الشيخ التهانوي ذكر في فتاويه بعض القواعد في تصحيح الحديث كما ننظر في المثال الأول حيث قال: "مدار التصحيح والتضعيف للحديث ليس على الإسناد فقط، فإذا قيل: هذا حديث صحيح، فمعناه قبلناه عملا بظاهر الإسناد لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وإذا قيل: هذا حديث ضعيف، فمعناه لم يصح إسناده، لا أنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ"[١].

ونرى في المثال الثاني القاعدة: إذا تأيد الضعيف بما يدلّ على صحته من القرائن كان صحيحا"[٢].

ونرى في المثال الثالث: "وقد يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح،"[٣].

والشيخ التهانوي يصحح الحديث في استدلاله عند الحاجة، كما في المثال الرابع حيث قال: إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح، ونرى بأن مرجعه في تصحيح الأحاديث الحواشي المطبوعة على متون السنة، وهنا ذكر حاشية المشكاة المقتبسة من بعض شروح مشكاة المصابيح كمرقاة المفاتيح لملا علي القاري واللمعات على المشكاة للشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي[٤].

١- إمداد الفتاوى ١٨١/٣.

٢- المرجع السابق ١٨١/٣.

٣- المرجع السابق ١٨٢/٣.

٤- هو الشيخ عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي المحدث المشهور، ولد سنة ثمان وخمسين وتسعمائة بمدينة دهلي، وتوفي سنة اثنتين وخمسين وألف. قال الشيخ عبد الحي الحسني: أول من نشر علم الحديث بأرض الهند تصنيفاً وتدريساً، وأقام بدهلي اثنتين وخمسين سنة، ونشر العلوم لا سيما الحديث الشريف بحيث لم يتيسر مثله لأحد من العلماء السابقين في ديار الهند. انظر: الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام ٥٥٤/٥.

المطلب الرابع

تصحيح الحديث في فتاوى أهل الحديث

عدم الاعتداد بسلسلة الإسناد بعد عصر الأئمة المحدثين:

قال الشيخ عبد الله روبري: "لا يعتد بسلسلة الإسناد بعد عصر الأئمة المحدثين؛ لأن معرفة شرائط الصحة في الرواة متعذر لبعد العهد" [1].

قلتُ (الباحث): أن الشيخ مصيب في إبراز هذه النكتة، فأيده قول ابن الصلاح، حيث قال: "إذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان . فآل الأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجا عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة[2].

١- فتاوى أهل الحديث ٢/٧٢.

٢- مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣.

بيان مسئلة الترجيح بين أقوال أصحاب الكتب الستة عند التعارض في التصحيح والتضعيف:

سئل الشيخ عبد الله روبري عن قضية التعارض بين أقوال أصحاب الكتب الستة في التصحيح والتضعيف والترجيح بينها[١].

فقال بترجيح أقوال أصحاب الكتب الستة عند اختلاف المحدثين في التصحيح والتضعيف: "نعم هذه الكتب لها وجه الأرجحية من جهة الأصحية من الكتب الأخرى، كما أن أحاديث البخاري يقدم على أحاديث مسلم، وأحاديث مسلم على غيره من الكتب، ووجهه أن هذه الكتب مأمونة ومصونة من الخطأ لكثرة التداول وتلقي علماء الأمة"[٢].

قلتُ (الباحث): وإلى هذا الترجيح بين الصحيحين أشار الحافظ ابن كثير بقوله: "أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسن مسلم بن الحجاج لنيسابوري. فهما أصح كتب الحديث. والبخاري أرجح"[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: "مع أنه يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من حيث حفظ الإمام الذي رجح وإتقانه، وإن لم يتهيأ ذلك على الإطلاق فلا يخلو النظر فيه من فائدة؛ لأن مجموع ما نقل عن الأئمة من ذلك يفيد ترجيح التراجم التي حكموا لها بالأصحية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم"[٤].

١- فتاوى أهل الحديث ٢/٦٩٣- ٦٩٩.

٢- المرجع السابق ٢/٦٩٦.

٣- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص ٢٥.

٤- النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ١/٢٤٩، ٢٥٠، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

عدم استلزام صحةِ الإسناد صحة المتن:

قال الشيخ عبد الله روبري في توضيح معنى قول المحدثين: إسناده صحيح: قول المحدث: إسناده صحيح لا يثبت صحة المتن، واستدل عليه بقول الحافظ العراقي: "والحكم للإسناد بالصحه أو بالحسن دون الحكم للمتن رأو، وَاقبله إن أطلقه من يعتمد...ولم يعقّبه بضعف يُنتقد" [١].

ثم نقل في توضيح هذه العبارة قول ابن الصلاح[٢]: قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حديث حسن؛ لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح؛ لكونه شاذا أو معللا غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر"[٣].

قلتُ (الباحث): وقال الزركشي: " قولهم "حديث صحيح الإسناد" دون قولهم "صحيح" لا يقتضي صحة المتن فيقال هنا قولهم "ضعيف الإسناد" دون قولهم "ضعيف" لا يقتضي ضعف المتن إلا إذا اقتصر عليه حافظ معتمد، فالظاهر ضعف المتن وعدم صحته"[٤].

وتبين من أقوال الأئمة أنه لا يلزم من الحكم بصحة الإسناد، أن يكون الحديث صحيحا، لاحتمال أن يكون فيه انقطاع أو شذوذ أو علة قادحة.

فإذا قال المحدث: هذا حديث صحيح، فقد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث أما إذا قال: هذا حديث صحيح الإسناد، فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة وهي: الاتصال، والعدالة والضبط، ولم يتكفل بنفي الشذوذ ونفى العلة عنه؛ لأنه لم يتثبت منهما، لكن لو اقتصر حافظ مُعتمَد على قوله: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُذكر له علة، فالظاهر صحة المتن[٥].

١- ألفية العراقي ص ١٢.

٢- مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٩.

٣- فتاوى أهل الحديث ١/٤٦٦- ٤٦٨.

٤- النُكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١/٣٩٠، تحقيق: د. زين العابدين، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥- انظر: التقريب والتيسير ص ٢٩، تدريب الراوي للسيوطي ١/١٧٥.

نقل قول الحفاظ في تصحيح الحديث:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن الفضل بن عباس رضي الله عنه قال: كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه ابنة له حسناء، فجعل يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها. قال: فجعلت ألتفت إليها، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ برأسي فيلويه، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمرة العقبة.

قال الشيخ عبد الله روبري: "ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري عن أبي يعلى بسند قوي الرواية[١]، وفيه تصريح أن أباها كان معها"[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أبو يعلى[٣]، من طريق يونس بن أبي إسحاق، وأحمد[٤]، وابن خزيمة[٥]، والطبراني[٦]، والطبراني[٦]، من طريق إسرائيل، كلاهما عن أبي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الحكم على الحديث:

قال الحافظ الهيثمي: "رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح"[٧].

وقال الحافظ ابن حجر: "رواه أبو يعلى بإسناد قوي"[٨].

وقال الشيخ شعيب وزملاؤه: "حديث صحيح"[١].

١- فتح الباري ٦٨/٤.

٢- فتاوى أهل الحديث ٤٩٤/٢. ولفظه عند أبي يعلى في مسنده ٩٧/١٢ بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما: كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه ابنة له حسناء، فجعل يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها. قال: فجعلت ألتفت إليها، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ برأسي فيلويه، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمرة العقبة.

٣- المسند ٩٧/١٢.

٤- المسند ٢١٣/١.

٥- الصحيح ٢٦٠/٤، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٦- المعجم الكبير ٢٨٨/١٨.

٧- مجمع الزوائد ٤/ ٢٧٧، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٨- فتح الباري ٦٨/٤، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

قلت (الباحث): تبين من أقوال الأئمة أن الحديث صحيح.

ويونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي صدوق روى له الإمام مسلم [٢].

أقول (الباحث): إسناد الحديث صحيح، يونس بن أبي إسحاق خرج حديثه الإمام مسلم في صحيحه، ووثقه غير واحد، وهو وإن كان يضطرب في حديث أبيه، ولعله لأجله أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوة إسناده كما نقل عنه الشيخ عبد الله روبري، لكن تابعه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، وهو ثقة[٣]، فالإسناد صحيح.

١- حاشية مسند أحمد ٣٢٧/٣، تحقيق: الشيخ شعيب وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١ م.

٢- تقريب التهذيب ٣٤٨/٢.

٣- المرجع السابق ٨٨/١.

التعليق:

يتبين من هذا المطلب بأن الشيخ عبد الله روبري تكلم حول بعض القواعد في تصحيح الأحاديث، وأظهر شأن المحدث في فتاويه، حيث ذكر بعض القواعد المهمة بهذا الصدد، فقال: "لا يعتد بسلسلة الإسناد بعد عصر الأئمة المحدثين؛ لأن معرفة شرائط الصحة في الرواة متعذر لبعد العهد" [1]، وقال: "نعم هذه الكتب لها وجه الأرجحية من جهة الأصحية من الكتب الأخرى، كما أن أحاديث البخاري يقدم على أحاديث مسلم، وأحاديث مسلم على غيره من الكتب، ووجهه أن هذه الكتب مأمونة ومصونة من الخطأ لكثرة التداول وتلقي علماء الأمة"[2]، وذكر أنه لا تلازُم بين صحة الإسناد وصحة المتن[3].

ونقل قول الحافظ العراقي: والحكم للإسناد بالصحه أو بالحسن دون الحكم للمتن رأو، وَاقبله إن أطلقه من يعتمد...ولم يعقّبه بضعف يُنتقد [4].

ثم وضح هذه العبارة بقول ابن الصلاح في الفرق قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حديث حسن؛ لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح؛ لكونه شاذا أو معللا[5].

وثبت من هذا المطلب أن فتاوى أهل الحديث للشيخ عبد الله روبري ليست فتاوى فقهية فقط، بل لهذه الفتاوى قيمة علمية من ناحية أصول الحديث.

١- فتاوى أهل الحديث ٢/٧٢.

٢- المرجع السابق ٢/٦٩٦.

٣- المرجع السابق ١/٤٦٦.

٤- الألفية المسمى بالتبصرة والتذكرة ص١٠٠، تحقيق: دكتور عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبع :الثانية، ١٤٢٨ هـ.

٥- مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٩.

المبحث الثاني

تحسين الحديث في الفتاوى

التمهيد:

الحديث ينقسم باعتبار القوة والضعف إلى مقبول ومردود والمقبول هو الصحيح والحسن والمردود هو الضعيف[١]، والحسن ما يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان[٢].

والمراد من تحسين الحديث الحكم عليه بأنه حسن، ثم إن تحسين الإسناد لا يقتضي حسن الحديث، وقولهم هذا حديث حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث حسن؛ لأنه قد يقال: هذا حديث حسن الإسناد، ولا يصح لكونه شاذا أو معللا[٣].

والحديث الضعيف ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات في تعريف الحسن[٤]، والمراد بالحكم على الحديث بالضعف إنما هو فيما ظهر لائمة الحديث عملا بظاهر الإسناد لا القطع بعدم صحته في نفس الأمر[٥]، كما أنه لا يلزم من الحكم بضعف سند الحديث المعين الحكم بضعفه في نفسه، إذ قد يكون له إسناد آخر، إلا أن ينص إمام على أنه لا يُروى إلا من هذا الوجه[٦].

ولذلك يُتتبّع في طرق الحديث، ليُعلم: هل لذلك الحديث متابع أي روى ذلك ثقة غير راويه الذي ضعّف الحديث لأجله، أو له شاهد أي: رواه صحابي آخر، كما يُنظر في أحوال الحديث ليُكشف للحديث ما يعضده ويقوّيه [٧].

الملاحظة:

الأمثلة لتحسين الحديث في الفتاوى النذيرية لم توجد.

١- انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص ٥٥.

٢- مقدمة ابن الصلاح ص ٩٩.

٣- انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٤، توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري ٣٧٦/١.

٤- مقدمة ابن الصلاح ١١٢/١.

٥- انظر: ألفية العراقي المسمى: التبصرة والتذكرة ص ٣، وفتح المغيث للسخاوي ص ١٩.

٦- الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير ص ٩٠.

٧- انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٧٣، ونزهة النظر لابن حجر ص ٩٠.

المطلب الأول

تحسين الحديث فى إمداد الفتاوى

تصحيح الحديث وتحسينه لغيره:

قال الشيخ التهانوي: "إن الكلام في طريق الحديث لا ينافي حسن الحديث ولا صحته لغيره، فإن الحديث بتعدد الطرق قد يصل إلى رتبة الصحيح مرة وإلى درجة الحسن أخرى"[1].

قلت (الباحث): النكتة البديعة التي ذكرها الشيخ في تطبيق أصول النقد مؤيدة بقول ابن الصلاح حيث قال: "إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف، فلك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني به ضعف متن الحديث، بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد؛ فقد يكون مرويا بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث"[2].

وهي من أهم القضايا التي تدل على دقة نظر المحدثين في تطبيق أصول النقد أن تضعيف الإسناد لا يقتضي ضعف المتن، حيث نبهوا على أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن، كما أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن، فقد يكون السند ضعيفا ويكون المتن حسنا أو صحيحا من طريق آخر[3].

١- إمداد الفتاوى ٣/٢٦٤.

٢- مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٠، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣- انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٩٠، د. نور الدين عتر، دار الفكر دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ/ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

التقوية بالتلقي:

قال الشيخ التهانوي: "والقبول يكون تارة بالقول، وتارة بالعمل عليه"[1].

ثم نقل الشيخ التهانوي قول ابن الهمام: "وقول الترمذي العمل عليه عند أهل العلم يقتضي قوة أصله، وإن ضعف خصوص هذا الطريق[2].

قلتُ (الباحث): وقول الترمذي المشار إليه سابقاً هو من عاداته أنه يقول ذلك عقب رواية الحديث، فيكثر أن يقول: والعمل عليه عند أهل العلم أو عند بعض أهل العلم[3]. وفيه إشارة إلى أنه وإن ضعف إلا أن العمل عليه، يعني يصلح للاستدلال.

قال الحافظ السخاوي في تقوية الحديث الضعيف بتلقي العلماء: احتج رحمه الله (أشار إلى الإمام أحمد) بالضعيف حتى لم يكن في الباب غيره وتبعه أبو داود، وقدماه على الرأي والقياس ، ويقال عن أبي حنيفه أيضا ذلك وإن الشافعي يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره، وكذا إذا تلقت الأمه الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح[4].

١- إمداد الفتاوى ١٨٢/٣.

٢- فتح القدير ٣٠٨/١، دار الفكر، النشر بيروت.

٣- انظر: جامع الترمذي ٣١١/١، ٣١٤/١، ٣١٨/١، ١٣٤/٢، ١٦٩/٢، ١٨٦/٢. وقال عبد الله الجديع في مبحث تقوية الضعيف: "يستأنس بالضعيف الذي لا معارض له، إذا جرى عليه عمل أهل العلم، من الصحابة فمن بعدهم في عصر النقل والرواية. تحرير علوم الحديث ١٠٩٠/٢.

٤- فتح المغيث ٢٨٨/١.

التأييد بأقوال الصحابة:

قال الشيخ التهانوي: "الحديث المرفوع الضعيف إذا تأيد بأقوال الصحابة أو قول أكثر العلماء فهو مقبول ومحتج به، كالمرسل عند من لا يحتج به إذا تأيد بشيء من ذلك كان حجة اتفاقا"[١].

قال الحافظ العلائي عند ذكر طرق تقوية المرسل: "الثالث أنه إذا لم يوجد مرسل مثله، ولكن وجد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم قول أو عمل يوافق هذا المرسل فإنه يدل على أن له أصلا"[٢].

وقال الحافظ ابن كثير: "والذي عوّل عليه (أي الإمام الشافعي) كلامه في الرسالة "أن مراسيل كبار التابعين حجة، إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة، أو اعتضدت بقول صحابي أو أكثر العلماء، أو كان المرسل لو سمّى لا يسمّي إلا ثقة، فحينئذ يكون مرسله حجة، ولا ينتهض إلى رتبة المتصل"[٣].

قلت (الباحث): وحجية المرسل سواء كان مطلقا أو بشروط هو مذهب الأصوليين، أما عند جمهور المحدثين فالمرسل من نوع الضعيف، فليس بحجة، وهو المسلك الراجح.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"[٤].

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة"[٥].

وقال العلائي: "وهو الذي عليه جمهور أهل الحديث أو كلهم، فهو قول عبد الرحمن ابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وعامة أصحابهما كابن المديني وأبي خيثمة زهير بن حرب ويحيى بن معين وابن أبي شيبة، ثم أصحاب هؤلاء كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من أئمة الحديث"[٦].

١- إمداد الفتاوى ٣/١٨٣.

٢- جامع التحصيل للعلائي ص ٤٢، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٣- الباعث الحثيث لحافظ ابن كثير ص ٤٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤- مقدمة صحيح مسلم ١/٢٣.

٥- المراسيل لابن أبي حاتم الرازي ص ٧.

٦- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص ٣٦.

التعليق:

رأينا في هذا المطلب بأن الشيخ التهانوي ذكر بعض القواعد في تحسين الحديث كما ذكر بعض القواعد في تصحيح الحديث.

فنرى في المثال الأول يقول الشيخ التهانوي: إن الكلام في طريق الحديث لا ينافي حسن الحديث ولا صحته لغيره، فإن الحديث بتعدد الطرق قد يصل إلى رتبة الصحيح مرة وإلى درجة الحسن أخرى"[1].

وقال في المثال الثاني: "والقبول يكون تارة بالقول، وتارة بالعمل عليه"[2].

وذكر في المثال الثالث قاعدة ذهبية حيث قال: "الحديث المرفوع الضعيف إذا تأيد بأقوال الصحابة أو قول أكثر العلماء فهو مقبول ومحتج به، كالمرسل عند من لا يحتج به إذا تأيد بشيء من ذلك كان حجة اتفاقا"[3].

فهذه الأمثلة تدل على أن فتاوى الشيخ التهانوي ليست فيه فتاوى فقهية فقط، بل فيه بعض القواعد الثمينة في علوم الحديث التي تزداد قيمة فتاويه في أصول الحديث، كما لها أهمية بالغة في علوم الفقه.

١- إمداد الفتاوى ٣/٢٦٤.

٢- المرجع السابق ٣/١٨٢.

٣- المرجع السابق ٣/١٨٣.

المطلب الثاني

تحسين الحديث في الفتاوى الرضوية

عدم حصر الاستناد في الصحيح:

قال الشيخ أحمد رضا خان: "وحصر الاستناد في الروايات الصحيحة المرفوعة متصلة الإسناد جهل شديد وسفه بعيد، فالحديث الحسن أيضا حجة بالإجماع" [١].

قلتُ (الباحث): والاستناد إلى الحديث هو الاستدلال به على الأحكام الشرعية والاعتماد عليه في إثبات تلك الأحكام.

قال الإمام النووي: "ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة"[٢].

وقال القاضي ابن جماعة: "الحسن حجة كالصحيح وإن كان دونه ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ولم يفردوه عنه"[٣].

ولكن المراد بما يشبه الصحيح الحسن لذاته دون الحسن لغيره، كما قاله الحافظ السخاوي: "إن الذى يشبه الصحيح هو الحسن"[٤] بخلاف الحسن لغيره فإنه لا يشبهه بل يقاربه؛ لأنه باعتبار ذاته وحده ضعيف، لكنه لما انجبر بغيره صارت له قوة عرضية وصار بسبب ما عرض له من تلك القوة حجة أيضا[٥].

١- الفتاوى الرضوية ٩/٦٥١.

٢- التقريب والتيسير للنووي ص ٢٩، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

٣- المنهل الروي لابن جماعة ص ٣٦، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٤- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية لابن الجزري، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠٠١م.

٥- انظر: توضيح الأفكار ص ١١١، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

تقوية الحديث بتلقي العلماء:

حديث: من باع جلد أضحيته فلا أضحية له.

قال الشيخ أحمد رضا خان: "وهذا وإن ردّه الذهبي في التلخيص، فقد تلقّاه العلماء بالقبول، وبهذا يتقوّى الحديث، وإن ضَعُفَ سندُه" [١].

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم[٢]، والبيهقي [٣]، من طريق عبد الله بن عياش بن عباس عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الذهبي في التلخيص: "ابن عياش ضعفه أبو داود"[٤].

وقد استدل الحنفية على كراهية بيع جلد الأضحية بالحديث: من باع جلد أضحيته فلا أضحية له[٥].

له[٥].

كما استدل الشافعية على عدم جواز بيع جلد الأضحية بهذا الحديث[٦].

رأي الباحث:

ما قال الشيخ أحمد رضا خان في تقوية الحديث الضعيف بتلقي العلماء بالقبول يؤيّده صنيع الإمام الترمذي في جامعه حيث يقول عند ذكر حديث ضعيف: "والعمل عليه عند أهل العلم"[٧].

١- الفتاوى الرضوية ١٢٠/٥٢٤.

٢- المستدرك ٢/٤٢٢.

٣- السنن الكبرى ٩/٢٩٤.

٤- المستدرك مع التلخيص ٢/٤٢٢.

٥- انظر: المبسوط للسرخسي ١٢/٢٥، تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦- الحاوي في فقه الشافعي للماوردي ١٥/١٢٠، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٧- روى الإمام الترمذي في جامعه ١/٦٤٦: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا رشدين بن سعد، عن زبان بن فائد، عن عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا إلى جهنم. ثم قال الإمام الترمذي: حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد. والعمل عليه عند أهل العلم: كرهوا أن يتخطى الرجل يوم الجمعة رقاب الناس، وشددوا في ذلك. وقد تكلم بعض أهل العلم في رشدين بن سعد وضعفوه من قبل حفظه.

وقال الحافظ السخاوي: احتج رحمه الله (أشار إلى الإمام أحمد) بالضعيف حتى لم يكن في الباب غيره وتبعه أبو داود، وقدماه على الرأي والقياس ، ويقال عن أبي حنيفه أيضا ذلك وإن الشافعي يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره، وكذا إذا تلقت الأمه الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح[1].

وقال الحافظ السيوطي: المقبول: ما تلقاه العلماء بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح فيما ذكره طائفة من العلماء[2].

١- فتح المغيث ١/٢٨٨.

٢- البحر الذي ذخر في شرح ألفية الأثر للحافظ جلال الدين السيوطي ص ٣٢٦، تحقيق: أنيس الأندنوسي، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية.

اعتبار المعلق كالموصول وقبول مرسل الثقة مطلقا:

المعلق هو الذي حذف من مبتدإ إسناده واحد أو أكثر[١]، والمعلّق عند المحدثين من قسم الضعيف للجهل بحال المحذوف، إلا أن يُوقف على الرجال المحذوفين، وإذن يُحكم عليه بما يستحق.

قال الشيخ أحمد رضا خان: "والمعلق عندنا في الاستناد كالموصول" (٢).

وقال الشيخ: "قول أبي يوسف: "فعله كثير من الصحابة رضي الله عنهم" مرسل أصولي؛ فإنه عندنا ما لم يتصل سنده مطلقا، والفرق بين أنواعه وتسميتها مرسلاً ومنقطعا ومقطوعا ومعضلاً مجرّد اصطلاح المحدثين لإفادة ما يقع فيه من الصور، أما الحكم فمتّحد عندنا، وهو القبول إذا كان من ثقة،...وأيّ ثقة أوثق تريد من أبي يوسف"[٣].

قلتُ (الباحث): وأبو يوسف هو يعقوب بن ابراهيم القاضى، قال أبو حاتم: صدوق[٤]، وقال ابن معين: كان يميل إلى أصحاب الحديث وكتبت عنه[٥]، وقال ابن سعد: وكان يعرف بالحفظ للحديث[٦]. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: أدخلنا بين الثقات لما تبين عندنا من عدالتهما في الأخبار[٧].

والمرسل مقبول وحجة عند الأئمة الحنفية، لا سيما ما أرسله القرن الثاني والثالث.

قال البزدوي: "المرسل من الأخبار، وذلك أربعة أنواع: ما أرسله الصحابي، والثاني: ما أرسله القرن الثاني، والثالث: ما أرسله العدل في كل عصر، والرابع: ما أرسل من وجه واتصل من وجه آخر، أما القسم الأول فمقبول بالإجماع، وأما إرسال القرن الثاني والثالث فحجة عندنا"[٨].

وقال السرخسي: "فأما مراسيل القرن الثاني والثالث حجة في قول علمائنا رحمهم الله"[٩].

١- مقدمة ابن الصلاح ص٩٢.

٢- الفتاوى الرضوية ٣١٤/١.

٣- المرجع السابق ٤٦٧/١٧، ٤٦٨.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٠١/٩.

٥- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤٧٤/٤.

٦- الطبقات الكبرى ٣٣٠/٧.

٧- الثقات ٦٤٦/٧.

٨- أصول البزدوي ص ١٧١، علي بن محمد البزدوي الحنفي، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.

٩- أصول السرخسي ص ٣٦٢، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

أقول (الباحث): وحجية المرسل سواء كان مطلقا أو بشروط هو مذهب الأصوليين، أما عند جمهور المحدثين فالمرسل من نوع الضعيف، فليس بحجة[1]، وهو المسلك الراجح.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"[2].

وقال ابن أبى حاتم: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة"[3].

١- انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص ٣٦.

٢- مقدمة صحيح مسلم ١/٢٣.

٣- المراسيل لابن أبي حاتم الرازي ص ٧.

الحكم على الإسناد بالتحسين:

حديث: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! إن أبي كان يصل الرحم وكان وكان. فأين هو ؟ قال: في النار، قال: فكأنه وجد من ذلك، فقال: يا رسول الله؟ فأين أبوك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حيثما مررت بقبر مشرك فبشره بالنار.

قال الشيخ أحمد رضا خان: "رواه ابن ماجه بسند حسن صحيح"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه[٢]، عن محمد بن إسماعيل بن البختري حدثنا يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني[٣]، من طريق محمد بن أبي نعيم الواسطي، والبيهقي[٤]، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، كلاهما عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه رضي الله عنه.

وأخرجه البزار[٥]، عن زيد بن أخزم، ومحمد بن عثمان بن مخلد، قالا: نا يزيد بن هارون، أنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه.

كلام النقاد في حكم الحديث:

قال البوصيري: "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات محمد بن إسماعيل، وثقه ابن حبان والدارقطني والذهبي وباقي رجال الإسناد"[٦].

وأعلَّ الدارقطني الحديث بالإرسال، عند ما سئل عن حديث عامر بن سعد، عن سعد.....، فقال: يرويه محمد بن أبي نعيم والوليد بن عطاء بن الأغر عن إبراهيم بن سعد، وغيره يرويه عن إبراهيم بن سعد عن الزهري مرسلا، وهو الصواب[١].

١- الفتاوى الرضوية ٩/٧٣٣.

٢- السنن، كتاب الجنائز، باب ما جاء في زيارة قبور المشركين ١/٥٠١.

٣- المعجم الكبير ١/١٤٥.

٤- دلائل النبوة ١/١٩١، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة، الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥- المسند، ٣/٢٩٩.

٦- مصباح الزجاجة ٢/٤٣، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، ١٤٠٣هـ.

وقد أخطأ شيخ ابن ماجه محمَّد بن إسماعيل الواسطي في إسناد الحديث، فجعله من حديث سالم عن أبيه، وخالفه غيره، فرواه من حديث عامر بن سعد عن أبيه[٢]. ولذلك أعله البزار بقوله: وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا سعد، ولا نعلم رواه عن إبراهيم بن سعد، إلا يزيد بن هارون[٣].

رأي الباحث:

حكم الشيخ أحمد رضا خان على إسناد الحديث بأنه حسن صحيح، وجمع بين الحسن والصحة، أما الصحة فدليله حكم البوصيري على إسناده بالصحة، أما وصفه بالحسن، فلعله لأجل محمد بن إسماعيل البختري، حيث قال فيه أبو حاتم: صدوق [٤]. وهذا يدلّ على أنه قد يحكم على الأحاديث بدقة النظر. إلا إن الحديث فيه علة، بأنه مروي عن بعض الرواة مرسلا وعن البعض موصولا، وقد صوّب الدارقطني قول من رواه مرسلا، لكن الشيخ أحمد رضا خان لم يذكر هذه العلة كما نظر بالدقة إلى الصحة والحسن.

١- العلل للدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢- انظر: حاشية سنن ابن ماجه تحقيق: الشيخ الأرنؤوط ٥١٣/٢.

٣- المسند، ٢٩٩/٣.

٤- الجرح والتعديل ١٩٠/٧.

الحكم على الحديث بالحسن:

حديث: من رزق في شيء فليلزمه.

قال الشيخ أحمد رضا خان: هذا حديث حسن، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان بسند حسن عن أنس رضي الله عنه، وهو عند ابن ماجه من حديثه [١].

تخريج الحديث:

أخرجه الأئمة ابن ماجه[٢]، والبخاري معلقا في التاريخ[٣] (ولفظهما: من أصاب من شيء..)، والقضاعي بلفظه[٤]، والبيهقي[٥]، من طريق فروة بن يونس حدثني هلال بن جبير عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

كلام النقاد في حكم الحديث:

وهلال بن جبير: ذكره ابن حبان في الثقات، لكن توقف في اتصال روايته عن أنس رضي الله عنه[٦]، عنه[٦]، فقال: روى عن أنس إن كان سمع منه[٧]، وقال الذهبي في ترجمة هلال: مقل ولا يكاد يعرف[٨].

وفروة بن يونس البصري: قال الذهبي: ليس بقوي، وضعفه الأزدي[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠].

وضعّف إسناد الحديث الشيخُ الأرنؤوط بقوله: "إسناده ضعيف لضعف فروة أبي يونس، وهو ابن يونس الكلابي البصري"[١].

١- الفتاوى الرضوية ٢١/٤٧٨.

٢- السنن، كتاب التجارات ، باب إذا قسم للرجل رزق من وجه فليلزمه ٢/٧٢٦.

٣- التاريخ الكبير ٨/٢٠٦، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.

٤- مسند الشهاب ١/٢٣٨، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٥- شعب الإيمان ٢/٨٩.

٦- انظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، الرياض، ١٩٩٩م.

٧- كتاب الثقات ٥/٥٠٥.

٨- ميزان الاعتدال ٧/٩٥.

٩- المرجع السابق ٥/٤١٩.

١٠- كتاب الثقات ٧/٣٢١.

قلتُ (الباحث): حكم الشيخ أحمد رضا خان على هذا الحديث بأن إسناده حسن، وليس كذلك، بل أحد رواته، وهو فروة بن يونس ضعيف، ويظهر من هذا أن الشيخ يتساهل في التحسين في بعض الأحيان.

١- حاشية سنن ابن ماجه، تحقيق: الشيخ الأرنؤوط ٢٧٧/٣.

نقل أقوال الحفاظ في تقوية الحديث:

حديث: إذا مات أحد من إخوانكم، فسويتم التراب على قبره، فليقم أحدكم على رأس قبره، ثم ليقل: يا فلان بن فلانة فإنه يسمعه ولا يجيب، ثم يقول: يا فلان بن فلانة فإنه يستوي قاعدا، ثم يقول يا فلان بن فلانة! فإنه يقول: أرشدنا رحمك الله ولكن لا تشعرون فليقل : اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأنك رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا وبالقرآن إماما، فإن منكرا ونكيرا يأخذ واحد منهما بيد صاحبه، ويقول : انطلق بنا ما نقعد عند من قد لقن حجته.

قال الشيخ أحمد رضا خان: قوّاه إمام نقّاد الحديث الضياء المقدسي والإمام خاتم الحفاظ حافظ الشان أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، وقرّره الحافظ شمس الدين السخاوي، ونقل الإمام أحمد عمل أهل الشام عليه، ونقل الإمام أبو بكر ابن العربي عمل أهل المدينة، ونقل بعض العلماء عمل أهل قرطبة عليه"[١].

ثم نقل الشيخ قول العلامة ابن حجر المكي: اعتضد بشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن"[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني[٣]، وابن عساكر [٤]، من طريق محمد بن إبراهيم بن العلاء الحمصي ثنا إسماعيل بن عياش ثنا عبد الله بن محمد القرشي عن يحيى بن أبي كثير عن سعيد بن عبد الله الأودي عن أبي أمامة رضي الله عنه.

كلام النقاد في حكم الحديث:

قال ابن الملقن: إسناده لا أعلم به بأسا[٥].

وقال الحافظ العراقي: "الطبراني هكذا بإسناد ضعيف"[٦].

١- الفتاوى الرضوية ٩/٧٣١.

٢- مرقاة المفاتيح ١/٢١٦، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣- المعجم الكبير ٨/٢٤٩.

٤- تاريخ دمشق ٢٤/٧٣، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٥- البدر المنير ٥/٣٣٤.

٦- المغني عن حمل الأسفار لزين الدين العراقي، ٢/ ١٢٢٩، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

وقال العجلوني: إسناده ضعيف ، لكن عمل به رجال من أهل الشام الأولين مع روايتهم له[1].

وقال الحافظ ابن حجر: وإسناده صالح، وقد قوّاه الضياء في أحكامه[2].

وقال ابن القيم: هذا حديث لا يصحّ رفعُه[3].

ومحمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي الحمصي: قال ابن عوف فيه: كان يسرق الأحاديث[4]، وقال ابن حبان: يضع الحديث[5]، وقال الدارقطني: كذاب[6].

قلتُ (الباحث): الحديث وإن كان قواه البعض، كالضياء المقدسي وغيره، لكن إسناده ضعيف جدا لشدة ضعف راويه، وهو محمد بن إبراهيم بن العلاء، ولذلك ضعّف إسناده الحافظ العراقي والعجلوني، بل قال ابن القيم بعدم صحة رفعه.

١- كشف الخفاء ١/٣١٥.

٢- التلخيص الحبير ٢/٣١١.

٣- زاد المعاد ١/٥٢٣.

٤- الكامل ٧/٥٤٧.

٥- المجروحين ٢/٣٠٢.

٦- المغي في الضعفاء للذهبي ٢/٥٤٤.

نقل التحسين عن العلماء المبهمين:

الحديث : إذا أضلّ أحدكم شيئا أو أراد أحدكم عونا وهو بأرض ليس بها أنيس، فليقل يا عباد الله أغيثوني يا عباد الله أغيثوني، فانّ لله عبادا لا نراهم، وقد جرب ذلك.

قال الشيخ أحمد رضا خان: "نقل الفاضل علي القاري عن العلامة ميرك عن بعض العلماء الثقات[١]: أنّ هذا حديث حسن"[٢].

وتعقّب الشيخ على من تكلّم على هذا الحديث ووَصَف راويه عتبة بن غزوان بالجهالة[٣]، فقال: أين عتبة بن غزوان الرقاشي الذي من طبقة ثالثة، وأين راوي هذا الحديث عتبة بن غزوان بن جابر المازني البدري الذي صحابي سيد العالم صلى الله عليه وسلم جليل القدر[٤].

تخريج الحديث:

رواه الطبراني عن الحسين بن اسحاق التستري ثنا أحمد بن يحيى الصوفي ثنا عبد الرحمن بن سهل حدثني أبي عن عبد الله بن عيسى عن زيد بن علي عن عتبة بن غزوان رضي الله عنه[٥].

وأخرج أبو يعلى الموصلي[٦]، والطبراني[٧]، من طريق معروف بن حسان السمرقندي عن سعيد بن أبي أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله! احبسوا علي يا عباد الله! احبسوا علي، فإن لله في الأرض حاضر سيحبسه عليكم.

١- مرقاة المفاتيح ١٦٩٣/٤.

٢- الفتاوى الرضوية ٥٩٠/٧.

٣- قال المحدث نذير حسين: وفيه عتبة بن غزوان، وهو مجهول الحال. الفتاوى النذيرية ٥٤/١.

٤- الفتاوى الرضوية ٥٩٠/٧.

٥- المعجم الكبير ١١٧/١٧.

٦- المسند ١٧٧/٩. وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ١٠٣/٦: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "إذا نفرت دابة أحدكم أو بعيره بفلاة من الأرض لا يرى بها أحدا، فليقل: أعينوني عباد الله، فإنه سيعان.

٧- المعجم الكبير ٢١٧/١٠.

كلام الأئمة في حكم الحديث:

ضعّف إسناده البوصيري بقوله: "هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف معروف بن حسان"[١].

وأشار الهيثمي إلى ضعف في بعض رواته، كما أعله بالإنقطاع بين زيد بن علي وعتبة بن غزوان، وقال: "رجاله وثقوا على ضعف في بعضهم، إلا أن زيد بن علي لم يدرك عتبة"[٢].

معروف بن حسان السمرقندي أبو معاذ، قال فيه أبو حاتم: مجهول[٣]، وقال ابن عدي: منكر الحديث[٤].

رأي الباحث:

الحديث روي من طريقين: الأولى: عبد الله بن عيسى عن زيد بن علي عن عتبة بن غزوان رضي الله عنه، والثانية: معروف بن حسان السمرقندي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وهو ضعيف من كلا الطريقين، أما الأولى فلضعف الرواة والانقطاع كما أشار إليه الهيثمي، وأما الثانية فلضعف معروف بن حسان السمرقندي كما ضعّفه البوصيري.

وأما تحسين الشيخ أحمد رضا خان لهذا الحديث، ففيه نظر، لأنه منقول عن العلماء المبهمين، ويحتاج إلى معرفتهم، كما يُوهِن قولَه تضعيفُ الأئمة أمثال الهيثمي والبوصيري.

١- إتحاف الخيرة المهرة ١٢٣/٦، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

٢- مجمع الزوائد ١٣٢/١٠.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢٣/٨.

٤- الكامل ٣٠/٨.

التعليق:

قد تجلّى في هذا المطلب بأن الشيخ أحمد رضا خان تكلم في تحسين الحديث في فتاويه، كما تكلم عن بعض القواعد في تحسين الحديث، أما تحسين الأحاديث في الفتاوى الرضوية، فقد أصاب الشيخ أحمد رضا خان في أماكن، وأخطأ في أماكن أخرى.

أما التعليق حسب ترتيب الأمثلة في المطلب، فأقول: الشيخ أحمد رضا خان بين في المثال الأول قاعدة في حجية الحديث الحسن حيث قال: "وحصر الاستناد في الروايات الصحيحة المرفوعة متصلة الإسناد جهل شديد وسفه بعيد، فالحديث الحسن أيضا حجة بالإجماع".

أما المثال الثاني فإن الحديث فيه ضعف، لكن الشيخ أحمد رضا خان قوّاه لقاعدة تقوية الحديث بتلقي العلماء، لأن الحنفية والشافعية كلاهما استدلا بهذا الحديث.

والمثال الثالث ذكر فيه الشيخ أحمد رضا خان بأن إرسال الثقة مقبول وحجة عند الحنفية، واختار الشيخ هذا القاعدة اتباعا لمذهبه.

والمثال الرابع أصاب فيه الشيخ أحمد رضا خان في حكمه على الحديث المذكور بأنه حسن صحيح.

والمثال الخامس أخطأ فيه الشيخ أحمد رضا خان في تحسين الحديث، بل هو ضعيف، كما أخطأ في المثال السادس والسابع، وتبين من هذا التعليق أن الشيخ أحمد رضا خان أخطاؤه في تحسين الحديث أكثر من إصاباته.

المطلب الثالث

تحسين الحديث في فتاوى أهل الحديث

التقوية باستدلال المحدّث:

قال الشيخ عبد الله روبري: "الرواية فيه انقطاع، لكن استدلال المحدث مثل الإمام البخاري يقوّيه"[1].

قلتُ (الباحث): أشار الحافظ السخاوي إلى تقوية الحديث الضعيف بتلقي الأئمة واحتجاهم بقوله: احتج رحمه الله (أشار إلى الإمام أحمد) بالضعيف حتى لم يكن في الباب غيره وتبعه أبو داود، وقدماه على الرأي والقياس ، ويقال عن أبي حنيفه أيضا ذلك وإن الشافعي يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره، وكذا إذا تلقت الأمه الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح[2].

١- فتاوى أهل الحديث ٢/٧٤.

٢- فتح المغيث ١/٢٨٨. وقد تكلم عن هذه القضية الشيخ عبد الله الجديع تحرير علوم الحديث ٢/١٠٩٢ حيث أشار إلى تقوية الحديث بطرق أخرى، فذكر منها التقوية باستدلال المجتهد به. فقال: ومنهم، وفيهم العارفون بالحديث، من يستدل بالحديث الضعيف في الباب لا يوجد فيه ما هو ثابت، كما لا يوجد لدلالة ذلك الضعيف معارض، كاستدلالهم بالمرسل.

تحسين الحديث بتعدد الطرق:

قال الشيخ عبد الله روبري: "هذه الروايات وإن كان في بعضها ضعف، لكنها تصل إلى درجة الحسن بكثرة الطرق" [1].

قلتُ (الباحث): قال الحافظ ابن حجر عند تعريف الحسن لغيره: ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر: كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسن [2].

وقال الحافظ السخاوي عند الكلام على الحديث الحسن، ونقل قول النووي في تقوية الضعيف: "في بعض الأحاديث هذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوى بعضه بعضا ويصير الحديث حسنا ويحتج به، وسبقه البيهقي في تقوية الحديث بكثرة الضعيفة "[3].

١- فتاوى أهل الحديث ١٢٨/٢.

٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٢٩.

٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ٧١/١.

التفريق بين الضعف اليسير والشديد عند التحسين والتصحيح:

قال الشيخ عبد الله روبري: "قال الإمام السيوطي بعد أن ذكر الروايات الواردة في قرأة القرآن: هي وإن كانت ضعيفة، لكن مجموعها تدل على أن لها أصلا"، ثم قال المحدث: لم يحكم الإمام السيوطي على مجموعها بالصحة أو الحسن، لأن ضعفها شديد، ولو كان ضعفها يسيرا لبلغت بمجموعها إلى درجة الحسن أو الصحيح" [1].

قلتُ (الباحث): قال الحافظ ابن كثير: "لا يلزم من ورود الحديث من وجوه متعددة أن يكون حسنا؛ لأن الضعف يتفاوت : فمنه ما لا يزول بالمتابعات ، و منه ضعف يزول بالمتابعة ، كما إذا كان راويه سيئ الحفظ أو روى الحديث مرسلا فإن المتابعة تنفع حينئذ فيرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة[2].

يتبين من هذا أن الأحاديث إذا كانت شديدة الضعف، فهي مع كثرتها وتعدد طرقها تبقى ضعيفة ولا ترتقي الى درجة الحسن أو الصحيح.

وقد ذكر السيوطي عن الحافظ ابن حجر أن شديد الضعف بكثرة الطرق ربما يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أو لا أصل له إلى درجة المستور السيء الحفظ[3].

١- فتاوى أهل الحديث ٢/١٣٦، ١٣٧.

٢- اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، ص ٤٠، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

٣- تدريب الراوي ص ١٧٧.

التعليق:

الأمثلة المذكورة في هذا المطلب توضّح صنيع الشيخ عبد الله روبري في فتاويه بأنه أشار إلى بعض القواعد الأصولية في تقوية الحديث الضعيف ووصوله إلى درجة الحسن حيث قال: الرواية فيه انقطاع، لكن استدلال المحدث مثل الإمام البخاري يقوّيه وحيث قال: هذه الروايات وإن كان في بعضها ضعف، لكنها تصل إلى درجة الحسن بكثرة الطرق.

الفصل الثاني

أوصاف الحديث من جهة الرد في الفتاوى

ويشتمل على المبحثين:

تضعيف الحديث في الفتاوى

حكم الوضع على الحديث في الفتاوى

التمهيد:

المراد من تضعيف الحديث أن يُحكم على الحديث بأنه ضعيف، والحديث الضعيف ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات في تعريف الحسن[1]، والحديث الصحيح: هو المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا مردوداً، ولا معللاً [2]، والحسن ما يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان[3].

ولا يلزم من كون سند الحديث ضعيفا أن يكون كذلك في نفس الأمر بل قد يكون له سند آخر صحيح، وقد ينجبر بسند آخر ضعيف ينتهي بمجموعها إلى درجة الحسن، وقول الأئمة " حديث ضعيف الإسناد" دون قولهم "ضعيف" لا يقتضي ضعف المتن إلا إذا اقتصر عليه حافظ معتمد، فالظاهر ضعف المتن وعدم صحته[4].

١- مقدمة ابن الصلاح ١/١١٢.

٢- الباعث الحثيث ص ٢٢.

٣- مقدمة ابن الصلاح ص ٩٩.

٤- انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١/٣٩٠.

المبحث الأول

تضعيف الحديث في الفتاوى

المطلب الأول

تضعيف الحديث في الفتاوى النذيرية

بيان الاحتياج إلى تميز الصحيح من الضعيف والتوقف عن الحكم على الحديث:

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي عند ما أجاب عن احتجاج صاحب الهداية بحديث: "فلابد أن يسمع كلام صاحب الهداية أولا، ثم ينظر في تحقيق الزيلعي ليتميز الصحيح من الضعيف" [1].

وقال الشيخ نذير حسين الدهلوي عند الكلام على الحديث: "لا يعرف حال رواته، فلا يحكم عليه بالصحة أو عدمه، حتّى يستدلّ به[2].

قلتُ (الباحث): قد ظهر من هذين المثالين أن الشيخ لم يحتج من الحديث إلا بعد تمييزه من الصحيح والضعيف ومعرفة حاله.

١- الفتاوى النذيرية ٢/٥٦٥.

٢- المرجع السابق ٣/٤٠١.

نقل كلام النقاد في حكم الحديث:

ينقل الشيخ نذير حسين الدهلوي أقوال الأئمة النقاد عند الحكم على الحديث.

نقل الشيخ من نيل الأوطار للشوكاني[1] قول الإمام أحمد بن حنبل في تضعيف الحديث: "هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف"[2].

حمل العنعنة على الانقطاع لعدم ثبوت اللقاء:

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي : "ورواية عبد العزيز عن محمد بن أبي أسيد هنا بالعنعنة[3]، فلابد من ثبوت اللقاء، ولو مرة، فاحتمل الانقطاع، ولم يصبح الحديث صالحا للاحتجاج" [4].

قلتُ (الباحث): تكلم الشيخ فيه بمهارته في علوم الحديث؛ لأنه قال بإثر هذا الكلام: إني قد وجدت بعد كتابة هذا الكلام شرح ابن القيم لسنن أبي داود، فوجدت فيه موافقة لكلامي، ثم ذكر كلام ابن القيم تماما.

١- نيل الأوطار للشوكاني ٨٤/٤، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٢- الفتاوى النذيرية ٦٥٥/١.

٣- رواه الإمام أبو داود في السنن، كتاب الخاتم، باب ما جاء في الذهب للنساء، ٩٣/٤: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن أسيد بن أبي أسيد، عن نافع بن عياش، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار، فليحلقه حلقة من ذهب، ومن أحب أن يطوق حبيبه طوقا من نار، فليطوقه طوقا من ذهب، ومن أحب أن يسور حبيبه سوارا من نار، فليسوره سوارا من ذهب، ولكن عليكم بالفضة، فالعبوا بها.

٤- الفتاوى النذيرية ٣٩٨/٣، ٣٩٩.

تضعيف الحديث بسبب الجرح في الراوى:

المثال الأول:

حديث أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صلّى على جنازة في المسجد فلا شيء له.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي: "وفى إسناده صالح مولى التوأمة، وقد تكلّم فيه غير واحد من الأئمة"[١].

ونقل قول النووي في تضعيف الحديث أنه قال: "وأجابوا عنه يعنى الجمهور بأجوبة؛ أحدها: أنه ضعيف لايصحّ الاحتجاج به"[٢].

ونقل من العلامة الشوكاني في نيل الأوطار قول الإمام أحمد أنه ضعّف الحديث بقوله: "هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف"[٣].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود الطيالسي[٤]، والإمام أبو داود [٥]، من طريق يحيى، وعبد الرزاق [٦]، عن معمر والثوري، والإمام أحمد[٧]، عن حجاج ويزيد بن هارون،

كلهم (الطيالسي ويحيى ومعمر والثوري وحجاج ويزيد بن هارون)، عن ابن أبي ذئب، عن صالح عن أبى هريرة رضي الله عنه.

١- الفتاوى النذيرية ١/٦٥٥.

٢- المنهاج للنووي ٧/٤٠، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٣- نقله النووي في المنهاج ٧/٤٠.

٤- المسند ٤/٧٢.

٥- السنن، باب الصلاة على الجنازة فى المسجد ٣/١٨٢.

٦- المسند ٣/٥٢٦.

٧- المرجع السابق ٢/٤٥٥.

الحكم على الحديث:

قال البيهقي: "فهذا حديث رواه جماعة عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة، وهو مما يعد في أفراد صالح، وحديث عائشة رضي الله عنها أصحّ منه، وصالح مولى التوأمة مختلف في عدالته كان مالك بن أنس يجرحه[١].

نقل الحافظ ابن عبد البر قال: "وسئل أحمد بن حنبل – وهو إمام أهل الحديث والمقدم في معرفة علل النقل فيه – عن الصلاة على الجنازة في المسجد، فقال: لا بأس بذلك، وقال: بجوازه، فقيل: فحديث أبي هريرة فقال: لا يثبت، أو قال: حتى يثبت، ثم قال: رواه صالح مولى التوأمة، وليس بشيء فيما انفرد به"[٢].

قلت (الباحث): الشيخ مصيب في حكمه على ضعف الراوي، فصالح بن نبهان المدني مولى التوأمة صدوق واختلط[٣]. لكن يروي عنه ابن أبي ذئب، وقال ابن عدي لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي أبي ذئب وابن جريج[٤].

١- السنن الكبرى ٤/٥٢.

٢- الاستذكار ٣/٤٦.

٣- تقريب التهذيب ١/٤٣٣.

٤- الكامل لابن عدي ٥/٨٤.

تضعيف الحديث بسبب الجرح في الراوى:

المثال الثاني:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: ردّ النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول، ولم يحدّث نكاحا.

وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردّ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي : " في مسألة إسلام أحد من الزوجين الكافرين قبل الآخر ما استدل بنكاح زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففي هذه روايتان؛ في إحداهما: أنها ردّت بنكاحها الأول، وأخراهما: أنها ردت بنكاح جديد ومهر جديد، لكنهما ضعيفتان[1]، كما في نيل الأوطار[2].

تخريج حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الإمام أحمد[3]، عن محمد بن سلمة، والإمام الترمذي[4]، من طريق يونس بن بكير، وأبو داود[5]، من طريق سلمة بن الفضل، كلهم عن محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال الإمام الترمذي بإثر إخراج حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن حصين من قبل حفظه. ونقل الإمام الترمذي قول يزيد بن هارون: "حديث ابن عباس رضي الله عنهما أجودُ إسنادًا[6].

---

[1]- الفتاوى النذيرية ٢/٤٣٩.

٢- نيل الأوطار للشوكاني ٦/١٩٢.

٣- المسند ١/٢٦١.

٤- الجامع، في أبواب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، ٢/٤٣٩.

٥- الجامع، في كتاب الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها؟ ٢/٢٧٢.

[6]- الجامع ٢/ ٤٣٩، ٤٤٠.

تخريج حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه:

أخرجه الإمام أحمد[١]، عن يزيد بن هارون، والإمام الترمذي[٢]، والإمام ابن ماجه [٣]، من طريق أبي معاوية،

كلاهما (يزيد بن هارون وأبو معاوية) عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه.

قال الإمام أحمد: "هذا حديث ضعيف، أو قال: واه، ولم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب إنما سمعه من محمد بن عبيد الله العرزمي، والعرزمي لا يساوي حديثه شيئا، والحديث الصحيح الذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرهما على النكاح الأول"[٤].

وقال الإمام الترمذي بعد رواية حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "هذا حديث في إسناده مقال، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم: أن المرأة إذا أسلمت قبل زوجها ثم أسلم زوجها وهي في العدة أن زوجها أحق بها ما كانت في العدة، وهو قول مالك بن أنس، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق"[٥].

وقال الدارقطني: "هذا لا يثبت وحجاج لا يحتج به، والصواب حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها بالنكاح الأول"[٦].

قلتُ (الباحث): قد ثبت من هذين المثالين أن الشيخ نذير حسين الدهلوي تحرّى في معرفة الحديث الضعيف ليجتنب من استنباط الحكم عليه، والشيخ مصيب في تضعيف الحديثين، كما تبين من تخريجهما، لكن حديث ابن عباس رضي الله عنهما حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "هذا حديث ليس بإسناده بأس كما قال الإمام الترمذي بإثر إخراجه، وهو أجودُ إسنادًا كما قال يزيد بن هارون.

---

[١]– المسند ٢/٢٠٧.

[٢]– الجامع، في أبواب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، ٢/ ٤٣٩.

[٣]– السنن ١/٦٤٧، في كتاب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر.

[٤]– المسند ٢/٢٠٧.

[٥]– الجامع ٢/ ٤٣٩.

[٦]– السنن، كتاب النكاح، باب المهر ٣/٢٥٣.

تضعيف الحديث لشدة ضعف رواته:

حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها الخبر.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي عن هذا الحديث: "ما احتج صاحب الهداية للحنفية بحديث فهو ضعيف منكر، وفيه راويان واهيان ومتروكا الحديث عند الأئمة المحققين والمحدثين النقاد، كما قال الزيلعي الحنفي في تخريج الهداية، فلابد أن يسمع كلام صاحب الهداية أولا، ثم ينظر في تحقيق الزيلعي ليتميز الصحيح من الضعيف"، ثم قال عن الحديث الأول نقلا عن الزيلعي: "هو حديث ضعيف"، ونقل قول أبي حاتم[١]: "هذا حديث منكر، ومحمد بن شرحبيل: متروك الحديث، يروي عن المغيرة ابن شعبة، عن النبي أحاديث مناكير أباطيل"[٢].

تخريج حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه:

أخرجه الإمام الدارقطني[٣]، والإمام البيهقي[٤]،من طريق محمد بن الفضل بن جابر السقطي نا صالح صالح بن مالك نا سوار بن مصعب نا محمد بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

قال ابن الملقن: "هو حديث ضعيف بمرة ، ورجاله من محمد بن الفضل إلى المغيرة ما بين ضعيف ومجهول"[٥].

وقال ابن القطان: "سوار بن مصعب ، وهو أشهر في المتروكين منه، ودونه صالح بن مالك ولا يعرف، ودونه محمد بن الفضل بن جابر ، ولا يعرف حاله"[٦].

وقال الزيلعي: "وهو حديث ضعيف" ثم نقل قول أبي حاتم وابن القطان وغيرهما [٧].

قلتُ (الباحث): الشيخ مصيب في حكمه على الرواية والرواة، كما تبين من الدراسة.

١- علل الحديث لابن أبي حاتم ١١٩/٤، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٢- الفتاوى النذيرية ٥٦٥/٢.

٣- السنن ٤٨٣/٤.

٤- السنن الكبرى ٤٤٥/٧.

٥- البدر المنير٢١٧/٨.

٦- الوهم والإيهام ١٢٧/٣.

٧- نصب الراية ٤٧٣/٣.

تضعيف الحديث بسبب الانقطاع في السند:

نفي صحة الاحتجاج للانقطاع:

قول علي رضى الله عنه: لاجمعة ولاتشريق إلا في مصر جامع.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي فيه ناقلا عن ابن الملقن من البدر المنير[1]: "لايصحّ الاحتجاج به للانقطاع، وضعف إسناده، ضعفه أحمد وآخرون [2].

تخريج قول علي رضي الله عنه:

أورده الإمام أبو يوسف[3]، عن الإمام أبي حنيفة أنه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه عبد الرزاق [4]، عن معمر، وابن أبي شيبة [5]، من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفا.

وأخرجه عبد الرزاق [6]، عن الثوري، والبيهقي[7]، من طريق شعبة، كلاهما عن زبيد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي رضي الله عنه مثله.

الكلام في رفع الإسناد ووقفه:

قال الحافظ ابن حجر: حديث لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحى إلا في مصر جامع لم أجده، وروى عبد الرزاق عن علي موقوفا لا تشريق ولا جمعة إلا في مصر جامع، وإسناده صحيح"[1].

١- البدر المنير في تخريج أحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ٥٩١/٤، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، والشرح الكبير للعلامة عبد الكريم الرافعي المتوفي ٦٢٣هـ، والاسم الأول لهذا الكتاب "فتح العزيز بشرح الوجيز، وهو شرح لكتاب "الوجيز في فقه الإمام الشافعي للإمام أبي حامد الغزالي المتوفي ٥٠٥هـ.

٢- فتاوى نذيرية ٥٨٦/١.

٣- كتاب الآثار لأبي يوسف ص ٦٠، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٥هـ.

٤- المصنف ١٦٧/٣.

٥- المرجع السابق ٤٣٩/١.

٦- المرجع السابق ١٦٧/٣.

٧- معرفة السنن والآثار ٣٢٢/٤، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة ، دمشق، بيروت، دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

وأشار إليه الحافظ الزيلعي بقوله: "غريب مرفوعا، وإنما وجدناه موقوفا على علي رضي الله عنه"[٢].

قلتُ (الباحث): حديث علي رضي الله عنه إسناده صحيح كما قال الحافظ ابن حجر، إلا أنه اختلف في رواته رفعا ووقفا، لكن روايته وقفا لا يضرّ صحته؛ لأن مثل هذا القول لا يقال بالرأي، فيكون له حكم المرفوع، كما قال الإمام الطحاوي: "كما روي عن علي رضي الله عنه في ذلك مما نحيط علما أنه لم يقله رأيا إذ كان مثله لا يقال بالرأي، وأنه لم يقله إلا توقيفا ولا توقيف يوجد في ذلك إلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٣].

وأما تضعيف إسناده، والحكم عليه بالانقطاع، كما أشار إليه الشيخ نذير حسين الدهلوي حيث رواه، فالجواب عنه أن الحديث لم يرو فقط من طريق الإمام أبو يوسف عن الإمام أبي حنيفة بلاغا، بل روي من طرق أخرى صحيحة كما قال الحافظ ابن حجر: حديث لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحى إلا في مصر جامع لم أجده، وروى عبد الرزاق عن علي موقوفا لا تشريق ولا جمعة إلا في مصر جامع، وإسناده صحيح"[٤].

١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢١٤/١.

٢- نصب الراية لأحاديث الهداية ١٩٥/٢، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣- شرح مشكل الآثار ١٨٨/٣.

٤- الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢١٤/١.

تضعيف الرواية للانقطاع:

ما رواه يزيد بن رومان أنه قال: كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي هذا الحديث ليس بصحح، بل منقطع قال الإمام الزيلعي: "ويزيد بن رومان لم يدرك عمر رضي الله عنه"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام مالك [٢]، ومن طريقه البيهقي[٣]، عن يزيد بن رومان.

الكلام في وصل الإسناد وإرساله:

الحديث من طريق يزيد بن رومان ضعفه النووي بقوله: ويزيد بن رومان لم يدرك عمر رضي الله عنه[٤].

وضعفه ابن الملقن بالانقطاع، وقال: "رواه مالك في الموطأ والبيهقي، لكنه مرسل؛ فإن يزيد بن رومان لم يدرك عمر رضي الله عنه"[٥].

طرق وشواهد الحديث الأخرى:

أخرجه ابن الجعد [٦]، والبيهقي[٧]، من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد رضي الله عنه كانوا كانوا يقومون في زمان عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر.

وأخرجه عبد الرزاق[٨]، من طريق محمد بن يوسف وهو ابن أخت السائب، عن السائب بن يزيد رضي الله عنه " أن عمر رضي الله عنه: جمع الناس في رمضان على أبي بن كعب، وعلى تميم الداري على إحدى وعشرين ركعة.

---

[١]- فتاوى نذيرية ٦٣٧/١.

[٢]- الموطأ ١١٥/١، وفي رواية في "الموطأ": بإحدى عشرة ركعة، قال البيهقي: ويجمع بين الروايتين: بأنهم قاموا بإحدى عشرة، ثم قاموا العشرين، وأوتروا بثلاث.

[٣]- السنن الكبرى في كتاب الصلاة، باب ما روى في عدد ركعات القيام في شهر رمضان ٤٩٦/٢.

[٤]- خلاصة الأحكام ٥٧٧/١، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

[٥]- البدر المنير ٣٥١/٤.

[٦]- المسند لابن الجعد ص ٤١٣.

[٧]- السنن الكبرى في كتاب الصلاة، باب ما روى في عدد ركعات القيام في شهر رمضان ٤٩٦/٢، معرفة السنن والآثار ٤٢/٤.

[٨]- المصنف ٢٦٠/٤.

وأخرجه عبد الرزاق[1]، من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن السائب بن يزيد رضي الله عنه كان القيام على عهد عمر ثلاثة وعشرين ركعة[2].

وروى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن نمير عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح[3]، قال: أدركت الناس وهم يصلون ثلاثا وعشرين ركعة بالوتر[4].

الكلام في صحة الإسناد وضعفه:

وقال النووي بعد إيراد حديث السائب بن يزيد رضي الله عنه بعشرين ركعة: "رواه البيهقي بإسناد صحيح"[5].

وقال ابن إسحاق: وما سمعت في ذلك حديثا هو أثبت عندي ولا أحرى بأن يكون من حديث السائب[6].

رأي الباحث:

أشار الشيخ نذير حسين الدهلوي إلى الإرسال في رواية يزيد بن رومان، ونقل فيه عن الحافظ الزيلعي، لكنه ثقة [7]، ثم هو لم يتفرد برواية عشرين ركعة، بل صحّ نقله من رواية السائب بن يزيد رضي الله عنه.

---

[1]- المرجع السابق ٤/٢٦٠.

[2]- وقال ابن عبد البر: وهذا محمول على أن الثلاث للوتر التمهيد ٨/١١٤.

[3]- ولد في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ونشأ بمكة، قال عطاء: أدركت مائتين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. تهذيب الكمال ٢٠/٧٠.

[4]- المصنف ٢/٣٩٣.

[5]- خلاصة الأحكام ١/٥٧٦.

[6]- مختصر قيام الليل ص ٢٢٠.

[7]- ويزيد بن رومان قال الإمام النسائي: ثقة، ومات سنة ثلاثين ومئة. تهذيب الكمال ٣٢/١٢، ١٢٣.

التعليق:

يتبين من هذه الأمثلة أن الشيخ نذير حسين الدهلوي لم يُفت إلا بعد النظر في صحة الأحاديث وضعفها، ولم يكتف على النظر إلى العبارات الفقهية، بل نظر على مستدلاتها، فإن وجد المستدل حديثا ضعيفا بين ضعفه، كما قال: "فلابد أن يسمع كلام صاحب الهداية أولا، ثم ينظر في تحقيق الزيلعي ليتميز الصحيح من الضعيف" [1]. واعتمد في الحكم على الأحاديث على كتب التخريج عامة، كما وجدنا في الأمثلة أنه اعتمد على نيل الأوطار للشوكاني ونصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي وعلى البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن.

وفي بعض الأحيان نظر إلى الأحاديث كالمحدث، وحكم على الانقطاع والضعف حيث قال: "ورواية عبد العزيز عن محمد بن أبي أسيد هنا بالعنعنة، فلابد من ثبوت اللقاء، ولو مرة، فاحتمل الانقطاع، ولم يصبح الحديث صالحا للاحتجاج" [2]. فلم يُفت على الحديث الضعيف مع وجود الحديث الضعيف خلافه حسب اجتهاده.

وهذا يدل على مهارته في علوم الحديث؛ حيث قال بعد كتابة هذا الكلام: إني قد وجدت بعد كتابة هذا الكلام شرح ابن القيم لسنن أبي داود، فوجدت فيه موافقة لكلامي.

ومجال الاجتهاد في ترجيح الصحيح على الضعيف أو التطبيق بين الأحاديث أو تقويتها بالشواهد أو الترجيح للأوفق بالقرآن الكريم أو بين الناسخ والمنسوخ والأخذ بالناسخ، فهو مجال واسع جدا، ولكل وجهة هو موليها.

١- الفتاوى النذيرية ٢/٥٦٥.

٢- المرجع السابق ٣/٣٩٨، ٣٩٩.

المطلب الثاني

تضعيف الحديث في الفتاوى الرضوية

بيان الأعمّيّة في تعريف المرسل عند الفقهاء والأصوليين:

ذكر الشيخ أحمد رضا خان أنّ تعريف المرسل عند الفقهاء والأصوليين أعمّ وأشمل من تعريفه عند المحدثين، وأن هذه الأعمّيّة لا يضرّ في حكم الاستدلال بالمرسل [1].

أورد الشيخ قول ابن الصلاح أنه قال: وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، ونحو ذلك، كله من قبيل المعضل؛ لما تقدّم. وسمّاه الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مرسلا، وذلك على مذهب من يُسمِّي كل ما لا يتّصل مرسلا[2].

ثم نقل الشيخ الأقوال من كتب الأصول في تعميم تعريف المرسل. فقال الشيخ: في التلويح وغيره: وإن لم يذكر الواسطة أصلا فمرسل[3]. وفي مسلم الثبوت: المرسل قول العدل: قال عليه الصلاة والسلام كذا، وفي فواتح الرحموت[4]: الكل داخل في المرسل عند أهل الأصول.

قلت (الباحث): التعميم في تعريف المرسل عند الفقهاء والأصوليين، وأما المحدثون فلا يحتجون بالمرسل، لأنهم يعدونه نوعا من الحديث الضعيف.

١- الفتاوى الرضوية ٣٠/٦٥٤، ٦٥٥.

٢- معرفة أنواع علوم الحديث ١٣٨.

٣- التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ١٣/٢، والتوضيح شرح لمتن التنقيح، وكلاهما لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري، المتوفى سنة ٧٤٧هـ، وجاء التفتازاني سعد الدين محمود بن عمر الشافعي، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ، وكتب حاشية على التوضيح سماها: التلويح، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

٤- فواتح الرحموت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري المتوفي سنة ١١٨٠هـ، وهو شرح لمسلم الثبوت، للعلامة محب الله بن عبد الشكور البهاري الحنفي، المتوفى سنة ١١١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

الاستدلال بالمرسل والمنقطع مطلقا وأن الارسال والانقطاع لا يضرّ في صحة الحديث:

ذكر الشيخ أحمد رضا خان حكم المرسل والمنقطع، والاستدلال بهما مطلقا وأن الارسال والانقطاع لا يضرّ في صحة الحديث ولا في الاستدلال.

نقل الشيخ من المرقاة قول العلامة ابن حجر المكي: ولا يضرّ ذلك في الاستدلال به ههنا؛ لأن المنقطع يعمل به في الفضائل إجماعا[١].

وقال الشيخ عند ذكر حكم المنقطع: "الانقطاع لا يضرّ صحة الحديث وحجيته عند أئمتنا الكرام وعند جمهور العلماء" [٢].

ثم نقل قول ابن الهمام: "وضعف بالانقطاع، وهو عندنا كالإرسال بعد عدالة الرواة وثقتهم لا يضرّ"[٣].

ونقل قول ابن أمير الحاج: "لا يضرّ ذلك، فإن المنقطع كالمرسل في قبوله من الثقات"[٤].

ونقل قول علي القاري: " وقال أبو داود: هذا مرسل: أي: نوع مرسل، وهو المنقطع، لكن المرسل حجة عندنا وعند الجمهور"[٥].

قلت (الباحث): المنقطع ليس بداخل في قسم الصحيح عند جمهور المحدثين، ولم يقل بذلك أحد مطلقا، أما قول الشيخ أحمد رضا خان: الانقطاع لا يضرّ صحة الحديث، فهذا يخالف مذهب المحدثين؛ لأن مصطلحات الفقهاء ليست بحجة في علوم الحديث عند المحدثين.

١- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٧١٥/٢.

٢- الفتاوى الرضوية ٤٤٨/٥.

٣- فتح القدير ٢٢/١.

٤- الفتاوى الرضوية ٤٤٩/٥.

٥- مرقاة المفاتيح ٣٦٨/١.

قبول المنكر والمدرج في الفضائل:

قال الشيخ أحمد رضا خان: " الحديث المضطرب بل والمنكر بل والمدرج ليس من قبيل الموضوع، أما الانقطاع فهو أمر سهل، فعدّه بعض العلماء طعنا: يقول العلماء: كون الحديث مضطربا بل كونه منكرا لا علاقة له بالموضوع، ولذلك يكون مقبولا في الفضائل" [1].

قلت (الباحث): المنكر والمدرج من أنواع الضعيف جدا ؛ لأن الضعيف إذا رُتّب على حسب شدة الضعف قُدّم الموضوع، ويتلوه المتروك ثم المنكر ثم المعلل ثم المدرج ثم المضطرب[2]،

لأنه إما راويه ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق ، وإما راويه ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة ، وكلا القسمين فيه ضعف شديد.

١- الفتاوى الرضوية ٥/٤٥٠.

٢- قال السيوطي في تدريب الراوي ١/٢٩٥: شر الضعيف الموضوع، وهذا أمر متفق عليه، ويليه المتروك ثم المنكر ثم المعلل ثم المدرج ثم المقلوب ثم المضطرب. توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري، ٢/٥٩٧، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

الإشارة إلى تعليل الرواية من غير بيان الوجه:

تذهب الأرضون كلها يوم القيامة إلا المساجد فإنها تنضم بعضها إلى بعض.

قال الشيخ أحمد رضا خان: في هذه الرواية تعليل قويّ[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الطبراني [٢] وابن عدي[٣] من طريق أصرم بن حوشب عن قرة بن خالد عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس رضي الله عنهما.

كلام الأئمة في تعليل الحديث:

وقال ابن طاهر المقدسي: رواه أصرم بن حوشب : عن قرة بن خالد عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما. أصرم كذاب[٤].

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصحّ، والمتهم به أصرم[٥].

وأصرم بن حوشب قال فيه الإمام البخاري[٦] والنسائي[٧]: متروك. وقال ابن معين: كذاب خبيث[٨]. خبيث[٨]. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات[٩].

رأي الباحث: أشار الشيخ أحمد رضا خان إلى تعليل قويّ في هذه الرواية، ولكنه لم يبين التعليل ولا وجهه، كما لم يذكر قائل هذا التعليل ولا مصدره، والتعليل القوي يعتبر تضعيفا شديدا، فكأن الشيخ ضعّف الرواية تضعيفا إجماليا، وتبين من دراسة العلة في هذه الرواية أنها معلولة، حيث أعلها النقاد بجرح راويه جرحا شديدا.

١- الفتاوى الرضوية ٤٢٦/١٦.

٢- المعجم الأوسط ٢١٤/٤.

٣- الكامل ٩٦/٢.

٤- ذخيرة الحفاظ ١١٤١/٢.

٥- الموضوعات ٩٤/٢.

٦- التاريخ الكبير ٥٦/٢.

٧- الضعفاء والمتروكين ص ٢١.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٣٦/٢.

٩- المجروحين ١٨١/١.

الحكم على عدم صحة الحديث:

حديث: لا مهدي إلا عيسى.

قال الشيخ أحمد رضا خان: هذا الحديث لا يصحّ[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم [٢]، والبيهقي [٣]، والحاكم [٤]، من طريق محمد بن خالد الجندي عن أبان بن صالح صالح عن الحسن عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

كلام النقاد في تضعيف الحديث:

قال أبو نعيم: "غريب من حديث الحسن، لم نكتبه إلا من حديث الشافعي"[٥].

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن خالد: "حديثه لا مهدي إلا عيسى بن مريم، وهو خبر منكر"[٦].

وقال أبو الحسين الآبري: "قد تواترت الأخبار واستفاضت في المهدي وأنه من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنه يخرج مع عيسى بن مريم، ويساعده في قتل الدجال بباب لد بأرض فلسطين، وأنه يؤم هذه الأمة وعيسى يصلي خلفه. ومحمد بن خالد الجندي غير معروف عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل"[٧].

قلتُ (الباحث): الشيخ مصيب في حكمه بعدم صحة الحديث كما ثبت من الدراسة.

١- الفتاوى الرضوية ٢٢٥/٢٩.

٢- حلية الأولياء ١٦١/٩.

٣- معرفة السنن والآثار ٤٧٦/١٤.

٤- المستدرك ٤٨٨/٤.

٥- حلية الأولياء ١٦١/٩.

٦- ميزان الاعتدال ١٣٢/٦.

٧- مناقب الإمام الشافعي، محمد بن الحسين أبو الحسن الآبري السجستاني، تحقيق: د. جمال عزون، الدار الأثرية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

الحكم على عدم صلاحية الاحتجاج بالحديث لشدة ضعف الراوي:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال: بسم الله اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت.

قال الشيخ أحمد رضا خان: "هذا الحديث غير صالح للاحتجاج لشدة ضعفه؛ لأن فيه داود بن الزبرقان، وهو متروك"[1]، ونقل من التقريب: قال في تقريب التهذيب: متروك، وكذبه الأزدي[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني [3]، من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي نا داود بن الزبرقان نا شعبة عن ثابت البناني البناني عن أنس رضي الله عنه.

دراسة إعلال الحديث:

وداود بن الزبرقان الرقاشي، قال ابن معين: ليس بشيء[4]، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث[5]، وقال وقال أبو زرعة: متروك، وقال أبو داود: ترك حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة[6].

الحديث رواه داود بن الزبرقان عن شعبة[7]، وهو من الأئمة المشهورين، وله تلاميذ كثيرون، والتفرّد عن مثله لا يقبل إلا إذا كان المتفرد من خواصّه أو كان من الأئمة الحفاظ.

ولذلك أعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا داود بن الزبرقان تفرد به إسماعيل بن عمر"[8].

قلتُ (الباحث): قد ثبت من الدراسة أن هذا الحديث غير صالح للاحتجاج لشدة ضعفه كما قال الشيخ.

١- الفتاوى الرضوية ١٠/٦٤٤.

٢- ١/٢٧٩.

٣- المعجم الأوسط ٧/٢٩٨.

٤- التاريخ رواية الدوري ٤/٢٥٣.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٤١٣.

٦- الضعفاء والمتروكين ص ٣٨.

٧- إمام حجة حافظ وأمير المؤمنين في الحديث، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/١٢٦، ١/١٦٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٨٠.

٨- المعجم الأوسط ٧/٢٩٨.

استنباط الأحكام من الرويات الشديدة ضعفها من غير بيان الضعف:

قال الشيخ أحمد رضا خان في إثبات القصّ والأخذ من اللحية وأنها سنة: فقد ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من سعادة المرء خفة لحيته. أخرجه الطبراني في الكبير وابن عدي في الكامل عن ابن عباس رضي الله عنهما[١].

كما أورد الشيخ أحمد رضا خان في إثبات الأخذ من اللحية حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها[٢].

تخريج حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الطبراني [٣] وابن عدي [٤] من طريق يوسف بن الغرق عن سكين بن أبي سراج عن المغيرة بن بن سويد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

تخريج حديث عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه الإمام الترمذي[٥] من طريق عمر بن هارون عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عن جده رضي الله عنهما.

إعلال حديث عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

الحديث يرويه عمر بن هارون بن يزيد البلخي، وانفرد بروايته، وهو متروك[٦].

ولذلك أعله الإمام الترمذي بقوله: هذا حديث غريب"، ثم نقل عن الإمام البخاري أنه قال: عمر بن هارون مقارب الحديث لا أعرف له حديثا ليس له أصل، أو قال، ينفرد به، إلا هذا الحديث، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن هارون[٧].

١- الفتاوى الرضوية ٢٢/٥٨٢.

٢- المرجع السابق ٢٢/٥٩٠.

٣- المعجم الكبير ١٢/٢١١.

٤- الكامل ٨/٥٠٦.

٥- الجامع في أبواب الأدب، باب ما جاء في الأخذ من اللحية ٤/٣٩١.

٦- تقريب التهذيب ٢/٦٨٥.

٧- الجامع ٤/٣٩١.

بيان شدة ضعف حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

قال الذهبي: يوسف بن الغرق متهم، وسكين وضاع [1].

وقال ابن الجوزي: فيه سكين بن أبى سراج، قال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الأثبات، وفيه يوسف بن الغرق قال أبو الفتح الأزدي: هو كذاب[2].

قلت (الباحث): وجواز التساهل في رواية الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه، هو في الترغيب والترهيب، وأما في صفات الله تعالى والأحكام وغيرهما، فلم يروا التساهل فيه من غير بيان.

قال الحافظ العراقي:"وأما غير الموضوع فجوزوا التساهل في إسناده وروايته من غير بيان لضعفه إذا كان في غير الأحكام والعقائد، بل في الترغيب والترهيب من المواعظ والقصص وفضائل الأعمال ونحوها"[3].

١- تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي ص ١٠،

٢- الموضوعات ١١٦/١.

٣- شرح التبصرة والتذكرة ص ١٠١.

الحكم على عدم صحة الحديث بسبب الضعف في الراوي:

حديث: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج.

قال الشيخ أحمد رضا خان: "ومن جعله كلام رسول الله بالجزم فهو اجتراء شديد، وهو حديث لا يصحّ، مدار إسناده على أبي صالح باذام، وباذام ضعفه أئمة الفن، ومن هنا يظهر أن الحديث غير صالح للاحتجاج؛ لأن الحديث الضعيف لا يكون حجة في الأحكام"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الأئمة أبو داود[٢]، من طريق شعبة، والترمذي [٣]، والنسائي[٤]من طريق عبد الوارث بن سعيد، والبيهقي[٥]، من طريق همام وعبد الوارث،

كلهم عن محمد بن جحادة عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه الأئمة الطيالسي[٦]، وأحمد [٧]، وابن حبان[٨]، كلهم من طريق أبي عوانة، عن عمر بن أبي أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لعن الله زائرات القبور.

كلام النقاد في حكم الحديث:

قال الإمام الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن[٩].

وقال ابن الملقن: واختلف كلام الحفاظ في أبي صالح هذا: هل هو باذام مولى أم هانئ الضعيف ، أو ذكوان السمان الرواي عن أبي هريرة رضي الله عنه، الثقة المحتج به في الصحيحين أم غيرهما.

١- الفتاوى الرضوية ٥١٣/٩.

٢- السنن، كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور ٢١٨/٣.

٣- الجامع أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا ٤٢٢/١.

٤- السنن الكبرى، كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، ٦٥٧/١.

٥- السنن الكبرى ٧٨/٤.

٦- المسند ١١٣/٤.

٧- المسند ٣٣٧/٢.

٨- الصحيح ٤٥٢/٧.

٩- الجامع ٤٢٢/١.

فنقل ابن الملقن الاختلاف في تعين الراوي أبي صالح، ونقل قول ابن حبان: أبو صالح هذا اسمه ميزان، بصري ثقة ، ليس بصاحب الكلبي، ذاك اسمه باذام[1].

ثم ذكر ابن الملقن أنه خالف ابن حبان في ذلك جماعة من الأئمة، منهم الحاكم وابن عساكر وعبد الحق الحافظ المنذري والنووي حيث ذهبوا إلى أن أبا صالح هذا ليس بالسمان المحتج به، وإنما هو باذان[2].

وذكره عبد الحق وعقبه بقوله: هذا يرويه أبو صالح صاحب الكلبي ، وهو عندهم ضعيف جدا، وأنكر هذه العبارة عليه ابن القطان، أما أبو صالح هذا فليس في هذا الحد، ولا من هذا النمط، ولا أقول إنه ثقة، لكني أقول: إنه ليس كما توهمه هذه العبارة، بل قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لم أر أحدا من أصحابنا تركه، وقال يحيى بن معين: إذا روى عنه غير الكلبي لا بأس به[3].

وقال الشيخ شعيب وزملاؤه: "حسن لغيره دون ذكر السرج، وهذا إسناد ضعيف لضعف أبي صالح: واسمه باذام"[4].

وقال الشيخ الألباني: "وهو ضعيف، بل اتهمه بعضهم"[5].

وقال الشيخ أيضا: "هذا الحديث مع شهرته ضعيف الإسناد، لا تقوم به حجة، وإن تساهل كثير من المصنفين فأوردوه في هذا الباب وسكتوا عن علته،...وأما الجملة الأولى من الحديث فصحيحة لها شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه"[6].

قلت (الباحث): تبين من أقوال الأئمة أن إسناد الحديث ضعيف لضعف أبي صالح باذام، أما الجملة الأولى فلها شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

١- صحيح ابن حبان ٤٥٣/٧.

٢- البدر المنير ٣٤٧/٥، ٣٤٨.

٣- بيان الوهم والإيهام ٥٦٣/٥.

٤- حاشية مسند أحمد ٣٦٤/٤.

٥- أحكام الجنائز ص ١٨٦.

٦- المرجع السابق ص ٢٣٢، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

التعليق:

قد تجلّى في هذا المطلب بأن الشيخ أحمد رضا خان حكم بضعف الأحاديث عند الحاجة في الفتاوى الرضوية، وبين بعض القواعد لقبول بعض أقسام الضعيف، وقَبل الضعاف في الأحكام في بعض الأحيان، وأذكر التعليق حسب الأمثلة.

المثال الأول: الشيخ أحمد رضا خان قَبل فيه المرسل في الأحكام حيث قال: تعريف المرسل عند الفقهاء والأصوليين أعمّ وأشمل من تعريفه عند المحدثين، وأن هذه الأعمّيّة لا يضرّ في حكم الاستدلال بالمرسل.

المثال الثاني: الشيخ أحمد رضا خان ادعى فيه أنه لا منافاة بين الانقطاع وبين صحة الحديث، وادعى صحة الاستدلال بالمرسل والمنقطع.

المثال الثالث: الشيخ أحمد رضا خان قَبِل الحديث المضطرب والمنكر والمدرج في الفضائل، مع أنها أقسام الضعف الشديد.

المثال الرابع: الشيخ أحمد رضا خان أشار إلى تعليل قوي في الرواية، لكنه لم يبين التعليل ولا وجهه، مع أنه صادق في كلامه.

المثال الخامس: الشيخ أحمد رضا خان ذكر فيه حديثا، وقال: لا يصح، وهو مصيب في هذا الحكم.

المثال السادس: ذكر الشيخ أحمد رضا خان فيه حديثا، وقال: هذا الحديث غير صالح للاحتجاج، والشيخ مصيب في هذا القول.

المثال السابع: ذكر فيه الحديث الضعيف، ولم يبين الشيخ أحمد رضا خان سبب ضعفه، واستنبط الحكم من هذا الحديث.

المثال الثامن: الشيخ أحمد رضا خان ذكر فيه حديث اللعن على زائرات القبور واتخاذ السرج عليها، وحكم عليه بالضعف لضعف راويه.

المطلب الثالث

تضعيف الحديث فى إمداد الفتاوى

تضعيف الحديث بسبب الجرح فى الراوي:

حديث جابر رضي الله عنه رفعه: لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا.

قال الشيخ التهانوي: "الحديث ضعيف بإبراهيم بن يزيد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن ماجه [٢]، من طريق إبراهيم بن يزيد المكي عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

إبراهيم بن يزيد الخوزي الأموي أبو إسماعيل المكي، قال أبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث، وهو ضعيف الحديث"[٣]. وقال ابن معين: ليس بثقة[٤]. وقال النسائي: متروك الحديث[٥].

وقال ابن حجر: "في إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو ضعيف" [٦].

قلتُ (الباحث): فالحديث ضعيف من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي كما قال الشيخ.

طرق الحديث الأخرى:

ورواه ابن شاهين[٧]، وابن الجوزي[٨]، من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى حدثني أبي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ورواه ابن الجوزي[٩]، من طريق القاسم بن عبد الله بن محمد عن جده عن جابر رضي الله عنه.

١- إمداد الفتاوى ٥٣٥/١.

٢- السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأوقات، ٤٨٧/١.

٣- الجرح والتعديل ١٤٧/١.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري ١١١/٣.

٥- الضعفاء والمتروكين ص ١٢.

٦- الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ٢٤٢/١.

٧- ناسخ الحديث ومنسوخه ص ٢٨٠، تحقيق : سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٨- العلل المتناهية ٩٠٩/٢.

٩- المرجع السابق ٩٠٩/٢.

حكم الأسانيد الأخرى:

أعل ابن الجوزي كلا الطريقين بعد روايتهما بقوله: "هذان حديثان لا يصحان؛ أما الطريق الأول؛ ففيه: محمد بن عمران قال البخاري: منكر الحديث يتكلمون فيه، وأما الثاني ففيه: القاسم بن عبد الله قال يحيى: ليس هو بشيء، وقال النسائي: هو حديث منكر"[1].

رأي الباحث:

الحديث كما قاله الشيخ التهانوي ضعيف بسبب الجرح في الراوي، وهو إبراهيم بن يزيد مجمع على ضعفه، والحديث روي من طريقين آخرين، لكنهما لا يصحان كما أعلهما ابن الجوزي عقب روايتهما.

---

[1]- العلل المتناهية ٢/٩٠٩.

تضعيف الحديث لشدة ضعف إسناده:

سئل الشيخ أشرف علي التهانوي عن حكم جواز غسل الزوج أمرأته، فأجاب عنه إجابة تفصيلية محققة، وذكر الخلاف في هذه المسئلة، وقال: واحتج المجوزون بوجوه؛ الأول: بقوله صلى الله عليه وسلم: لعائشة رضي الله عنها: ما ضرك إن متّ قبلي فغسلتك الخ، وجوابه، أن البخاري روى هذه القصة، ولم يذكر هذه الزيادة، بل تفرد بها ابن إسحاق، وعنعن في الرواية، وهو غير صحيح،...والرابع: بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: الرجل أحق بغسل إمرأة اهـ، وجوابه: أنه من رواية الحجاج بن أرطاة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال ابن المديني في داود: ما روى عن عكرمة، فمنكر، وقال أيضا: مرسل الشعبي أحب إلي من داود عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال أبو دواد: أحاديثه عن شيوخه مستقيمة واحاديثه عن عكرمة مناكير، وقال ابن عيينة: كنا نتقي حديث داود، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ولولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه، وهو وإن وثقه الأئمة أيضا[١]، لكن توثيقهم إياه في نفسه لا يعارض حكم الأئمة بالنكارة على حديثه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأيضا فيه الحجاج بن أرطاة المختلف فيه والمدلس المشهور، وقد عنعن، في الرواية فلا تقبل، وبالجملة حديث ابن عباس ضعيف لايحتج" [٢].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة [٣] عن معمر بن سليمان الرقي عن حجاج عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وذكره الإمام البيهقي معلقا عن الحجاج عن داود عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما[٤].

الحكم على الحديث:

قال ابن التركماني: لم يذكر سنده إلى الحجاج، ورواه ابن ابى شيبة في مصنفه عن معمر بن سليمان الرقى عن الحجاج، وقال البيهقى في باب من قال الرهن مضمون: معمر بن سليمان غير محتج به،

١- الجرح والتعديل ٤٠٩/٣.

٢- إمداد الفتاوى ٤٨٩/١- ٤٩١.

٣- المصنف ٣٦٣/٣.

٤- السنن الكبرى ٣٩٧/٣.

والحجاج ايضا متكلم فيه، وداود بن الحصين وإن وثق إلا أن ابن المدينى قال: ما روى عن عكرمة فمنكر، وقال ابن عيينة: كنا نتقى حديثه[1].

قلت (الباحث): الحديث عن من رواية داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد ضعفه الشيخ أشرف علي التهانوي؛ لأن الأئمة المحدثين حكموا على روايته عن عكرمة بالنكارة، ثم فيه الحجاج بن أرطاة، وهو مختلف في، لكنه مدلس، وقد روى عن داود بن الحصين بالعنعنة، ومثله لا يقبل عنعنته إلا إذا صرح بالسماع، إذن الشيخ أشرف علي التهانوي مصيب في تضعيفه لهذا الحديث.

١- الجوهر النقي لابن التركماني ٣٩٧/٣، دار الفكر بيروت.

التعليق:

قد تبين من هذا المطلب بأن الشيخ التهانوي تكلم في فتاويه على تضعيف الحديث عند ما مست الحاجة إليه، وننظر في المثال الأول أنه قال: الحديث ضعيف بإبراهيم بن يزيد، ونرى في المثال الثاني أن الشيخ التهانوي تكلم في تضعيف الحديث بالتفصيل عند ما يرى اقتضاء المقام به.

المطلب الرابع

تضعيف الحديث في فتاوى أهل الحديث

ادعاء عدم ثبوت التراويح عشرين ركعة:

قال الشيخ عبد الله روبري: هذا اختلاق بأن عمر رضي الله عنه سنّ عشرين ركعة، وقال: نحن نقول بالجزم بأنه لا توجد رواية فيه تصريح بأن عمر رضي الله عنه سنّ عشرين ركعة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجعد [٢]، والبيهقي[٣]، من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد رضي الله عنه كانوا يقومون في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعشرين ركعة والوتر.

وأخرجه عبد الرزاق[٤]، من طريق محمد بن يوسف وهو ابن أخت السائب، عن السائب بن يزيد رضي الله عنه " أن عمر رضي الله عنه: جمع الناس في رمضان على أبي بن كعب، وعلى تميم الداري على إحدى وعشرين ركعة.

وأخرجه عبد الرزاق[٥]، من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن السائب بن يزيد رضي الله عنه كان القيام على عهد عمر رضي الله عنه ثلاثة وعشرين ركعة[٦].

الحكم الحديث:

الحديث برواية بعشرين ركعة رواه عن السائب بن يزيد رضي الله غير واحد من الثقات، منهم: محمد بن يوسف المدني، وهو ابن أخت السائب رضي الله عنه ثقة ثبت[٧].

ورواه يزيد بن عبد الله بن خصيفة المدني، وهو ثقة[٨].

قال الإمام النووي بعد إيراد حديث السائب بن يزيد رضي الله عنه: "رواه البيهقي بإسناد صحيح"[٩].

صحيح"[٩].

١- فتاوى أهل الحديث ٦٤٢/١.

٢- المسند ص ٤١٣.

٣- السنن الكبرى في كتاب الصلاة، باب ما روى في عدد ركعات القيام في شهر رمضان ٤٩٦/٢، معرفة السنن والآثار ٤٢/٤.

٤- المصنف ٢٦٠/٤.

٥- المرجع السابق ٢٦٠/٤.

٦- وقال ابن عبد البر: وهذا محمول على أن الثلاث للوتر. التمهيد ١١٤/٨.

٧- تقريب التهذيب ١٤٩/٢.

٨- المرجع السابق ص ٣٢٧.

٩- خلاصة الأحكام ٥٧٦/١.

وقال ابن إسحاق: وما سمعت في ذلك حديثا هو أثبت عندي ولا أحرى بأن يكون من حديث السائب[1].

قلتُ (الباحث): كذا ادعى عدم ثبوت صلاة التروايح عشرين ركعة بالجزم، لكنه صحّ نقله من رواية السائب بن يزيد رضي الله عنه[2]، ورواه عنه غير واحد من الثقات، ولذلك حكم عليه الأئمة والنقاد بالصحة والثبوت.

١- مختصر قيام الليل ص ٢٢٠.

٢- وروى ابن أبي شيبة في المصنف ٣٩٣/٢ بسنده عن عطاء بن أبي رباح، قال: أدركت الناس وهم يصلون ثلاثا ثلاثا وعشرين ركعة بالوتر. وعطاء بن أبي رباح وبيأبيلد في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ونشأ بمكة، قال عطاء: أدركت مائتين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. تهذيب الكمال ٧٠/٢٠.

تضعيف الحديث للانقطاع في الإسناد:

ما ورد في قصة نكاح أم حبيبة أن النجاشي لما دفع الدنانير إلى خالد بن سعيد فقبضها، ثم أرادوا أن يقوموا، فقال: اجلسوا فإن سنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إذا تزوجوا أن يؤكل الطعام على التزويج، فدعا بطعام، فأكلوا، ثم تفرقوا، قالت أم حبيبة : فلما وصل إلي المال أرسلت إلى أبرهة التي بشرتني فقلت لها : إني كنت أعطيتك ما أعطيتك يومئذ ولا مال بيدي وهذه خمسون مثقالا، فخذيها، فاستعيني بها، فأخرجت إلي حقة فيها جميع ما أعطيتها، فردته إلي، وقالت : عزم علي الملك أن لا أرزأك شيئا و أنا التي أقوم على ثيابه و دهنه، وقد اتبعت دين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلمت لله، وقد أمر الملك نساءه أن يبعثن إليك ما عندهن من العطر، فلما كان الغد جاءتني بعود وورس وعنبر وزباد كثير وقدمت بذلك كله على رسول الله صلى الله عليه و سلم وكان يراه علي وعندي فلا ينكر ثم قالت أبرهة : فحاجتي إليك أن تقرئي رسول الله صلى الله عليه وسلم مني السلام وتعلميه أني قد اتبعت دينه قالت: ثم لطفت بي وكانت هي التي جهزتني وكانت كلما دخلت علي تقول: لا تنسي حاجتي إليك قالت: فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه و سلم أخبرته كيف كانت الخطبة وما فعلت بي أبرهة فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرئته منها السلام فقال: وعليها السلام ورحمة الله و بركاته.

قال الشيخ عبد الله روبري: فيه إسماعيل بن عمرو، وهو من الطبقة الرابعة، وأم حبيبة توفيت سنة ٤٤ هـ على قول صحيح، فالرواية منقطعة، وهو من قسم الضعيف" [١].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الحاكم[٢]، حدثني أبو عبد الله الأصبهاني ثنا الحسن بن مصقلة ثنا الحسين بن الفرج ثنا محمد بن عمر قال : داود بن عروة بن مسعود الثقفي حدثنا عبد الله بن عمرو بن زهير عن إسماعيل بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أم حبيبة رضي الله عنها.

دراسة اتصال الإسناد وانقطاعه:

إسماعيل بن عمرو بن سعيد الأموي أبو محمد، قال ابن حجر: من الطبقة الرابعة، وذكر أنهم الذين جلّ روايتهم من كبار التابعين[٣]. قال ابن حبان: من جلة أهل المدينة يروى عن جماعة من التابعين[٤].

---

[١]- فتاوى أهل الحديث ٢/٣٩٦.

[٢]- المستدرك ٤/٢٢.

[٣]- تقريب التهذيب ١/٩٨.

[٤]- كتاب الثقات ٦/٣٠.

وأم حبيبة اسمها رملة بنت أبي سفيان، كانت من مهاجرات الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش، فمات عبيد الله عنها متنصرا، وتزوّج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة رضي الله عنها، وعقد له عليها النجاشي [1]، قال الفسوي: توفيت سنة أربع وأربعين[2].

قلت الباحث: تبين من هذه الدراسة أن الرواية منقطعة بين إسماعيل بن عمرو وأم حبيبة حيث توفيت سنة ٤٤ هـ، وإسماعيل بن عمرو وإن كان من طبقة التابعين، لكن جلّ روايته من كبار التابعين.

١- معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٢١٦/٦، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ /١٩٩٨م، الاستيعاب لابن عبد البر ١٨٤٣/٤، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

٢- المعرفة والتاريخ للفسوي ٣٢٧/٣، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت.

تضعيف الرواية للانقطاع في الاسناد:

ما رواه أبو عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته، فقال: التمس لي ثلاثة أحجار قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: إنها ركس.

قال الشيخ عبد الله روبري: " والقول الصحيح أن سماع أبي عبيدة من أبيه ليس بثابت[1]، كما في التهذيب [2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد[3]، والإمام الترمذي [4]، من طريق وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

دراسة وصل الإسناد وإرساله:

روى الإمام الترمذي من طريق شعبة عن عمرو بن مرة، قال: سألت أبا عبيدة بن عبد الله، هل تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: لا[5].

قال ابن حبان في ترجمة أبي عبيدة: "يروي عن أبيه، ولم يسمع منه شيئا"[6].

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود هل سمع من أبيه عبد الله؟ قال: فقال أبي: لم يسمع" [7].

قلت (الباحث): قد تبين من الدراسة أن سماع أبي عبيدة من أبيه عبد الله ليس بثابت كما ذكره الشيخ.

---

[1]- فتاوى أهل الحديث ٢/٦٦٥.

[2]- تهذيب التهذيب ٥/٦٦.

[3]- المسند ١/٣٨٨.

[4]- الجامع، في أبواب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين ١/٦٩.

[5]- السنن ١/٧٠

[6]- كتاب الثقات ٥/٥٦١.

[7]- المراسيل ص ٢٥٦.

تضعيف الحديث لكون الراوي متهما:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك، فطلعت الشمس بضياء وشعاع ونور لم يرها طلعت فيما مضى بمثله، فأتى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "يا جبريل، مالي أرى الشمس اليوم طلعت بضياء ونور وشعاع لم أرها طلعت فيما مضى؟، قال: إن ذلك أن معاوية بن معاوية الليثي مات بالمدينة اليوم، فبعث الله إليه ألف ملك يصلون عليه، قال: وفيم ذاك؟ قال: قال: كان يكثر قراءة قل هو الله أحد في الليل والنهار، وفي ممشاه، وقيامه وقعوده، فهل لك يا رسول الله أن أقبض لك الأرض فتصلي عليه؟ قال: نعم، فصلى عليه ".

قال الشيخ عبد الله روبري: روى ابن عبد البر عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه، ثم قال: جميع أسانيدها ليست قوية، وأما الحافظ ابن حجر فاعتبر هذه الواقعة قوية بمجموع طرقها، وقال الذهبي: ليس في الصحابة أحد باسم معاوية بن معاوية، وقال ابن القيم[١]: "لا تصحّ الرواية في جنازة معاوية بن معاوية، فإن في إسناده العلاء بن زيد، ويقال: ابن زيد، قال فيه علي بن المديني: أنه كذّاب"[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه الأئمة أبو يعلى الموصلي[٣]، والبيهقي[٤]، وابن عساكر[٥] من طريق يزيد بن هارون، عن العلاء أبي محمد الثقفي عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

بيان علة الحديث:

أعله ابن الجوزي بقوله: "هذا حديث لا يصح"[٦].

وقال ابن عساكر: "هذا حديث غريب"[٧].

والعلاء بن زيد أبو محمد الثقفي، متروك ورماه أبو الوليد بالكذب [٨].

وقال ابن حبان: رواه عنه يزيد بن هارون حديثا منكرا لم يتابع عليه، ولست أحفظ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا يقال له: معاوية بن معاوية الليثي[٩].

١- زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢- فتاوى أهل الحديث ١٢٣/٢.

٣- المسند ٢٥٦/٧.

٤- السنن الكبرى في كتاب الجنائز، باب الصلاة على الميت الغائب ٥٠/٤.

٥- المعجم ٩٢٦/٢، تحقيق: الدكتورة وفاء، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.

٦- العلل المتناهية ٢٩٨/١.

٧- المعجم ٩٢٦/٢.

٨- تقريب التهذيب ٧٦٣/١.

٩- المجروحين ١٨١/٢.

وقال ابن عدي: "ويحدث، عن أنس بأحاديث عداد مناكير"[1].

الطرق الأخرى لهذا الحديث:

أخرج أبو يعلى الموصلي[2]، وأبو نعيم[3]، والبيهقي[4]، من طريق محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي أبي ميمونة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه نحوه.

ونقل ابن عدي قول الإمام البخاري عن هذا الحديث أنه قال: لا يتابع[5].

وقال الذهبي في ترجمة محبوب بن هلال: "لا يعرف وحديثه منكر"[6].

وأخرج الطبراني[7]، من طريق نوح بن عمرو بن حوي الحمصي نا بقية بن الوليد عن محمد بن زياد عن أبي أمامة رضي الله عنه.

وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن محمد بن زياد إلا بقية تفرد به نوح بن عمر الحمصي[8].

رأي الباحث:

الشيخ عبد الله روبري مصيب في تضعيف الحديث بجرح الراوي العلاء بن زيد، فقد ضعفه الأئمة، وأما الطرق الأخرى لهذا الحديث فهي معلولة حكم عليها النقاد بالنكارة، فلا يعتمد عليها في تقوية الحديث لشدة ضعفها، وقول الشيخ عبد الله روبري: قال الذهبي: ليس في الصحابة أحد باسم معاوية بن معاوية، فلم أجده من قول الذهبي، بل وجدته من قول الإمام ابن حبان، والله أعلم بالصواب.

١- الكامل ٣٧٨/٦.

٢- المسند ٢٥٦/٧.

٣- معرفة الصحابة ٢٤٠٦/٥.

٤- السنن الكبرى في كتاب الجنائز، باب الصلاة على الميت الغائب ٥٠/٤.

٥- الكامل ٤٤٤/٦.

٦- ميزان الاعتدال ٢٨/٦.

٧- المعجم الأوسط ١٦٣/٤.

٨- المرجع السابق ١٦٣/٤.

تضعيف الحديث لشدة ضعف الراوي:

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها.

قال الشيخ عبد الله روبري : "وفي إسناده عمر بن هارون، في التقريب: عمر بن هارون متروك[1]، ثم نقل كلام الذهبي في ميزان الاعتدال: "قال ابن مهدي وأحمد والنسائي: متروك الحديث، وقال يحيى: كذاب خبيث، وقال أبو داود: غير ثقة، وقال علي والدارقطني: ضعيف جدا، وقال ابن المديني: ضعيف جدا، وقال صالح جزرة: كذاب، وقال زكريا الساجي: فيه ضعف، وقال أبو علي النيسابوري: متروك"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الترمذي[3] عن هناد حدثنا عمر بن هارون، عن أسامة بن زيد به.

بيان علة الحديث:

وقال الترمذي: "هذا حديث غريب"، ثم قال: "وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: " عمر بن هارون مقارب الحديث لا أعرف له حديثا ليس له أصل أو قال: ينفرد به، إلا هذا الحديث: كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ من لحيته من عرضها وطولها، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن هارون "[4].

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يثبت عن رسول الله، والمتهم به عمر بن هارون البلخي"[5].

وعمر بن هارون البلخي:

كذبه الإمام ابن معين[6] وصالح جزرة[7]، وقال الإمامان أحمد والنسائي[8]: متروك. وقال الإمام البخاري: مقارب الحديث[9].

قلت (الباحث): تبين من دراسة الحديث أنه من رواية عمر بن هارون، وتبين من أقوال العلماء أنه متروك، إذن الحديث فيه ضعف شديد، والشيخ عبد الله روبري مصيب في حكمه على هذا الحديث.

---

[1]- فتاوى أهل الحديث ٢/٥٧٦.

[2]- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/٢٧٦.

[3]- الجامع ٤/٣٩١.

[4]- الجامع ٤/٣٩١.

٥- العلل المتناهية لابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١٤٠.

٧- ميزان الاعتدال ٥/٢٧٦.

٨- الضعفاء والمتروكون ص٨٤، تحقيق: محمود إبراهيم، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٩- علل الترمذي الكبير ص ٣٩١، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود محمد الصعيدي، عالم عالم الكتب، بيروت، سنة النشر ١٤٠٩هـ.

التعليق:

هذه الأمثلة دالة على أن علاقة الشيخ عبد الله روبري بأصول الحديث في فتاويه قوية، وطريقه في بيان الأحكام طريق المحدثين، ولا يبين الحكم الشرعي، إلا بعد معرفة أحوال الأسانيد للأحاديث المستدلة به، فإن وجد في الرواية الضعيفة يبين حكمها، ويبين سبب ضعفها الجرح في الراوي أو الانقطاع في الإسناد وغير ذلك.

مع هذه الممارسة يغلب عليه البشرية حيث قال: وهذا اختلاق، وهذا الادعاء منقوض، كما بينت في موضعه، وبعيد عن شأن المحدث الخبير العادل، عفا الله عنا وعنه.

المبحث الثاني

حكم الوضع على الحديث في الفتاوى

المطلب الأول

حكم الوضع على الحديث في الفتاوى النذيرية

حكم الوضع على الأحاديث في تقبيل الأنامل:

حديث: مسح العينين بباطن أنملتي السبابتين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله مع قوله أشهد أن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي : "جميع الأحاديث التي رويت في هذا الباب موضوعة، كذا قال الشيخ محمد طاهر الحنفي[١] والملا علي القاري الحنفي[٢] والشيخ الشوكاني المحدث[٣] وغيرهم وغيرهم في كتبهم، وقال الإمام الجليل السيوطي: جميع الأحاديث التي رويت الأحاديث التي رويت في تقبيل الأنامل وجعلها على العينين عند سماع اسمه صلى الله عليه وسلم عن المؤذن في كلمة الشهادة كلها موضوعات"[٤].

تخريج الحديث:

أورد هذه الأحاديث الحافظ السخاوي[٥].

بيان حكم الوضع على الحديث:

أنكر الحديث الحافظ السخاوي، وقال: "ولا يصحّ في المرفوع من كل هذا شيء" [٦].

قلتُ (الباحث): الشيخ مصيب في بيان وضع الحديث كما ثبت من الدراسة.

١- تذكرة الموضوعات ١/٣٤.

٢- أورده الملا القاري في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ٣١٥، تحقيق محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة، ١٣٩١ هـ/١٩٧١م.

٣- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ١/١٩.

٤- الفتاوى النذيرية ١/٢٤٨- ٢٥٠.

٥- المقاصد الحسنة ص٦٠٥، ٦٠٦ .

٦- المرجع السابق ص ٦٠٦.

الحكم بالوضع على لفظ الحديث دون غيره:

الحديث: من حج واعتمر فلم يزرني، فقد جفاني.

قال الشيخ نذير حسين الدهلوي : "الحديث بهذا اللفظ موضوع، والحديث الموضوع لا يكون صالحا للعمل، قال العلامة الشوكاني في الفوائد المجموعة: موضوع[١]. وكذا بلفظ من حج فلم يزرني، فإنه قال الصغاني ايضا: هو موضوع[٢]، وكذا قال الزركشي وابن الجوزي[٣] انتهى، والله أعلم"[٤].

تخريج الحديث:

رواه ابن عدي [٥]، عن على بن إسحاق، حدثنا محمد بن محمد بن النعمان بن شبل، حدثني جدي، جدي، حدثني مالك عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه.

كلام الأئمة النقاد في الحكم على الحديث:

والحديث أعله ابن عدي بتفرد النعمان بن شبل، وقال: " ولا أعلم رواه عن مالك غيره"[٦].

وأورده الحافظ السخاوي، وقال: "ولابن عدي في الكامل وابن حبان في الضعفاء والدارقطني في العلل وغرائب مالك وآخرين كلهم عن ابن عمر مرفوعا. ولا يصح"[٧].

وأورده ابن طاهر المقدسي، وقال: "وهذا الحديث لم يروه غير النعمان بن شبل، والنعمان بن شبل الباهلي، قال موسى بن هارون: كان متهما" [٨].

وقال الذهبي: "هذا موضوع" [٩].

والنعمان بن شبل قال ابن حبان فيه: يأتي عن الثقات بالطامات وعن الأثبات بالمقلوبات[١].

١- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ١١٨، تحقيق : عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ.

٢- الموضوعات للصغاني، ص ٤٣، دار المأمون للتراث.

٣- الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٤- الفتاوى النذيرية ١١٩/٢.

٥- الكامل ٢٤٨/٨.

٦- المرجع السابق ٢٤٩/٨.

٧- المقاصد الحسنة للسخاوي ص٦٦٩.

٨- ذخيرة الحفاظ ٢٢٦٠/٤، لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

٩- ميزان الاعتدال ٣٩/٧.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل قول ابن حبان: " النعمان يأتي عن الثقاة بالطامات. كما نقل قول الدارقطني: الطعن في هذا الحديث من محمد بن محمد لا من النعمان[٢].

وقال الكناني متعقبا على قول ابن الجوزي: "وبالغ ابن الجوزي، فذكره في الموضوعات"، ثم قال: "وأورده الذهبي في الميزان في ترجمة النعمان بن شبل من عند ابن عدي، وأعقبه بقوله: هذا موضوع، فأوهم أنه من كلام ابن عدي، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في اللسان، فقال: لم يقل ابن عدي: هذا موضوع، وإنما هذا كلام المصنف، وقد تبع في ذلك ابن الجوزي"[٣].

قلتُ الباحث: كذا قال الشيخ نذير الدهلوي: الحديث بهذا اللفظ موضوع، وورد بلفظ: من زار قبري وجبت له شفاعتي، أخرجه العقيلي[٤]، والدراقطني[٥] والبيهقي[٦] من حديث موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه.
وقال العقيلي في ترجمة موسى بن هلال الراوي لهذا الحديث: ولا يصحّ حديثه ولا يتابع عليه[٧]، وقال ابن الملقن: وهذا إسناد جيد، لكن موسى هذا قال أبو حاتم الرازي بعد أن ذكر أن جماعة رووا عنه : هو مجهول[٨]، وقد تابع موسى على هذا الحديث مسلم بن سالم عند الطبراني من طريقه، ولفظه: من جاءني زائرا لا يعمله حاجة إلا زيارتي كان حقا علي أن أكون له شفيعا يوم القيامة[٩]، وقد صحّح هذا الحديث ابن السكن، وعبد الحق[١٠]، وتقي الدين السبكي[١١].

١- المجروحين ٣/٧٣.

٢- الموضوعات لابن الجوزي ٢/٢١٧.

٣- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة للكناني ٢/٢٠٩.

٤- الضعفاء للعقيلي ٥/٤٥٨، تحقيق: الدكتور مازن، دار ابن عباس، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

٥- السنن ٣/٣٣٤.

٦- شعب الإيمان ٣/٤٩٠.

٧- الضعفاء ٥/٤٥٨.

٨- البدر المنير ٦/٢٩٦.

٩- المعجم الكبير ١٢/٢٩١.

١٠- الأحكام الصغرى لعبد الحق الأشبيلي ١/٤٦٧، تحقيق: أم محمد بنت أحمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.

١١- نقله الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٢/٥٧٠.

رأي الباحث:

وتبين من هذه الدراسة وأقوال الأئمة النقاد أن جمهور النقاد من المحدثين حكموا بالوضع على الحديث بهذا اللفظ: من حج واعتمر فلم يزرني، ولكن ورد في هذا الباب بعض الأحاديث المقبولة عند المحدثين دون هذا اللفظ.

قال الحافظ الذهبي: "طرقه كلها لينة لكن يتقوى بعضها ببعض؛ لأن ما في روايتها متهم بالكذب"[1].

بالكذب"[1].

وقال الحافظ ابن حجر: "طرق هذا الحديث كلها ضعيفة، لكن صحّحه من حديث ابن عمر أبو علي بن السكن في إيراده إياه في أثناء السنن الصحاح له وعبد الحق في الأحكام في سكوته عنه والشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين باعتبار مجموع الطرق[2].

وقال الصنعاني: "وله شواهد ضعيفة، والجميع بعضها يقوي بعضًا، وعليه عمل المسلمين في جميع الأمصار ويعدون ذلك من أفضل الأعمال[3].

١- المقاصد الحسنة للحافظ السخاوي ص ٦٤٨.

٢- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٢/٥٧٠، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.

٣- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار ٢/٧٨٣، للحسن بن أحمد الزُباعي الصنعاني، تحقيق: مجموعة مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ.

التعليق:

قد ثبت في هذا المطلب أن الشيخ محمد نذير حين الدهلوي قد حكم على وضع الأحاديث عند ذكر الحديث الموضوع في فتاويه.

وذكر عدة المصادر في بيان الحكم بالوضع كما رأينا في المثال الأول.

واحتاط في بيان الحكم في الوضع كما في المثال الثاني حيث بيّن أن الحديث بهذا اللفظ موضوع، وأشار إلى أن هذا الباب بعض الأحاديث فيها لا يحكم عليها بالوضع.

المطلب الثاني

حكم الوضع على الحديث في الفتاوى الرضوية

حكم الوضع على حديث مشيراً إليه دون ذكره:

قال الشيخ أحمد رضا خان: "الحديث الذي صنعه الناس في ذابح بقر وقاطع شجر هو باطل وموضوع"[1].

قلت (الباحث): لم يبين الشيخ أحمد رضا خان عبارة الحديث، وحكم عليه بأنه موضوع، واكتفى بالإشارة إليه بذكر موضوعه، وقد يكون سبب ترك عبارته أن هذا الحديث الموضوع كان معروفا في عصره أو في بلده.

١- الفتاوى الرضوية ٢٠/٢٥٠.

حكم الوضع على الحديث في ضوء كلام الحفاظ والشيوخ:

إنى لا أعلم ما وراء جدارى هذا [1].

قال الشيخ أحمد رضا خان: قال الشيخ عبد الحق: هذا الكلام لا أصل له، وهذه الرواية لا تصحّ، وقال الإمام ابن حجر العسقلاني: لا أصل له، وقال الإمام ابن حجر المكي: لم يعرف له سندٌ [2].

تخريج الحديث:

أورده الحافظ السخاوي[3]، والعجلوني [4].

قلت (الباحث): حكم هذه الرواية كما قاله الشيخ؛ لأن أصحاب التخريج أوردوها لكن بدون إسناد ومن غير عزوها إلى أحد.

١- قال الحافظ ابن حجر عند قوله: ويرى من وراء ظهره كما يرى من قدامه : هو في الصحيحين وغيرهما عن أنس وغيره والأحاديث الواردة في ذلك مقيدة بحالة الصلاة . وبذلك يجمع بينه وبين قوله لا أعلم ما وراء جداره. تلخيص الحبير ٣/٣٠١.

٢- الفتاوى الرضوية ٢٩/٤٩١، ٤٩٢.

٣- المقاصد الحسنة ص ٥٧١.

٤- كشف الخفا ٢/١٧٨.

التعليق:

قد ظهر في هذا المطلب بأن الشيخ أحمد رضا خان تكلم حول بعض الأحاديث الموضوعة في الفتاوى الرضوية.

فقال في المثال الأول : "الحديث الذي صنعه الناس في ذابح بقر وقاطع شجر هو باطل وموضوع"، ولم يبين عبارة هذا الحديث الموضوع، والسبب فيما أرى أن هذا الحديث الموضوع كان معروفا عند السائل والمجيب أو في عصرهما أو في بلدهما، فلم يذكر عبارته.

والمثال الثاني ذكر فيه حديثا باطلا، وهو: إنى لا أعلم ما وراء جدارى هذا، وقال الشيخ أحمد رضا خان فيه استنادا إلى أقوال المحدثين النقاد بأنه لا أصل له.

المطلب الثالث

حكم الوضع على الحديث في إمداد الفتاوى

بيان وضع مستدل لبعض المتصوفة:

ما اشتهر أن أبا محذورة أنشد بيتين بين يديه وأنه تواجد حتى وقعت البردة الشريفة عن كتفيه فتقاسمها فقراء الصفة وجعلوها رقعا في ثيابهم.

قال الشيخ التهانوي: "تبين من هذه العبارة أنّ المحدثين لا يعتبرون هذه الرواية ثابتة "[1].

تخريج الحديث:

أورده ابن تيمية وقال: "ذكره محمد بن طاهر المقدسي في "مسألة السماع" و "في صفة التصوف"، ورواه من طريقه الشيخ أبو حفص عمر السهروردي صاحب عوارف المعارف"[2].

كلام الأئمة النقاد في الحكم على الحديث:

قال ابن تيمية: "هو حديث مكذوب موضوع باتفاق أهل العلم بهذا الشأن"[3].

وقال العجلوني: "هذا موضوع"[4].

قلتُ (الباحث): تبين من أقوال النقاد أن الشيخ مصيب في بيان عدم ثبوت هذه الرواية.

١- إمداد الفتاوى ٤/٥١٠.

٢- مجموع الفتاوى ١١/٥٦٣.

٣- المرجع السابق ١١/٥٦٣.

٤- كشف الخفاء ٢/١٤١.

الحكم على وضع الحديث:

قول النبي صلى الله عليه وسلم: يا علي! وإذا أكلت فابدأ بالملح واختم بالملح، فإن الملح شفاء من سبعين داء الجنون والجذام والبرص ووجع الأضراس ووجع الحلق ووجع البطن.

عزى الشيخ التهانوي الحديث إلى ابن الجوزي، ونقل قوله فيه: "لا يصحّ"[1].

تخريج الحديث:

أورده ابن الجوزي[2]، من طريق عبد الله بن أحمد بن عامر حدثنى أبى أحمد بن عامر حدثنى على بن موسى الرضا حدثنى أبى موسى بن جعفر حدثنى أبى جعفر بن محمد حدثنى أبى محمد بن على حدثنى جدى أبى على بن الحسين حدثنى أبى الحسين بن على حدثنى أبى على بن أبى طالب رضى الله عنه.

ورواه الحارث بن أبي أسامة[3]، والبيهقي أوله[4]، من طريق حماد بن عمر النصيبي، عن السري بن خالد بن شداد عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عن جده عن علي رضى الله عنه.

كلام الأئمة النقاد في الحكم على الحديث:

قال البيهقي: "وهو حديث موضوع"[5].

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمتهم به عبد الله بن أحمد بن عامر أو أبوه؛ فإنهما يرويان نسخة عن أهل البيت كلها باطلة"[6].

قلتُ (الباحث): تبين من أقوال النقاد أن الشيخ مصيب في ذكر عدم صحة هذه الرواية واستشهاده بقول ابن الجوزي.

١- إمداد الفتاوى ١١٢/٤.

٢- الموضوعات ٢٨٩/٢.

٣- بغية الباحث ٥٢٦/١.

٤- دلائل النبوة ٢٢٩/٧.

٥- المرجع السابق ٢٢٩/٧.

٦- الموضوعات ٢٨٩/٢.

التعليق:

رأينا في هذا المطلب أن الشيخ التهانوي بين وضع الحديث عند ذكره في فتاويه، وبين حكم الوضع، ولو وضعه الغلاة الصوفية، مع ميل الشيخ إلى التصوف، كما رأينا في المثال الأول، وذكر في بيان وضع الحديث دليلا من أقوال المحدثين، كما نرى في المثال الثاني حيث عزّى الشيخ التهانوي الحديث إلى ابن الجوزي، ونقل قوله فيه: لا يصحّ.

المطلب الرابع

حكم الوضع على الحديث في فتاوى أهل الحديث

تضعيف الحديث بالانقطاع وكون الرواي كذابا:

حديث علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة.

قال الشيخ عبد الله روبري : " نعم ورد في النهي عن الفتح على الإمام حديث رواه أبو داود، لكنه منقطع، وفيه حارث الأعور، وهو كذّاب "[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد[٢]، والإمام أبو داود[٣]، من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

كلام الأئمة النقاد في الحكم على الحديث:

قال الإمام أبو داود: "أبو إسحاق، لم يسمع من الحارث، إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها"[٤].

وقال الإمام النووي: "رواه أبو داود ، وقد اتفقوا على أن الحارث كذاب"[٥].

وقال الضياء المقدسي: رواه الإمام أحمد والإمام أبوداود من رواية الحارث عن علي، والحارث كذبه غير واحد من الأئمة"[٦].

وقال عبد الحق الأشبيلي: هذا منقطع[٧].

وقال الشيخ شعيب وزملاؤه: هذا إسناد ضعيف لضعف الحارث الأعور، ثم هو منقطع أبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من الحارث فيما قاله أبو داود في "سننه"[٨].

قلت (الباحث): تبين من أقوال الأئمة النقاد أن الحديث منقطع، وفيه راو كذّاب. وظهر من هذا المثال أن الشيخ عبد الله روبري عندما وجد راويا كذابا في الرواية في فتاويه، فبينها.

١- فتاوى أهل الحديث ٦٢٢/١.

٢- المسند ٤٦/١.

٣- السنن، كتاب الصلاة، باب النهي عن التقين ٢٣٩/١.

٤- السنن، كتاب الصلاة، باب النهي عن التقين ٢٣٩/١.

٥- خلاصة الأحكام ٥٠٥/١.

٦- السنن والأحكام ٢٣١/٢.

٧- الأحكام الوسطى ٣٤١/١.

٨- حاشية مسند أحمد ٤٠٢/٢.

الخاتمة

وتشتمل على

- نتائج البحث
- التوصيات

نتائج البحث

اخترت لهذا البحث أربعة من كتب الفتاوى الأردية، الفتاوى النذيرية للشيخ السيد نذير حسين الدهلوي والفتاوى الرضوية للشيخ أحمد رضا خان البريلوي وإمداد الفتاوى وتكملته للشيخ أشرف علي التهانوي وفتاوى أهل الحديث للشيخ عبد الله روبري.

واخترت منها للبحث أصول الحديث دون معنى الحديث وشرحه، ووجدت الأمثلة للباب الأول المشتمل على علم الرجال والجرح والتعديل قليلة بالنسبة للباب الثاني المشتمل على تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه وبيان وضعه، وأحيان لم أجد مثالا واحدا لمطلب من مطالب في البحث، كما أن ضخامة المطالب تختلف حسب عدد الأمثلة الموجودة في الفتاوى.

ونرى في فتاوى لعلماء شبه القارة الهندية الاختصار أكثر من غيرهم من علماء العرب، وعند ما ننظر في فتاويهما فنجد فيهما منهج الاختصار، وحتى الشيخ سيد محمد نذير حسين الدهلوي اكتفى بذكر العبارة من كتب الفقه الحنفي في فتاويه، ولم يذكر دليلا من الحديث مع كونه إماما في مذهب أهل الحديث ومؤسسه في شبه القارة الهندية.

وأما الشيخ عبد الله روبري فلم يذكر عبارات الفقهاء في فتاويه، لكنه نهج منهج الاختصار حيث يقول في بعض الفتاوى: كذا في المشكاة، ويقول: كما ورد في الأحاديث.

من أجل ذلك المباحث في أصول الحديث في فتاويهما قليلة مع كونهما إمامان لمذهب أهل الحديث في شبه القارة الهندية.

وسلك الشيخ أحمد رضا خان في فتاويه على منهجين؛ منهج الاختصار، كما هو دأب العلماء في شبه القارة الهندية قديما، ومنهج التفصيل، والفقه غالب على المنهجين، حتى نجد في بعض فتاويه الطويلة عبارات الفقهاء ومناقشتها، ولم يذكر في الحديث وعلومه شيئا قط.

أما ذكر الحديث وعلومه في الفتاوى الرضوية فنجدها في معرض النقاش عامة حيث يردّ رأي الخصم، ويرجّح رأيه، فحينئذ يذكر الحديث وعلومه وعلوما إسلامية أخرى، فثبت أن أصول الحديث في الفتاوى الرضوية مبعثرة وقليلة بنسبة ضخامة هذه الفتاوى، إذن استيعابها من هذه المجلدات الضخمة لا يمكن إلا بعد الاستيعاب الكامل في القرأة والتّتبع الجاد.

والشيخ أشرف علي التهانوي أكثر اختصارا في الفتاوى، وننظر حرصه على الاختصار في فتاويه.

فتبين من الدراسة أن رغبة الشيخ التهانوي في الفتاوى إلى الاختصار أكثر من غيره، لكنه مع هذه الرغبة يذكر الدليل من الأدلة الشرعية حسب اقتضاء المقام، وأحيانا يناقش أدلة السائل لو ينظر

المصلحة فيه، ولكن لا يبالغ في التفصيل، فمن خلال هذه الأدلة والنقاش العلمي نجد أصول الحديث في فتاويه.

فمنهج علماء شبه القارة الهندية في الفتاوى منهج الاختصار، فلا يستنكر القاري لهذه الرسالة بقلة الأمثلة في أصول الحديث في الفتاوى الأردية، فقد اجتهدت في تتبع الفتاوى الأردية المذكورة، واستخرجت الأمثلة بعد الاستقراء والاستيعاب حسب استطاعتي بتوفيق الله تعالى.

الإجابة عن السؤال المطروح في مشكلة البحث:

السؤال الذي طرحته في مشكلة البحث عن معرفة الفقهاء والمفتيين في شبه القارة الهندية بعلوم الحديث وكيفية تعاملهم مع أصول الحديث في مجال الفقه والفتاوى، فقد توصلت بعون الله تعالى إلى الإجابة عنه بأنهم كانت عندهم معرفة بعلوم الحديث، ولم تكن تفقّههم محصورا بعبارات الفقه والفقهاء، بل كانت لهم علاقة بأصول الحديث من حيث علم الرجال جرحا وتعديلا، وكانت عندهم خبرة بطرق الحديث والحكم على الأحاديث صحة وضعفا، ونهجوا في فتاويهم في مجال أصول الحديث كمنهج المحدثين، ونظروا في الاستدلال بالأحاديث إلى درجاتها صحة وضعفا، وبيّنوا الأحاديث الموضوعة وتكلّموا عن أصول الحديث عند ما مسّت الحاجة إليها. إذن فتاواهم ليست فتاوى فقهية فقط، بل نجد فيها القواعد الثمينة في أصول الحديث.

النتائج من البحث في أصول الحديث في الفتاوى النذيرية:

- الشيخ السيد نذير حسين الدهلوي كان أستاذ الأساتذة ومجمعا للعلوم الدينية من العقائد والتفسير والحديث والفقه والتاريخ وغيره من العلوم، نجد في فتاويه شأن الجامعية كما كان شأن العلماء المتقدمين، وهذه الجامعية شاملة لجامعية الكلام، وهذا الاختصار الجامع في الكلام يصون المتكلم عن الوقوع في الخطأ، وهذا الرسوخ في العلم والتثبت والاحتياط سبب لقلة الأخطاء، كما شاهدنا في الأمثلة المذكورة من فتاويه.
- معرفة الرواة في علم الرجال علم أساسي لمعرفة حال الراوي جرحا وتعديلا، لأن معرفة اسم الراوي وطبقته وما إلى ذلك من الأمور الأساسية التي لا بد من علمها لمعرفة حال الراوي في الجرح والتعديل، فالشيخ نذير حسين الدهلوي ذكر تعريف الراوي في مقام يقتضيه ذلك.
- تكلم الشيخ نذير حسين الدهلوي في تعديل الرواة في مجال الإفتاء وأنه استدل بالأحاديث في إجاباته عن الأسئلة الفقهية، ولم يكتف بذكر الأحاديث والاستدلال منها، بل تكلم على رواته وبين ثقاهتهم وعدالتهم ليحكم دليله، وليعلم أن مبنى الأحكام عنده الأحاديث الثابتة بأسانيد قوية، وهذا هو شأن المفتي المحقق.
- الشيخ نذير حسين الدهلوي نظر في فتاويه إلى الأحاديث كنظر المحدث الناقد، فلا يجيز الاستدلال بحديث ضعيف لا في العقائد ولا في الأحكام. والشيخ يبين ضعف الحديث ببيان الرواة المجروحين ويرَدّ الاستدلال بالحديث الضعيف.
- ولا يستدل الشيخ برأي الإمام الفقيه إلا بعد النظر في مستدله، وإذا كان مستدله حديثا، فينظر الشيخ في ثبوت ذلك الحديث كنظر المحدث الناقد، فإن كان الرواة مجروحين أو متروكين يبين جرحهم، ويرَدّ استدلال هذا الفقيه رغم عظمته في الفقه.
- الشيخ نذير حسين الدهلوي تكلم في فتاويه عن صحة الأسانيد عند الحاجة أثناء ذكر الأدلة من الحديث النبوي الشريف.
- واعتمد الشيخ في تصحيح الحديث على أقوال المحدثين السابقين.
- الشيخ نذير حسين الدهلوي لم يُفت إلا بعد النظر في صحة الأحاديث وضعفها، ولم يكتف على النظر إلى العبارات الفقهية، بل نظر على مستدلاتها، فإن وجد المستدل حديثا ضعيفا بين ضعفه، واعتمد في الحكم على الأحاديث على كتب التخريج عامة، كنيل الأوطار للشوكاني ونصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي وعلى البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن.
- وفي بعض الأحيان نظر الشيخ إلى الأحاديث كالمحدث، وحكم على الانقطاع والضعف، فلم يُفت على الحديث الضعيف مع وجود الحديث الضعيف خلافه حسب اجتهاده.

وهذا يدل على مهارته في علوم الحديث كما قال في مكان: إني قد وجدت بعد كتابة هذا الكلام شرح ابن القيم لسنن أبي داود، فوجدت فيه موافقة لكلامي[1].

- الشيخ محمد نذير حين الدهلوي قد حكم على وضع الأحاديث عند ذكر الحديث الموضوع في فتاويه. وذكر عدة المصادر في بيان الحكم بالوضع.
- واحتاط الشيخ في بيان الحكم في الوضع حيث يبيّن في بعض الأمكنة أن الحديث بهذا اللفظ موضوع، وأشار إلى أن هذا الباب بعض الأحاديث فيها لا يحكم عليها بالوضع.

١- الفتاوى النذيرية ٣/٣٩٨، ٣٩٩.

النتائج من البحث في أصول الحديث في الفتاوى الرضوية:

- الشيخ أحمد رضا خان كان ذا فطانة وذكاء، وكان ذا خبرة بالغة في الفقه الحنفي وعلم الفلك والرياضي والأدب العربي، ومع هذا الذكاء الباهر كتب عن أصول الحديث في فتاويه، ولكنه جانب الصواب في بعض الأحيان، كما شاهدنا في الأمثلة من فتاويه في مجال أصول الحديث.
- الشيخ أحمد رضا خان تكلم حول معرفة الرواة في الفتاوى الرضوية لتعيين الرواة ورفع الالتباس للتشابه في الأسماء.
- ورأينا أن الشيخ يطوّل في فضل بعض الرواة ويستخدم عبارات المدح أفرط من طريق المحدثين في بعض الأمكنة.
- الشيخ أحمد رضا خان ذكر المراتب لبعض الرواة في الفتاوى الرضوية حيث يبين طبقات الرواة، وقد يذكر مراتب الرجال في ضوء أقوال أئمة الجرح والتعديل، لكن الأمر قد يلتبس عليه حيث يفهم أن هذه مرتبته في علم الحديث، لكنها قد تكون مرتبته في علم آخر دون علم الحديث.
- الشيخ أحمد رضا خان تكلم في تعديل الرواة أثناء فتاويه، لكنه جانب مسلك الاعتدال فيه، ويبالغ أحيانا في تعديل الرواة ويميل عن طريق المحدثين.
- وننظر أن الشيخ أحمد رضا خان تفرّد في تفسير بعض العبارات.
- ونجد التناقض في أمر بعض الرواة في ذكر الجرح والتعديل.
- الشيخ أحمد رضا خان تكلم في جرح الرواة من خلال فتاويه حسب أقوال أئمة الجرح والتعديل عند ما يحتاج إليه.
- الشيخ أحمد رضا خان تكلم في تصحيح الحديث إثناء كتابة فتاويه، ونقل في تصحيح الحديث أقوال الأئمة المحدثين، وذكر بعض القواعد في تصحيح الحديث.
- والشيخ عدّ الحديث المرسل من الحديث الصحيح، فاعتزل في هذا عن الطريق القويم لجمهور المحدثين حيث يعدون المرسل من نوع الحديث الضعيف، ولا يحتجون بالمراسيل، ولاتقوم الحجة عندهم إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة.
- وقد يسارع الشيخ في تصحيح الحديث إلى قواعد الأصوليين دون النظر إلى جمع طرق الحديث وروايته، ولو نظر لتصحيح الحديث إلى طرقه لم يحتج إلى تطبيق القواعد الأصولية الفقهية، ومن هنا يظهر أن نظر الشيخ أحمد رضا خان إلى الأصول الفقهية أكثر من نظره إلى الأصول الحديثية.

- الشيخ أحمد رضا خان تكلم في تحسين الحديث في فتاويه، كما تكلم عن بعض القواعد في تحسين الحديث، أما تحسين الأحاديث في الفتاوى الرضوية، فقد أصاب الشيخ أحمد رضا خان في أماكن، وأخطأ في أماكن أخرى، لكن أخطاؤه في تحسين الحديث أكثر من إصاباته.
- الشيخ أحمد رضا خان حكم بضعف الأحاديث عند ما يحتاج إليه في الفتاوى الرضوية، وقَبل الأحاديث الضعاف في الأحكام في بعض الأحيان دون بيان ضعفها.
- الشيخ أحمد رضا خان ذكر حكم الوضع على بعض الأحاديث الموضوعة في الفتاوى الرضوية.

النتائج من البحث في أصول الحديث في إمداد الفتاوى:

- الشيخ أشرف علي التهانوي كان علمه وفهمه موهبة من الله تعالى، وشأنه كشأن العلماء المتقدمين الورعين، وهذا الورع والرسوخ في العلم وقاية له عن الأخطاء، كما رأينا في الأمثلة في فتاويه، وهكذا وجدنا شأن الشيخ السيد نذير حسين الدهلوي.
- وتركيز الشيخ التهانوي في فتاويه على معاني الحديث أكثر من أصول الحديث، مع ذلك نجد الأمثلة في أصول الحديث، لكنها لا تساوي في كثرة الأمثلة بفتاوى الآخرين.
- الشيخ التهانوي نظر إلى رجال الحديث في فتاويه كنظر المحدث الناقد، وعرّف رواة الحديث تعريفا حقيقيا.
- ونرى التثبت عند الشيخ التهانوي في معرفة الرجال وتعيينهم وهذا يدل على دقة نظره في علم الرجال واستخدامه في إجاباته عن الفتاوى.
- الشيخ التهانوي تكلم في توثيق الرواة في فتاويه عند ما يحتاج إليه مع مراعاة طبقات الأئمة النقاد تشددا وتساهلا واعتدالا.
- والشيخ التهانوي تكلم في توثيق الرجال بدقة النظر من نواحي شتى، ونظر هل هذا التوثيق في رواية الراوي عن بلد معين أو شيوخ معينة أو توثيق مطلق، وهذا التدقيق من شأن أهل التحقيق.
- الشيخ التهانوي قد تكلم في بعض قواعد الجرح أثناء كتابة فتاويه.
- الشيخ التهانوي ذكر في فتاويه بعض القواعد في تصحيح الحديث.
- والشيخ التهانوي يصحح الحديث في استدلاله عند الحاجة.
- الشيخ التهانوي ذكر بعض القواعد في تحسين الحديث.

وهذا يدل على أن فتاوى الشيخ التهانوي ليست فيه فتاوى فقهية فقط، بل فيه بعض القواعد الثمينة في علوم الحديث التي تزداد قيمة فتاويه في أصول الحديث.

- الشيخ التهانوي تكلم في فتاويه على تضعيف الحديث عند ما مست الحاجة إليه.
- والشيخ تكلم في تضعيف الحديث بالتفصيل أحيانا عند ما يرى اقتضاء المقام به.
- الشيخ التهانوي بيّن وضع الحديث عند ذكره في فتاويه.
- وبين الشيخ حكم الوضع، ولو وضعه الغلاة الصوفية، مع ميل الشيخ إلى التصوف.
- وذكر الشيخ في بيان وضع الحديث دليلا من أقوال المحدثين.

النتائج من البحث في أصول الحديث في فتاوى أهل الحديث:

- الشيخ عبد الله روبري كان له ذوقا في التحقيق في الحديث وعلومه، ولأجل ذلك قد تعمّق في بعض المسائل.
- الشيخ عبد الله روبري اعتنى بمراتب الرواة في فتاويه، وفصّل تفصيلا في مراتب المدلسين، وهذا دليل على حبه وممارسته بعلوم الحديث حيث ذكر التفصيل في بعض المسائل المتعلقة بعلوم الحديث في فتاويه.
- الشيخ عبد الله روبري تكلم في توثيق الرجال وتجريحهم إثناء إفتائه، لكنه لا يبحث بحثا تفصيليا في هذا المجال.
- الشيخ عبد الله روبري اعتنى بجرح الرواة لبيان درجة الأسانيد. لأن الأحاديث مبنى للأحكام الشرعية، ولا تعرف درجة الأحاديث صحة وسقما إلا بعد معرفة حكم الأسانيد، وحكم الأسانيد لا تعرف إلا بعد معرفة أحوال الرواة جرحا وتعديلا.
- والشيخ عبد الله روبري لم يكتف ببيان الرواة المجروحة في مكان الحاجة بها، بل بين بعض قواعد الجرح عند المحدثين، وهذه من أهم الميزات الحديثية في فتاويه.
- الشيخ عبد الله روبري تكلم حول بعض القواعد في تصحيح الأحاديث، وأظهر شأن المحدث في فتاويه.

وثبت من هذا أن فتاوى أهل الحديث للشيخ عبد الله روبري ليست فتاوى فقهية فقط، بل لهذه الفتاوى قيمة علمية من ناحية أصول الحديث.

- الشيخ عبد الله روبري أشار في فتاويه إلى بعض القواعد الأصولية في تقوية الحديث الضعيف ووصوله إلى درجة الحسن.
- الشيخ عبد الله روبري طريقه في بيان الأحكام طريق المحدثين، ولا يبين الحكم الشرعي، إلا بعد معرفة أحوال الأسانيد للأحاديث المستدلة به، فإن وجد في الرواية الضعيفة يبين حكمها، ويبين سبب ضعفها الجرح في الراوي أو الانقطاع في الإسناد وغير ذلك.
- الشيخ عبد الله روبري أشار إلى وضع الحديث عند ذكره في فتاويه.

التوصيات

- أوصي نفسي والآخرين بتقوى الله تعالى في السر والعلن.
- أوصي المشتغلين بالعلم والباحثين وأهل الإفتاء بإدراك خطورة مناصبهم واتباع مسلك العلماء الربانيين من السلف الصالح.
- عدم المسارعة إلى الإفتاء والعكوف عن إظهار الرأي في مهمة دينية إلا بعد التثبت والنظر إلى كل الجوانب.
- ترك التعصب في تحقيق المسائل الشرعية وعدم الركون إلى مذهب مخصوص، بل الدوام مع الحق والدليل.
- احترام العلماء ولو كانوا على طريق آخر في الآراء الاجتهادية والاختيارات العلمية.
- التوسع والرسوخ في الحديث وعلومه؛ لأنه أساس لفهم كتاب الله ولاستنباط الأحكام الشرعية.
- البحث الشامل في السنة النبوية وترك الاكتفاء على العبارات الفقهية في الإجابة عن كل الأسئلة العلمية الشرعية. ولا يعني هذا إلغاء استنباطات الفقهاء، بل النظر في السنة النبوية الشريفة، واستنباطات العلماء منها جمعا يزيد الفهم والمعرفة في المسائل بكل الألوان والجهات.

وصلى اللهم وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفهارس

فهرس الأحاديث

إذا أضلّ أحدكم شيئا أو أراد أحدكم عونا وهو بأرض ليس بها أنيس..... ١٩٣
إذا تبايعتم بالعينة..... .... ١٥٥
إذا مات أحد من إخوانكم، فسويتم التراب على قبره.....١٩١
أكرموا أصحابي، فإنهم خياركم..... .... ١٦٤
امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها الخبر.....٢١١
أن أبا محذورة أنشد بيتين بين يديه وأنه تواجد حتى وقعت البردة الشريفة عن كتفيه.... ٢٥٧
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها..... ٢٢٤
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردّ ابنته زينب على أبي العاص بمهر جديد ٢٠٩
إنى لا أعلم ما وراء جدارى هذا.....٢٥٤
أول ما خلق الله نوري.....١٥١
تذهب الأرضون كلها يوم القيامة إلا المساجد فإنها تنضم بعضها إلى بعض.....٢٢١
جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إن أبي كان يصل الرحم.....١٨٧
حضرت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى بنا العيد.....١٥٣
خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته، فقال: التمس لي ثلاثة أحجار.....٢٤٠
الرجل أحق بغسل إمرأة.....٢٣٢
ردّ النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بعد ست سنين بالنكاح الأول.٢٠٩
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال: بسم الله اللهم لك صمت..... ٢٢٣
كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك، فطلعت الشمس بضياء وشعاع ونور... ٢٤١
كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه ابنة له حسناء..... ١٧١
لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا..... ٢٣٠

لا مهدي إلا عيسى..... ٢٢٢

لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج.....٢٢٦

ما ضرك إن متّ قبلي فغسلتك.....٢٣٢

مسح العينين بباطن أنملتي السبابتين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن..... ٢٤٧

من أحب أن يحلق حبيبه حلقة من نار فليحلقه حلقة من ذهب.....٢٠٦

من باع جلد أضحيته فلا أضحية له..... ١٨٤

من حج واعتمر فلم يزرني، فقد جفاني..... ٢٤٩

من رزق في شيء فليلزمه..... ١٨٩

من سعادة المرء خفة لحيته..... ٢٢٤

من صلّى على جنازة في المسجد فلا شيء له..... ٢٠٧

من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية..... ١٤٣

يا علي! وإذا أكلت فابدأ بالملح واختم بالملح، فإن الملح شفاء من سبعين داء..... ٢٥٨

يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة..... ٢٦١

يجمع الناس في صعيد واحد فلا تكلّم نفس فيكون أوّل مدعو محمد..... ١٥٧

فهرس الآثار

اجلسوا فإن سنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إذا تزوجوا أن يؤكل الطعام..... ٢٤٠
أدركت الناس وهم يصلون ثلاثا وعشرين ركعة بالوتر..... ٢١٧
أمر عمر رضي الله عنه أبيا وتميما أن يقوما للناس..... ١٤٧
أن عمر رضي الله عنه جمع الناس في رمضان على أبي وعلى تميم رضي الله عنهما..... ١٤٧
كان القيام على عهد عمر رضي الله عنه ثلاثة وعشرين ركعة..... ١٤٧
كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة..... ٢١٦
كانوا يقومون في زمان عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر..... ٢١٦
لاجمعة ولاتشريق إلا في مصر جامع..... ٢١٤

فهرس الرواة

إبراهيم بن الحسن الخثعمي..... ١٦٤
إبراهيم بن يزيد الخوزي الأموي أبو إسماعيل المكي..... ٢٣٠
أبو صالح باذام..... ٧٨
أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم القاضى..... ٨٧
إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة..... ٧٣
إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي..... ٧٣
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي..... ١٧٤
إسماعيل بن عمرو بن سعيد..... ٢٤٠
إسماعيل بن عياش..... ١١٠
أصرم بن حوشب..... ٢٢٣
أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان..... ٢٤١
بكار بن قتيبة الثقفي أبو بكرة..... ١٠٧
جابر بن يزيد..... ٩٥
حارث الأعور..... ٢٦١
حجاج بن محمد المصيصي الأعور..... ١٦٤
الحسن بن عبد الله العرني الكوفي..... ١١٣
الحسين بن عبد الرحمن الجرجرائي..... ٧٥
حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر القارئ..... ١٠٤
حماد بن زيد الأزدي البصري..... ٧٠
داود بن الزبرقان الرقاشي..... ١٢٣
سلام بن سليم أو سليمان الطويل المدائني..... ١١٢
شعبة بن الحجاج..... ٢٢٣
صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة..... ٢٠٨
عبد الرحمن بن يوسف بن خراش..... ١٢٣
عبد الله بن المبارك المروزي..... ٧٠
عبد الملك بن عبد الرحمن..... ١١٢
عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي..... ١٦٤
عبيد الله بن محمد بن عائشة..... ٨٤
عتبة بن حميد..... ١٠٨

عتبة بن غزوان الرقاشي..... ١١٨
عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي..... ١٢٣
عطاء بن أبي رباح..... ١٥٣
عطاء بن يسار المدني.....٩٨
العلاء بن زيد أبو محمد الثقفي ٢٤١
علي بن ظبيان.....١٠١
علي بن عياش الحمصي.....٩٨
علي بن يوسف اللخمي الشطنوفي.....١٠٢
عمر بن هارون البلخي.....٢٤٣
عمرو بن عبد الله السبيعي..... ١٥٧
فروة بن يونس البصري.....١٨٩
الفضل بن موسى السيناني المروزي.....١٥٣
القاسم بن عبد الله..... ٢٣١
قتادة بن دعامة السدوسي البصري.....٨٠
ليثُ بن أبي سليم..... ١٥٨
محبوب بن هلال..... ٢٤٢
محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي الحمصي..... ١٩٢
محمد بن إسحاق المطلبي المدني..... ١٠٣
محمد بن إسماعيل البختري.....١٨٨
محمد بن السائب الكلبي..... ١٣٠
محمد بن شرحبيل..... ٢١١
محمد بن مطرف أبو غسان الليثي.....٩٧
محمد بن يوسف المدني ابن أخت السائب.....١٤٦
مرة بن شراحيل الهمداني أبو إسماعيل الكوفي..... ١١٣
معروف بن حسان السمرقندي..... ١١٨
موسى بن هلال..... ٢٤٩
ميزان البصري..... ٧٦
النعمان بن شبل..... ٢٤٨
هلال بن جبير..... ١٨٩

يحيى بن أبى سليمان..... ١٣٤
يحيى بن مسلم الطائفي..... ١٢٤
يزيد بن الأسود الخزاعي..... ٩٥
يزيد بن رومان..... ٢١٤
يزيد بن عبد الله بن خصيفة المدني..... ٢٣٦
يعلى بن عطاء العامري الليثي..... ٩٥
يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي..... ١٦٤

فهرس الأعلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي..... ٢٤
أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري..... ١٥١
أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري..... ١٥١
حسين بن محمد بن الحسن الدِّيار بَكْري..... ١٥١
عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي..... ١٦٦
عبد الرحمن بن أبى بكر الجلال السيوطى الشافعي..... ٢٧
محمد بن الحسن أبي جعفر الطوسي..... ١٤٣
محمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري المالكي..... ١٥١
محمد بن عبد الواحد الكمال ابن الهمام السيواسى..... ١٦٢

فهرس المصادر

أبجد العلوم، صديق حسن القنوجي، تحقيق : عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٩٧٨م.

إتحاف الخيرة المهرة للحافظ البوصيري، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

الأحكام الصغرى لعبد الحق الأشبيلي، تحقيق: أم محمد بنت أحمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.

الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

الإحكام للآمدي، تحقيق : د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ

اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، تحقيق : د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.

أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.

إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م

الاستذكار لابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

الاستيعاب لابن عبد البر ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا القاري، تحقيق محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة، ١٣٩١ هـ/١٩٧١م.

الإشارة في أصول الفقه لأبي الوليد الباجي ، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

أشرف الوسائل إلى فهم الشّمائل لابن حجر المكي ، تحقيق: أحمد بن فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.

أشرف علي التهانوي حكيم الأمة، للشيخ محمد رحمة الله الندوي ، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

أصول البزدوي، علي بن محمد البزدوي الحنفي، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.

أصول السرخسي، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
ألفية العراقي المسمى بالتبصرة والتذكرة، تحقيق: دكتور عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبع الثانية، ١٤٢٨ هـ.
الإمام أحمد رضا خان وأثره في الفقه الحنفي لمشتاق أحمد، إداره تحقيقات الإمام أحمد رضا، كراتشي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ
أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله القونوي الحنفي، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م/١٤٢٤هـ
الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، دار الكتب العلمية، بيروت.
آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
الباعث الحثيث لحافظ ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.
بدائع الصنائع للكاساني ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م
البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
البدر المنير في تخريج أحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
البدر المنير لابن الملقن ، تحقيق: مصطفى وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، دار صادر، بيروت.
التاريخ الكبير، للإمام البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢ م.
تاريخ دمشق ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، لعلاء الدين المرداوي الحنبلي، تحقيق: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣م،
تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

تدريب الراوي للسيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض.

تذكرة الحفاظ للذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، تحقيق : د.عاصم القريوني، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى.

تقريب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

تقريب الوصول إلي علم الأصول لابن جزي الغرناطي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م

التقريب والتيسير للنووي، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.

تلخيص الشافي للطوسي، مؤسسة انتشارات المحبين، إيران، الطبعة الأولى.

التلويح للتفتازاني على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

تهذيب التهذيب ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م

تهذيب الكمال للمزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

تهذيب اللغة، للأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، الطبعة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري الدمشقي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م

توضيح الأفكار للصنعاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

تيسير التحرير، لمحمد أمين البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، مصطفى البابي الْحلَبِي، مصر، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢ م

تيسير مصطلح الحديث، الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

الثقات لابن حبان، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

جامع التحصيل للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

الجامع، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م.

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م

الجوهر النقي لابن التركماني، دار الفكر بيروت.

الحاوي في فقه الشافعي للماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

الحاوي للفتاوي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد اللطيف حسن، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧ م.

حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني، دار السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

خلاصة الأحكام للنووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي، تحقيق: أبو عاصم الأثري، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

دراسات في أصول الحديث على منهج الحنفية، لعبد المجيد التركماني، منشورات مدرسة النعمان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩

الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

الدرر الكامنة ، تحقيق مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠ م
دلائل النبوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة، الأولى، ١٤٠٥هـ.
ذخيرة الحفاظ لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.
رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ابن عابدين الشامي، دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م
الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمد البابرتى الحنفي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م،
رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م
الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للشيخ عبد الحي اللكنوي، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ.
الرفع والتكميل، تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
رياض الجنة بتخريج أصول السنة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥ هـ.
زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل المرداوي، دار ابن حزم، بيروت.
السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده، ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
سؤالات الحاكم، تحقيق: د. موفق بن عبدالله، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
سؤالات حمزة للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلى القاري الهروي، دار الأرقم، بيروت

شرح علل الترمذي لابن رجب، الدكتور همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

الشريعة للآجري، تحقيق: الدكتور عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

صحيح ابن حبان، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

صحيح البخاري، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الصحيح لابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

الضعفاء للعقيلي، تحقيق: الدكتور مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للحافظ السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.

علل الترمذي الكبير، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، سنة النشر ١٤٠٩هـ

علل الحديث لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.

العلل المتناهية لابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

العلل للدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

علم الرجال نشأته وتطوره ، لمحمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م

غاية المقصود في شرح سنن أبي داود للعلامة شمس الحق، حديث أكادمي، فيصل آباد، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ

الغاية في شرح الهداية في علم الرواية لابن الجزري، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠٠١م.
فتاوى عزيزي للشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي ، كراتشي، دار ايج ايم سعيد، ١٣٨٧هـ.
فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لأبي زكريا محمد الأنصاري، عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م،
فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، للحسن بن أحمد الرُّباعي الصنعاني، تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ.
فتح القدير لابن الهمام، دار الفكر، بيروت.
الفروق، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م
الفصول في الأصول للإمام أحمد بن علي الجصاص، تحقيق: د.عجيل جاسم، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت،
فواتح الرحموت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري المتوفي سنة ١١٨٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، تحقيق : عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ.
القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، لسعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
القاموس المحيط للفيروز آبادى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
قوله الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٥٨٦/٤، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.
كتاب الآثار لأبي يوسف، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٥هـ.
كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين البخاري، ٣/٣، تحقيق: عبد الله محمود، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م
كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، محمد بن إبراهيم السلمي المُنَاوِي صدر الدين، أبو المعالي، تحقيق: د. محمّد إسحَاق، الدار العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م.

المبسوط للسرخسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
المجروحين لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ
مجمع الزوائد للهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م
مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، للشيخ ابن باز، تحقيق: محمد بن سعد الشويعر، دار القاسم للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ
مجموعة مقالات وفتاوى العلامة شمس الحق عظيم آبادي، تحقيق: محمد عزير شمس، دار أبي طيب، غوجرانواله، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م
محدثي روبره ،إسحاق بهتي، أكادمي محدث روبري، لاهور، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م
مختصر قيام الليل لأبي نصر المروزي ، حديث أكادمي، فيصل آباد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
المراسيل لابن أبي حاتم الرازي ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
المراسيل لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
المراسيل لابن أبي حاتم، شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
مرقاة المفاتيح ، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
المستدرك مع التلخيص ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م،.
المستصفى ص ١٢٥، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
مسند أحمد، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١ م.
مسند البزار ٣٩٤/٥، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م،

مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

مصباح الزجاجة، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، ١٤٠٣هـ.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء لكمال الدين المفتي، أكادمي ماريه، كراتشي، الطبعة الأزلى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م

المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول لأبي المنذر المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٣٢ هـ/ ٢٠١١م

المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق : طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

المعجم لابن عساكر، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

معجم مقائيس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، الطبعة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

معرفة السنن والآثار للإمام البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة ، دمشق، بيروت، دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

معرفة الصحابة لأبي نعيم، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ /١٩٩٨م،

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.

المعرفة والتاريخ للفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت.

المغني عن حمل الأسفار لزين الدين العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

مفتاح كنوز السنة، أ. ي. فنسنك، طبعة سهيل اكادمي باكستان.

مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

مقدمة فتاوى رضوية، طبعت برضا فاونديشن بلاهور

مناقب الإمام الشافعي، محمد بن الحسين أبو الحسن الآبري السجستاني، تحقيق: د. جمال عزون، الدار الأثرية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

المنخول للإمام الغزالي، تحقيق: الدكتور محمد حسن، دار الفكر المعاصر، بيرت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

المنهاج للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

المنهل الروي لابن جماعة ، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة،

الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

الموضوعات للصغاني، دار المأمون للتراث.

الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

ميزان الاعتدال للذهبي ، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م

ناسخ الحديث ومنسوخه، تحقيق : سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

نثل النبال بمعجم الرجال، الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢ م.

نخبة الفكر ، دار إحياء التراث العرب، بيروت.

نزهة الخواطر وبهجة المسامع للشيخ عبد الحي الحسني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ.

نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق: د. زين العابدين، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
نيل الأوطار، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
الوافي بالوفيات للصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله المتوفى ٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

أهمية الموضوع..... ٤
مشكلة البحث..... ٦
التمهيد..... ١١
التعريف بأصول الحديث..... ١٢
المراد من أصول الحديث في الفتاوى..... ١٢
الفتوى لغة واصطلاحا..... ١٤
حكم التقليد في الإفتاء..... ١٦
حكم الإفتاء بمذهب غيره..... ١٧
منهج أهل الحديث في الفتاوى..... ١٨
منهج الحنفية وتعميم المرسل وقبوله..... ١٨
منهجي الإفتاء التفصيلي والإجمالي..... ٢٠
نموذج من مجموع الفتاوى للعلامة ابن تيمية..... ٢٤
نموذج من الفتاوى الحديثية للعلامة ابن حجر الهيتمي..... ٢٦
نموذج من الحاوي للفتاوى للحافظ السيوطي..... ٢٧
نموذج من فتاوى دار الإفتاء المصرية..... ٢٨
نموذج من فتاوى اللجنة الدائمة..... ٢٩
نماذج من فتاوى علماء الشبه القارة الهندية..... ٣١
التعريف بالفتاوى وأصحابها..... ٤٠
ترجمة الشيخ السيد محمد نذير حسين الدهلوي والتعريف بفتاويه..... ٤١
ترجمة الشيخ أحمد رضا الأفغاني الحنفي البريلوي والتعريف بفتاويه..... ٤٥
ترجمة الشيخ أشرف علي التهانوي والتعريف بفتاويه..... ٥٠
ترجمة الشيخ عبد الله الرُوبري والتعريف بفتاويه..... ٥٤
الباب الأول: أركان النظر في الحديث في الفتاوى..... ٥٧
الفصل الأول: علم الرجال في الفتاوى..... ٥٩
المبحث الأول: معرفة الرجال في الفتاوى..... ٦١
معرفة الرواة في الفتاوى النذيرية..... ٦٣
معرفة الرواة في الفتاوى الرضوية..... ٦٧
معرفة الرواة في إمداد الفتاوى..... ٧٤
معرفة الرواة في فتاوى أهل الحديث..... ٧٩

المبحث الثاني: مراتب الرجال في الفتاوى..... ٨١
مراتب الرجال في الفتاوى الرضوية..... ٨٣
الفصل الثاني: علم الجرح والتعديل في الفتاوى..... ٩١
المبحث الأول: تعديل الرواة في الفتاوى..... ٩٢
تعديل الرواة في الفتاوى النذيرية..... ٩٤
تعديل الرواة في الفتاوى الرضوية..... ١٠٠
تعديل الرواة في إمداد الفتاوى..... ١٠٦
تعديل الرواة في فتاوى أهل الحديث..... ١١١
المبحث الثاني: جرح الرواة في الفتاوى..... ١١٦
جرح الرواة في الفتاوى النذيرية..... ١١٧
جرح الرواة في الفتاوى الرضوية..... ١٢٢
جرح الرواة في إمداد الفتاوى..... ١٢٧
جرح الرواة فتاوى في أهل الحديث..... ١٣٣
الباب الثاني: أوصاف الحديث من جهة القبول والرد في الفتاوى..... ١٣٨
الفصل الأول: أوصاف الحديث من جهة القبول في الفتاوى..... ١٣٩
المبحث الأول: تصحيح الحديث في الفتاوى..... ١٤٠
تصحيح الحديث في الفتاوى النذيرية..... ١٤٢
تصحيح الحديث في الفتاوى الرضوية..... ١٤٩
تصحيح الحديث في إمداد الفتاوى..... ١٦٠
تصحيح الحديث في فتاوى أهل الحديث..... ١٦٧
تحسين الحديث في إمداد الفتاوى..... ١٧٦
تحسين الحديث في الفتاوى الرضوية..... ١٨١
تحسين الحديث في فتاوى أهل الحديث..... ١٩٦
الفصل الثاني: أوصاف الحديث من جهة الرد في الفتاوى..... ٢٠١
المبحث الأول: تضعيف الحديث في الفتاوى..... ٢٠٣
تضعيف الحديث في الفتاوى النذيرية..... ٢٠٤
تضعيف الحديث في الفتاوى الرضوية..... ٢١٧
تضعيف الحديث في إمداد الفتاوى..... ٢٢٩
تضعيف الحديث في فتاوى أهل الحديث..... ٢٣٥

المبحث الثاني: حكم الوضع على الحديث في الفتاوى..... ٢٤٥
حكم الوضع على الحديث في الفتاوى النذيرية..... ٢٤٦
حكم الوضع على الحديث في الفتاوى الرضوية..... ٢٥٢
حكم الوضع على الحديث في إمداد الفتاوى..... ٢٥٦
حكم الوضع على الحديث في فتاوى أهل الحديث..... ٢٦٠
الخاتمة..... ٢٦٢
فهرس الأحاديث..... ٢٧٣
فهرس الآثار..... ٢٧٦
فهرس الرواة..... ٢٧٨
فهرس الأعلام..... ٢٨٢
فهرس المراجع..... ٢٨٤
فهرس الموضوعات..... ٢٩٦